الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلـمي

جـامعة يحي فارس –المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قســم العلـوم التجاريـــــة

الابداع المحاسبي وتأثره بالاستراتيجية المالية للمؤسسة

دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر SBF 250 للفترة 2011 إلى 2014

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التجارية

تخصص محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

عادل خالدي

إشراف الأستـــاذ:

أ.د.موسى سعداوي

نوقشت علنا وأجيزت بتاريخ: 20 سبتمبر 2017 من طرف لجنة المناقشة

أ.د عبد الوهاب رميـدي	رئيســـــــــا	جـــامعةالمديـــة
أ.د. موسى سعـــــداوي	مـقـــــــــررا	جـــامعةالمديـــة
د. حكيـــــم شبوطـــي	عضـــوا مناقشـا	جـــامعةالمديـــة
د. زبيـــــــر عيـــــاش	عضـــوا مناقشـا	جامعة أم البواقي
د. مـــــــراد كواشـــي	عضـــوا مناقشـا	جامعة أم البواقي
محمـــــــــد سفيـــــر	عضـــوا مناقشـا	جـــامعة الويـــرة

السنة الجامعية: 2017/2016



التشكرات

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل على توفيقه وإحسانه

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف موسى سعداوي

كما لا أنسى الأستاذ حمزة بوسنة على الجهد المبذول وعلى المساعدة

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في

إتمام هذا العمل.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الزوجة وجميع الإخوة والأقارب

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

إلى هؤلاء جميعا...أهدي هذا العمل

الملـــــخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المحاسبة الابداعية والاستراتيجية المالية للمؤسسة، لجميع المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC 40" للفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 1014، عن طريق استخدام نموذجين رئيسين للدراسة، حيث يقيس النموذج الأول وهو نموذج جونز المعدل 1995، مدى استخدام المؤسسات الفرنسية محل الدراسة لممارسات المحاسبة الابداعية، واتجاه هذا السلوك خلال فترة الدراسة، أما النموذج الثاني فهو يقيس مدى تأثير الاستراتيجيات المالية للمؤسسة على ممارستها لأساليب المحاسبة الإبداعية، من خلال تجزئة هذا النموذج إلى نموذجين فرعيين، الأول يقيس تأثير كل من "استراتيجية توزيع الأرباح"، "استراتيجية الاقتراض" كمتغيرين مستقلين على ممارسة لأساليب المحاسبة، والثاني يقيس تأثير كل من "استراتيجيتي توزيع الأرباح والاقتراض" كمتغير واحد على ممارسة لأساليب المحاسبة،

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المؤسسات الفرنسية تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الابداعية للتأثير على استقرار الدخل وذلك للعديد من الدوافع التي أهمها مصلحة ذاتية للإدارة، بالإضافة إلى دوافع المصالح الضريبية وتفادى التكاليف السياسية وتكاليف عقود الدين، كما توصلت إلى وجود تأثير ايجابي للرفع المالي (سياسة الاقتراض) على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وأنه لا يوجد تأثير لسياسة لتوزيعات الأرباح المتوقعة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الابداعية، الاستراتيجية المالية، سياسة توزيع الأرباح, سياسة الاقراض.

Abstract

This study aims to identify the relationship between creative Accounting and the enterprise's financial strategy, for the totality of French enterprises listed in the index of CAC 40 , for the period from 2011 to 2014, through the deployment of two main study models. The first model 'the Modified Jones Model 1995' measures the extent to which the current sample of French enterprises use creative accounting practices , and the tendency of this conduct during the study period. The second model assesses the extent to which the financial strategies influence the use of creative accounting . via dividing the main model into two sub-models , the first measures the impact of 'earnings distribution strategy ' and ' loans strategy' as independent variables on accounting practices ,the second assesses the impact of earnings distribution strategy and loans strategy as a single variable on conducting accounting practices. Through the current study we have found that French enterprises use creative accounting to influence the stability of their income for many reasons , mainly the personal interest of top management , tax interests , avoiding political costs and loans contract costs and there is a positive impact of the financial leverage on the absolute value of discretionary accruals, but There is no impact of earnings distribution policy on the absolute value of discretionary accruals.

Keywords : creative accounting, financial strategy, earnings distribution strategy, ' loans strategy.

خطة الدراسة

المقدمة العامة.

الفصل الأول: الإطار العام للمحاسبة الإبداعية

تمهيد.

المبحث الأول: المحاسبة، لغة الأرقام أم لعبة الأرقام.

المطلب الأول: مدخل الأخلاق في الفكر المحاسبي.

المطلب الثاني: التلاعب بالحسابات المالية.

المطلب الثالث: الحيل المحاسبية والمالية ودورها في خلق الأزمات المالية.

المبحث الثاني: مدخل عام للمحاسبة الإبداعية .

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية.

المطلب الثاني: دوافع المحاسبة الإبداعية وأسباب لجوء الإدارة لممارستها.

المطلب الثالث: الأساليب والإجراءات المستخدمة في المحاسبة الإبداعية

المبحث الثالث: المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها

المطلب الأول: التقنيات الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

المطلب الثاني: دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية

المطلب الثالث: الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبةالإبداعية.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستراتيجية المالية.

تمهيد.

المبحث الأول: مدخل لدراسة الاستراتيجية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستراتيجية.

المطلب الثاني: أسس الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

المبحث الثاني: استراتيجية التمويل في المؤسسة.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل.

المطلب الثاني: أنواع مصادر التمويل.

المطلب الثالث: مصادر التمويل قصيرة الأجل.

المبحث الثالث: الوظيفة المالية بالمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية الوظيفة المالية.

المطلب الثاني: مهام وأهمية الوظيفة المالية.
المطلب الثالث: المدير المالي في المؤسسة.
خلاصة الفصل:

الفصل الثالث: تأثير سياستي الاقتراض وتوزيعات الارباح على المحاسبة الابداعية

تمهيد.
المبحث الأول: سياسة توزيع الارباح
المطلب الأول: نظرية توزيع الأرباح على المساهمين
المطلب الثاني: نظريات ونماذج سياسة توزيع الأرباح.
المطلب الثالث: تأثير سياسة توزيع الأرباح على المحاسبة الابداعية.

المبحث الثاني: سياسة الاقتراض والعوامل المؤثرة في تحديدها.
المطلب الأول: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض.
المطلب الثالث: معايير سياسة الاقتراض.
المطلب الرابع: تأثير سياسة الاقتراض على المحاسبة الابداعية.
خلاصة الفصل.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستراتيجيات المالية على المحاسبة الابداعية

تمهيد.
المبحث الأول: قياس مدى ممارسة المؤسسات الفرنسية للمحاسبة الابداعية باستخدام نموذج جونز المعدل.
المطلب الأول: تقديم عام لمؤشر "CAC 40" .
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة .
المطلب الثالث: التعريف بالنموذج الأول للدراسة الذي يقيس المستحقات الاختيارية.
المطلب الرابع: خطوات نموذج الدراسة لكشف ممارسات المحاسبة الابداعية.
المطلب الخامس: إختبار صحة الفرضيات.

المبحث الثاني: أثر كل من سياستي الاقتراض وتوزيعات الأرباح على المحاسبة الابداعية
المطلب الأول: التعريف بنموذج 01 للدراسة
المطلب الثاني: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي.
المطلب الثالث: تقدير النموذج الأمثل للدراسة.
المطلب الرابع: دراسة النموذج الثاني الذي يتضمن التفاعل سياسة الاقتراض وسياسة توزيعات الأرباح.
خلاصة الفصل.

المقدمة العامة

مقدمـــــــــة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية لإعداد سياسة أو مجموعة من السياسات تبعا لوضعيتها مع الأخذ في عين الاعتبار الفرص المتاحة والتهديدات، وبتطور مفهوم التسيير الاستراتيجي، أصبحت الخيارات الاستراتيجية إحدى أهم العوامل التي تراهن عليها المؤسسات لضمان بقاءها من خلال تخصيص مواردها بالطريقة التي تساعدها على تحقيق أهدافها. ويكمن الغرض من تبني مفهوم التسيير الاستراتيجي في تكييف المؤسسة مع تطورات محيطها الداخلي والخارجي من خلال اتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية التي تجنبها الزوال.

من ضمن أهم الاستراتيجيات التي تنتهجها المؤسسات في تحقيق أهدافها المسطرة هي الاستراتيجية المالية والتي تختص بالجانب المالي للمؤسسة من أجل الحفاظ على تكلفة مقبولة نسبيا لمنتجاتها أو خدماتها من الجهة الداخلية ومحاولة توفير مصادر التمويل اللازم أو المتوقع لزيادة خيارات المؤسسة، كما تهتم بالكثير من الجوانب المالية الأخرى، من أهمها استراتيجية توزيعات الأرباح، استراتيجية الاقتراض،...

وبظهور الشركات المساهمة العامة وانفصال الملكية عن الإدارة، جاءت نظرية الوكالة كمحاولة لشرح المشاكل التي يمكن أن تنتج من تعارض المصالح بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال النظر إلى المؤسسة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين هذه الأطراف، للحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى وذلك من خلال مداخل عديدة متاحة أمام الإدارة والتي من أهمها الأرباح المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق، والتي تتكون بشكل عام من تسويات استحقاق طبيعية لا تخضع لسيطرة الإدارة (مستحقات غير اختيارية) وتكون ناجمة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة، وتسويات استحقاق غير طبيعية (مستحقات اختيارية) ناجمة عن تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي، لهذا نجد المؤسسات تتبني معايير محاسبية وأنظمة وتعليمات تمتاز بالمرونة الكافية، وذلك من أجل رفع جودة المعلومات والأرقام المحاسبية.

هذا ونتيجة للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية في معالجة البنود الواردة بالقوائم المالية، ومع وجود الحرية لإدارات الشركات في اختيار الطريقة، والسياسة المناسبة لها، من خلال اختيار السياسات المحاسبية والممارسات البديلة المتعددة لتلك الطرق والسياسات، فإن ذلك سوف يعطي الإدارة الخيار في التأثير على النتائج المالية والتي تؤدى إلى مجموعة متباينة من البيانات والمعلومات المحاسبية، فقد يترتب على ذلك ظهور ما يعرف بالممارسات الاحتيالية للمحاسبة أو ما يطلق عليها الابداع المحاسبي أو المحاسبة الإبداعية.

تعتبر المحاسبة الإبداعية أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات الممارسة لإخفاء الأداء الفعلي للمؤسسات بغرض تحقيق نتائج نافعة للمؤسسة أو بعض العاملين فيها، وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها"إبداعمحاسبي" إذا تمت ممارستها دون تجاوز المعاييروالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ، ويعتبر صافى الربح مؤشر للقيمة المضافة للمؤسسة والذي ينعكس على قيمة أسهمها، كما يعتبر العديد من متخذي القرارات الأرباح السنوية البند الأكثر أهمية في القوائم المالية، لذى يتم التركيز على حجم الأرباح، لتحقيق استراتيجياتها المالية عن طريق قيامها بتوزيعات أرباح وتحقيق شروط الدين.

فالمؤسسات تشارك المستثمرين في الأرباح التي تحققها من خلال التوزيعات النقدية أو إعادة استثمار الأرباح، كما تجذب سياسة التوزيعات التي تعلنها المؤسسة الجمهور للاكتتاب في أسهمها، وعادة ما توجد علاقة بين الأرباح والتوزيعات حيث تؤدى زيادة الأرباحإلى زيادة التوزيعات، لذى نجد هذه المؤسسات تميل إلى استخدام أساليبالمحاسبة الإبداعية للحفاظ على مستوى معين من التوزيعات حتى لو حدث انخفاض في الربح، وبالنسبة لعقود الدين فهي تكاد تكون من المسلمات على وجود دافع لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، ففي ظل اتفاقات الديون غالبا ما يضع الدائنون بعض القيود (مثل قيود على التوزيعات المدفوعة، إعادة شراء الأسهم،إصدار ديون إضافية....الخ) وهذه القيود غالبا ما يعبر عنها في نسب وأرقام محاسبية مثل (مستويات رأس المال العامل، معدل تغطية الفوائد، صافي حقوق الملكية، ....إلخ)لذا فإن إدارة المؤسسات التي ترتفع فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية تلجأإلى الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح لتجنب ما يسمى بالتقصير الفني في اتفاقيات الدين.

أولا: إشكالية الدراسة

في الآونة الاخيرة أصبح موضوع المحاسبة الإبداعية مثيرا للجدل خاصة فيما تتخذه الادارة من قرارات تتحكم بواسطتها في المعلومات المحاسبية، والتي قد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير على صافي الدخل إما بصورة سلبية أو إيجابية، مما يعتبره البعض نوعا من التحايل أو التلاعب في المعلومات المحاسبية الذي يفضي إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما هي عليه في الواقع، وأن الانهيارات المالية المفاجئة وعدم الالتزام بمعايير الاخلاق وقواعد السلوك المهني كان لها أثر مباشر في إضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين، واكتشاف تلك المظاهر في شكل فضائح محاسبية سوف يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مهنة المحاسبة برمتها، خاصة وإن البعض اتهم مهنة المحاسبة بأنها من أسباب نشوء الأزمات، نتيجة التلاعب بالبيانات المحاسبية للمؤسسة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح، وهذا ما جعل مشكلة الدراسة هامة وملحة للبحث، والتي تم صياغتها بالكل الآتي:

هـل تقـوم المؤسسـات الفرنسـية باسـتخدام أسـاليب المحاسـبة الإبداعيـة للتـأثير علـى الأربـاح المعلنة؟وما مدى تأثير الاستراتيجية المالية للمؤسسة على هذه الممارسات؟

ولإبراز معالم إشكالية هذه الدراسة، تم طرح الأسئلة الفرعية الرئيسية التالية:

- هل تلاعبت المؤسسات الفرنسية محل الدراسة في القوائم المالية خلال فترة الدراسة؟
- هل يوجد تأثير إيجابي لكل استراتيجية مالية للمؤسسة لاتباعها أساليب المحاسبة الإبداعية؟
- هل يوجد تأثير إيجابي (للاستراتيجيات المالية مجتمعة) للمؤسسة لإتباعها أساليب المحاسبة الإبداعية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل معالجة مشكلة الدراسة، تم وضع فرضيات رئيسية احتوت كل منها فرضيات جزئية سيتم اختبارها من خلال الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

- قامت المؤسسات الفرنسية محل الدراسة بتلاعبات محاسبية خلال فترة الدراسة
- يوجد تأثير إيجابي لكل استراتيجية مالية للمؤسسة لاتباعها أساليب المحاسبة الإبداعية
- يوجد تأثير إيجابي لكل الاستراتيجيات المالية للمؤسسة مجتمعة لاتباعها أساليب المحاسبة الإبداعية

ثالثا: أهمية وأهداف الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الفعال للإبداع المحاسبي من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية للتأثير على مستخدمي البيانات المالية كالمستثمرين من خلال سياسة التوزيعات النقدية، والبنوك من خلال سياسة الاقتراض، وغيرها...،كما تبرز أهمية هذه الدراسة في المجهودات المبذولة من طرف المحاسبين والمدققين في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية، لحل المشاكل المحاسبية التي يواجهونها في تطوير البناء الاستراتيجي المالي للمؤسسات.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد العلاقة بين الاستراتيجية المالية للمؤسسة ومستوى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في المؤسسات المدرجة بالبورصة الفرنسية، ويمكن تحقيق الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- معرفة دوافع وأسباب تبني إدارة المؤسسات الفرنسية محل الدراسة لسياسة وأساليب المحاسبة الإبداعية؛

- معرفة ما إذا كان هناك أثر لسياسة توزيع الأرباح على أسعار أسهم المؤسسات الفرنسية محل الدراسة من خلال اللجوء إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية؛
- توضيح أثر سياسة الاقتراض على تحسين الموقف التفاوضي (تحقيق شروط تكلفة الدين) للمؤسسات الفرنسية محل الدراسة من خلال اللجوء إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية؛
- اختبار إمكانية تطبيق بعض النماذج القياسية في مجال المحاسبة الإبداعية والاستراتيجية المالية، وحصر وتحديد المعوقات والحدود.

رابعا: دوافع اختيار موضوع الدراسة

إن من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع ما يلي:

1- تعتبر المحاسبة الإبداعية من أحد أهم مواضيع الساعة على المستويين الدولي والوطني خاصة بعد الأزمة المالية 2008؛
2- القيمة المتميزة التي تكتسبها المحاسبة الإبداعية كمصدر رئيسي في وضع الأسس والمعايير المحاسبية التي يعتمد عليها النظام المحاسبي؛
3- حاجة المؤسسات لوضع استراتيجية مالية متينة قصد تحقيق الفعالية، خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي شهدها المحيط الذي تنشط فيه
4- إلقاء الضوء على المؤسسات الفرنسية محل الدراسة ومدى استخدام لأساليب المحاسبة الإبداعيةللتأثير على مستخدمي البيانات المالية لهاته المؤسسات،
5- توضيح العلاقة بين المحاسبة الإبداعية والاستراتيجية المالية للمؤسسة، تجعل من هذا البحث وما يقدمه من نتائج علمية إضافة على المستوى الأكاديمي للمكتبة الوطنية والعربية؛

خامسا: منهجية الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده ، تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري، وذلك بالاعتماد على الدراسة المكتبية، وعلى البيانات الثانوية التي تم تحصيلها من مختلف المنشورات العلمية التابعة لمراكز المعلومات المختلفة.

وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام البيانات المالية لـ 31 مؤسسة فرنسية مسجلة بمؤشر CAC40 بالاستعانة على الأساليبو النماذج الاحصائية في عملية القياس والتحليل للخروج بالنتائج المرجوة من خلال دراسة تطبيقية، ثم تعميمها على المجتمع ككل.

سادسا : الدراسات السابقة

تم ترتيب الدراسات السابقة حسب متغيرات الدراسة ، بداية بالدراسات التي لها علاقة بالمحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح والاحتيال المالي ودور المدقق للحد من هذه الممارسات، ثم الدراسات التي تدرس العلاقة بين إستراتيجيتي الاقتراض وتوزيعات الأرباح مع المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح، التي تم عرضها كالاتي:

1- دراسة "عمر أحمد محمد"، 2013، بعنوان: "دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية"[1]

هدف هذا البحث إلى دراسة دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية،ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية والمدققين الخارجيين، وقد تضمنت الاستبانة ضوابط تشكيل لجان التدقيق والمهام التي تقوم بها والتي من شأنها الحد من الاحتيال. وخلص البحث إلى ما يلي:

أ-أجمع أفراد عينتي البحث أن ضوابط تشكيل لجان التدقيق تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، كان أهمها ما يأتي:

- توافر الاستقلالية لدى أعضاء لجنة التدقيق؛
- توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق؛
- سنوات الخبرة العملية لدى أعضاء لجنة التدقيق؛
- تنوع خبرات أعضاء لجنة التدقيق.

ب- أجمع أفراد عينتي البحث أن مهام لجنة التدقيق تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، كان أهمها ما يأتي:

- الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية؛
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد؛

الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

- تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها؛
- متابعة مدى استجابة إدارة الشركة لملاحظات المدقق الداخلي المتعلقة بالاحتيال.

[1] عمر أحمد محمد، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 29 - العدد الثاني-2013.

2- دراسة "عماد سعيد الزمر"، 2009، بعنوان: "دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي".[2]

يهدف البحث بصورة أساسية إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي ، وذلك من خلال تحليل محركات إدارة الأرباح ومداخل قياسها باعتبار أن ذلك يمثل الأساس الذى سيعتمد عليه الباحث في دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من ناحية ورغبة الإدارة في تغيير المراجع الخارجي من ناحية أخرى ، مع إجراء دراسة تطبيقية لاكتشاف وتقييم هذه العلاقة في البيئة السعودية.

هذا وقد أظهرت الدراسة أن ممارسات إدارة الأرباح تعد سببا رئيسيا وراء رغبة إدارة الشركات المساهمة السعودية في تغيير المراجع الخارجي، حيث أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي :

أ- 23.6 % من الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي في عام 2005م، حدث فيها تغير جوهري في الاستحقاقات الكلية بعد عملية التغيير مباشرة،81.4 % من هذه الشركات حدث فيها تحول من الاستحقاقات السالبة إلى استحقاقات موجبة وبلغ الحد الأدنى لنسبة التغير في الاستحقاقات الكلية 102.1 % ووصل الحد الأقصى لهذا التغير 2300 % كما أن 14.3 % من هذه الشركات حدثت فيها زيادة كبيرة في الاستحقاقات الكلية الموجبة وقد بلغ الحد الأدنى للزيادة في الاستحقاقات الموجبة 514.8 % ووصل في حده الأقصى إلى 4900%.

ب- 62.1%من الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي في عام 2006 م حدث فيها تغير جوهري في الاستحقاقات الكلية بعد عملية التغيير مباشرة، 55.6 % من هذه الشركات تحولت فيها الاستحقاقات الموجبة إلى سالبة أو العكس، وبلغ الحد الأدنى لهذا ا لتحول 104.2 %، كما وصل الحد الأقصى لهذا التغيير 844 %، كما آن 44.4 % من هذه الشركات حدث فيها تحول في نفس الاتجاه للاستحقاقات الكلية، وبلغ الحد الأدنى لهذا التحول 107 % ووصل في حده الأقصى إلى 631%.

ج – 74.1 % من الشركات التي لم تغير المراجع الخارجي لم يحدث فيها تغير جوهري في الاستحقاقات الكلية.

3- دراسة "علام محمد موسى حمدان"، 2012، بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"[3]

[2] عماد سعيد الزمر، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم 01، المجلد رقم 46، يناير 2009.

[3] علام محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد العشرين العدد الأول، ص 265–ص 301 يناير 2012

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ لمحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق، ولتحقيق هذه الأهداف؛ تم استخدام منهجين مختلفين لقياس جودة الأرباح، وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة 2004 و 2009، والتي رتبت بطريقة مكنتنا من استخدام اختبار الانحدار المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح، وبناء على تلك النتائج؛ خرجت الدراسة بجملة من التوصيات للأطراف المهتمة، من أهمها: تطوير أنموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالية، مع تفعيل آليات التحكم المؤسسي وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح.

4- دراسة "حمزة بوسنة"، 2012، بعنوان: "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائري والفرنسية".[4]

هدفت هذه الدراسة إلى فحص سلوك إدارة الأرباح المحاسبية داخل المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF 250) واتجاه هذا السلوك خلال الفتة الممتدة من سنة 2007 إلى 2009،وتأثير التزام محافظ الحسابات بمعايير الدقيق الدولية على سلوك ادارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الفرنسية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض النتيجة المحاسبية، وأن هناك علاقة عكسية بين مستوى أداء عملية التدقيق واتجاه المؤسسات الفرنسية نحو تبني سلوك ادارة الأرباح.

أما على الصعيد الوطني، هدفت الدراسة غلى معرفة مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية لسلوك ادارة الأرباح خلال نفس فترة الدراسة واتجاه هذه الممارسة، حيث توصلت إلى أن المؤسسات الجزائرية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم النتيجة المحاسبية.

5- دراسة "سوزي أبوعلي وآخرون"، 2011، بعنوان: "أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان".[5]

[4] حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائري والفرنسية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2012.

[5] سوزي أبو علي وآخرون، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. وقد تضمنت عينة الدراسة 78 شركة، منها51 شركة صناعية و27 شركة خدمات، وذلك خلال الفترة من عام 1993 وحتى عام 2007. وقد استخدمت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في قياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها على تكلفة الاقتراض. حيث ميزت هذه الدراسة بين الجزء التقديري والجزء غير التقديري لصفات الأرباح المحاسبية من حيث أثرها على تكلفة الاقتراض.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية بشكل منفرد على تكلفة الاقتراض باستثناء تمهيد الأرباح المحاسبية، وكان أثر بعد موثوقية الأرباحالمحاسبية أعلى من أثر بعد ملاءمة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض، وكان للتحفظ المحاسبي أثر ضعيف على تكلفة الاقتراض. وبتقسيم صفات الأرباح المحاسبية بناء على طريقة القياس إلى مقاييس محاسبية ومقاييس مالية كان أثر المقاييس المحاسبية أعلى على تكلفة الاقتراض، وكان هناك أثر للجزء التقديري لصفات الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض باستثناء توقيت الاعتراف المحاسبي.

6- دراسة "جبر إبراهيم الداعور ومحمد نواف عابد"، 2009، بعنوان: "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية".[6]

استهدفت هذه الدراسة قياس مدى تأثير تبني الإدارة لاستراتيجية إدارة المكاسب على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم اختيار جميع الوحدات الاقتصادية التي يتم تداول أسهمها في سوق

فلسطين للأوراق المالية الفترة ما بين 2004 م حتى 2006 م. وكذلك تم تقسيم تلك الوحدات إلى قسمين، أولهما: الوحدات الاقتصادية (مسح شامل) التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها حيث بلغت 14 وحدة، والأخرى: الوحدات الاقتصادية التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها حيث بلغت 8 وحدات وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية (التحليل الأحادي والتحليل المتعدد باستخدام تحليل التمايز)، لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

[6] جبر إبراهيم الداعور ومحمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009, ISSN 1726-6807/ http://www.iugaza.edu.ps/ara/research

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني إدارة الوحدة الاقتصادية لإستراتيجية إدارة المكاسب له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية؛ وذلك لأن التحليل بين وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صافي أرباح الوحدة الاقتصادية والعائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومن المعروف تأثر المؤشرين بتبني الإدارة لاستراتيجية إدارة المكاسب. كما بينت الدراسة أيضا أن إدارة الوحدات الاقتصادية قد تلجأ إلى استراتيجية إدارة المكاسب بإتباع سياسات محاسبية لها تأثير على استقرار الدخل وذلك للعديد من الدوافع التي أهمها مصلحة الإدارة، بالإضافة إلى دوافع المصالح الضريبية وتفادى التكاليف السياسية وتكاليف عقود الدين.

ثم اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها العمل على إصدار قوانين جديدة تسمح بإدخال أدوات مالية إلى السوق لم تكن موجودة من قبل.

7- دراسة "دادن عبد الوهاب، بديدة حورية"، 2011، بعنوان: "تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة لمؤسسا ت المسعرة - حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009 ".[7]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر 40 CAC، وذلك في ظل وجود قرارات مالية أخرى. وفي هذا الإطار، تناولت الدراسة محورين أساسيين: دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح (التوزيعات النقدية، إعادة شراء الأسهم، ربحية السهم)على قيمة المؤسسة، عن طريق الدراسة الاختبارية، وكذا دراسة تأثير المحتوى الإعلامي لهذه السياسة على القيمة، من خلال دراسة الحدث، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- كشفت نتائج اختبار الانحدار المتعدد عن عدم وجود تأثير لكل من سياسة الأرباح المحتجزة وسياسة إعادة شراء الأسهم وذلك عند مستوى معنوية 0.05، ويمكن أن يرجع عدم وجود علاقة بسبب تأثير الأزمة المالية على أسعار الأسهم؛

ب- كشفت نتائج التحليل أن سياسة التوزيعات النقدية هي السياسة التي يهتم بها المستثمرون والمتعاملون في سوق باريس المالي، وأن التوزيعات النقدية هي المحدد لسعر السهم السوقي (قيمة المؤسسة)، أكثر من المتغيرات الأخرى لسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يؤكد على أهمية المعلومات المتعلقة بالتوزيعات النقدية،

[7] دادن عبد الوهاب، بديدة حورية، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة لمؤسسات المسعرة - حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، ورقلة، ديسمبر 2011.

ج- أن المستثمرين الفرنسيين هم من الفئة التي تفضل التوزيعات المرتفعة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية وأزمة السيولة، حيث المستثمرون يميلون إلى السيولة أكثر والتي تلبي حاجاتهم، وبالتالي اغلب المؤسسات تقوم بعمليات توزيع الأرباح. كما أن المستثمرين الفرنسيين يفضلون التوزيعات النقدية الآن، بدلا من تأجيلها للحصول على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو التوزيعات، ونظرا لكون التوزيعات النقدية أهم عنصر في سياسة توزيع الأرباح بالنسبة لسوق باريس المالي، تم اختبار تأثير المحتوى الإعلامي لهذه التوزيعات على سعر السهم السوقي، وقد تبين عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي.

8- دراسة "سامح محمد رضا رياض أحمد"، 2012، بعنوان: "أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية".[8]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح ثم تحديد اثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية في جمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة نموذج Richardson & Sloan لقياس جودة الأرباح، كما استخدمت معدل التوزيعات النقدية المتمثل في التوزيعات النقدية المدفوعة/صافي الأرباح لقياس توزيعات الأرباح النقدية، وشملت عينة الدراسة على خمسين شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية خلال الفترة من2005 م إلى 2009 م، واعتمدت الدراسة على نموذجين رئيسيين حيث يعكس النموذج الأول العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص جودة المراجعة الخارجية والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع الرئيس المتمثل في جودة الأرباح، كما يعكس النموذج الثاني العلاقة المفترضة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل على معدل التوزيعات النقدية كمتغير تابع، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة النموذج الأول، وتحليل الانحدار البسيط لدراسة النموذج الثاني.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من قيمة أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة والارتباط مع المكاتب العالمية للمراجعة والتأهيل المهني للمراجع على جودة الأرباح ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية، وأنه يوجد تأثير سلبي لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتشجيع ارتباط مكاتب المراجعة المصرية بمكاتب عالمية، مع الاهتمام بتدريب المراجعين وتحفيزهم للحصول على الشهادات المهنية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الجودة بمكاتب المراجعة المصرية.

[8] سامح محمد رضا رياض أحمد، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، 2012.

9- دراسة **"Ali Esmaeilzadah Moghri and Salah Samakosh Galogah"**، **2013**، **بعنوان: "تأثير إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح: الأدلة من بورصة طهران".**[9]

في هذه الدراسة يعد موضوع سياسة توزيع الأرباح من المواضيع الأكثر إثارة للجدل في العلوم المالية في العقود الأخيرة. حيث اعتبرت الأرباح عاملا فعالا في الاستفادة من الفرص الاستثمارية للمؤسسات، ومن خلال هذه الدراسة، تم دراسة تأثير إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح للشركات المدرجة في بورصة طهران، وشكلت عينة إحصائية لهذه الدراسة من 140 شركة خلال السنوات 2006 إلى 2011. ولتحديد الطريقة المناسبة لتقدير نموذج الانحدار واختبار فرضيات البحث الرئيسية تم استخدام اختبارF-Limer واختبار Housman، ليتم بعد ذلك اختيار نموذج الآثار الثابتة لتقدير النموذج. وقد أظهرت نتائج اختبار فرضيات البحث الرئيسية أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح. وتشير هذه النتائج إلى أن مع زيادة في مستحقات التقديرية للشركات، تصحبها زيادة في نسبة أرباحها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مديري المؤسسة يلجئون إلى القيام بسلوكيات إدارة الأرباح (المحاسبة الإبداعية) لتحقيق مجموعة من الأهداف والحوافز.

من خلال عرض الدارسات السابقة يتبين ما يلي:

- تعتبر جميع الأبحاث السابقة الواردة دراسات مرجعية، خاصة وأنها تسهم في تحليل العلاقة بين المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح) وجودة التدقيق، جودة الأرباح، التوزيعات النقدية، تكلفة الاقتراض...إلخ،فهي تتشابه مع دراستنا من خلال بيان دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية، وكذلك استخدام نموذج جونز المعدل 1995، لقياس مدى ميل المؤسسات الفرنسية لأساليب المحاسبة الإبداعية باستخدام المستحقات الاختيارية للتلاعب بالأرباح المحاسبية، وكذا دور التدقيق الخارجي للحد من هذه الممارسات، بالإضافة إلى العلاقة بين المحاسبة الإبداعية وكل من سياسة الاقتراض وسياسة توزيع الأرباح.
- ركزت أغلب الدراسات السابقة على العلاقة بين التدقيق والمحاسبة الإبداعية من خلال دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أما الدراسات التي تطرقت إلى دراسة التوزيعات النقدية وتكلفة الاقتراض، فقد ركزت على تأثير المحاسبة الإبداعية بكل متغير من هذين المتغيرين،أما فيما يخص دراستنا فتختلف عن الدراسات السابقة من خلال قياس مدى تأثر المحاسبة الإبداعية بمتغيرات الاستراتيجية المالية للمؤسسة، بمعنى قياس مدى (تأثر) وليس (تأثير)،أي ان المحاسبة الإبداعية عبارة عن متغير تابع وكل من سياسة توزيع الأرباح والاقتراض هي متغيرات مستقلة عكس الدراسات السابقة.

[9] Ali Esmaeilzadah Moghri and Salah Samakosh Galogah, Effect of Earnings Management on Dividend Policy: Evidence from Tehran Stock Exchange, world of sciences journal,2013, vol 01 , N° 14

ثامنا: هيكل الدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للمحاسبة الإبداعية، تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم أخلاقيات الأعمال، ثم إلى الجانب الأخلاقي في مهنة المحاسبة وبعد ذلك إلى أسس التلاعب والتحايل المحاسبي مع عرض بعض حالات التحايل المحاسبي والمالي التي كانت سبب في اندلاع العديد من الأزمات، ليتم بعد ذلك التطرق إلى مدخل عام للمحاسبة الإبداعية من خلال مفهومها، مجالاتها، دوافعها، أساليبها...، وأخيرا حاولنا إبراز دور المدقق الخارجي للحد من هذه الظاهرة من خلال استخدام التقنيات الحديثة لكشف هذه الممارسات.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستراتيجية المالية، في هذا الفصل حولنا إعطاء مدخل عامة للاستراتيجية من خلال المفهوم، المراحل، البدائل الاستراتيجية وأنواع الاستراتيجيات حيث ركزنا على الاستراتيجية المالية للمؤسسة من خلال مضمونها والأسس التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية، ثم تطرقنا إلى مصادر وطرق التمويل كأهم استراتيجية مالية في المؤسسة والجز الأخير في هذا الفصل خصصناه للوظيفة المالية وأهميتها في المؤسسة، والمدير المالي وصلاحياته والسلطة التي يتمتع بها.

الفصل الثالث: تأثير المحاسبة الإبداعية على سياستي الاقتراض وتوزيعات الأرباح، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى سياسة توزيع الأرباح بشيء من التفصيل كاستراتيجية مالية سوف يتم قياسها في الفصل التطبيقي، من خلال المفهوم، نظريات ونماذج سياسة توزيع الأرباح، ثم إلى تأثير المحاسبة الإبداعية على سياسة توزيع الأرباح، أما في المبحث الثاني وبنفس المنهجية حيث تطرقنا إلى سياسة الاقتراض والعوامل المؤثرة في تحديدها كاستراتيجية مالية ثانية سوف يتم قياسها في الفصل التطبيقي ومدى تأثيرها على المحاسبة الإبداعية من خلال الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض، معايير سياسة الاقتراض، وفي الأخير تأثير سياسة الاقتراض على المحاسبة الإبداعية.

الفصل الرابع[الجزء التطبيقي]:قياس أثر الاستراتيجيات المالية على المحاسبة الإبداعية، في هذا الفصل تم اختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية م خلال نموذجين قياسيين، حيث النموذج الأول هو نموذج جونز المعدل سنة 1995 الذي يقيس مدى استخدام المستحقات الاختيارية للتلاعب المحاسبي في القوائم المالية، والنموذج الثاني يقيس مدى تأثير الاستراتيجية المالية متمثلة في -مؤشرين أساسيين هما سياسة توزيع الأرباح وسياسة الاقتراض- على المحاسبة الإبداعيةلعينة من المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (CAC40)، للفترة من سنة 2011 إلى غاية 2014.

الفصل الأول

الإطار العام للمحاسبة الإبداعية

الفصل الأول: الإطار العام للمحاسبة الإبداعية.

يعتبر موضوع المحاسبة الإبداعية من المواضيع الناشئة المستجدة التي لاقت اهتماما واسعا من طرف الأكاديميين والجمعيات المهنية والمحاسبية، وذلك بسبب المستجدات الطارئة على بيئة الأعمال الحديثة. وتقوم المحاسبة الإبداعية بصفة عامة، على اتباع كل الوسائل والأساليب المحاسبية للتأثير على الأرباح، وأي خطوات تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تخفيف تقلبات الدخل، بما يؤدي إلى إظهار القوائم المالية للمؤسسات حسب ما ترغبه الإدارة والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصالح فئة معينة على حساب مصالح الفئات الأخرى بالمؤسسة. ولأهمية هذا الموضوع سوف نحاول في هذا الفصل شرح وتوضيح مفهوم المحاسبة الإبداعية ودوافع إتباعها وأساليبها المتبعة وانعكاساتها على القوائم المالية والأسواق المالية وكيفية الحد من آثارها السلبية، وفق العناصر الآتية:

- المبحث الأول: المحاسبة، لغة الأرقام أم لعبة الأرقام
- المبحث الثاني: مدخل عام للمحاسبة الإبداعية
- المبحث الثالث: المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها

المبحث الأول: المحاسبة، لغة الأرقام أم لعبة الأرقام

تعد المحاسبة من العلوم الاجتماعية هدفها الأساسي خدمة مستخدمي القوائم المالية من خلال تقديم معلومات تتميز بالمصداقية والنزاهة، فمن المتعارف عليه أن كل المداخل النظرية للمحاسبة لها جانب سلوكي وأخلاقي، ما قد يعني في بعض الأحيان وجود سلوك لا أخلاقي يهدف إلى تزين الواجهة، يخدم أطرافا ويظلل أطرافا أخرى، فقد تلجأ الإدارة في بعض الأحيان إلى التغيير في القواعد المحاسبية المطبقة بهدف تحقيق نمو واستقرار للمؤسسة الاقتصادية، وبذلك يعتبر سلوكا كفء، وقد تستهدف الإدارة تحقيق أهداف أو مصالح ذاتية فيعد سلوكا انتهازيا لا أخلاقيا.

المطلب الأول: مدخل الأخلاق في الفكر المحاسبي

تشكل الأخلاقيات جزءا رئيسيا من صناعة النمو في المؤسسات، لهذا أصبح من الضروري وجود معايير وأخلاقيات عمل لشغل الوظيفة في المؤسسة، لأنها تعد بمثابة الرقابة الذاتية للفرد، وهذا ما سيؤدي إلى حدوث تحولا حاسما في الرأي العام بشأن المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات، فحري بها أن تتولى المسؤولية الأخلاقية في العديد من القضايا ومن أبرزها المحاسبة.

أولاً: مفهوم أخلاقيات الأعمال

ينطوي مفهوم أخلاقيات الأعمال على معان متعددة، فليس هناك تعريف محدد ودقيق لأخلاقيات الأعمال، بل إن هناك اختلاطا في مفهوم السلوك الأخلاقي والسلوك القانوني (أخلاقيات الإدارة)، ومن المهم أن نفرق بين السلوك الأخلاقي والسلوك القانوني. فالأخلاق هي السلوك المتوقع من الأفراد، أما القوانين فتتعامل مع الأفعال المطلوبة فهناك فعل قد يكون قانونيا ولكنه غير أخلاقي، أو قد يكون أخلاقي ولكنه غير قانوني.[1] إذن نعني بأخلاقيات الأعمال استخدام الأخلاقيات كاستراتيجية عمل لتحسين سمعة وأداء المؤسسة، بحيث تكون مجموعة من المبادئ والقيم تهيمن على السلوك الإداري والأخلاقي للإدارة، وأصحاب العمل، أو تبني قواعد أخلاقية تهدف إلى التأثير في سلوكيات الموظفين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن القول أن أخلاقيات الأعمال هي: "كل ما يتعلق بالعدالة والمساواة في توقعات المجتمع والمنافسة النزيهة والإعلان والعلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية وحرية الزبائن والتصرفات السليمة في البيئة المحلية والدولية"[2].

---

[1] عماد عبد الوهاب الصباغ، **علم المعلومات**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص204.

2-Weihrich, Heinz & Koontz Harold, **Management: A Global Perspective**, International Edition, McGraw-Hill Inc., New York, U.S.A.1993, P70.

وقد حاول الكثير من الكتاب والباحثين تحديد المصادر الأساسية لأخلاقيات الأعمال ووجدوا أنها تتمثل في:[1]

1_ المصدر الديني: لقد وضعت الديانات السماوية فضائلا وأخلاقا سلوكية تنعكس على المرء في تعامله مع الذات الإلهية وحسن المعاملة مع الغير لأنهم متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون.

2_ القوانين والأنظمة والتشريعات: إذ تضع الدولة قوانين وتعليمات إدارية خاصة بكل إدارة، قطاع ومنظمة أعمال.

3_ البيئة الاجتماعية: هي البيئة التي يمتزج فيها أفراد المجتمع مع القطاعات المختلفة والمؤسسات من خلال عادات، تقاليد، أعراف وقيم المجتمع التي تؤثر في الإدارة وفي مستوى التعامل بين الجمهور من جهة وبين الموظفين داخل المؤسسة من جهة أخرى.

ثانيا: أخلاقيات المحاسبة

يعتمد المدخل الأخلاقي في الفكر المحاسبي على القيم الأخلاقية المتمثلة في العدالة، المساواة، الصدق، الحق، الحياد، الإخلاص وعدم التحيز،...إلخ والتي تحدد معنيين لأخلاقيات الأعمال مهنية وذاتية، فيما يخص أخلاقيات الأعمال المهنية فهي تضبط بمبادئ وقواعد محاسبية وقانونية كالموضوعية والموثوقية والحياد والتوقيت المناسب التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، أما بالنسبة لأخلاقيات الأعمال الذاتية فتتحكم فيها مبادئ واعتقادات دينية وعرفية نابعة من عوامل تتعلق بالبيئة والمجتمع، ضمن مفاهيم العدالة والإحساس بالمسؤولية ومراعاة الآخرين، لكن هذا لايمنع من وجود تضارب بين أخلاقيات الأعمال المهنية والذاتية فهناك أعمال قانونية ولكنها ليست أخلاقية وهناك أعمال أخلاقية ولكنها غير قانونية، والتزام المحاسب بأخلاقيات الأعمال المهنية والذاتية عند أدائه لمهنته، ينتج عنه تحقيق جودة وموثوقية وعدالة المعلومات المحاسبية.[2]

تشير أخلاقيات الفكر المحاسبي إلى ضرورة توفير معلومات ذات مصداقية، ناتجة عن استخدام قواعد وإجراءات محاسبية ثابتة من فترة إلى أخرى وغير متحيزة لخدمة أغراض أو جهة معينة، مع معاملة مستخدمي المعلومات المحاسبية بشكل عادل، ويمكن أن نلاحظ أن هذا المدخل يضفي مفاهيم اجتماعية ودينية على النشاط المحاسبي، وهذا ما أكده "LAWAN Gaffikin" في مقالته الموسومة بمحاسبة الشريعة: "إن البنية

[1] زيد أيمن، بوذراع أمينة، دور أخلاقيات الأعمال في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول: المحاسبة والتدقيق في ظل مستجدات بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 6.

[2] - سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية الإسكندرية،1999، ص 78.

الأخلاقية للمعرفة المحاسبية والاتجاه المعرفي لمحاسبة الشريعة يرشد الأفراد نحو التعامل وفق علم الأخلاق وينشأ لديهم وعي ذاتي حول طبيعتهم الحقيقية"، كما يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة وموضوعية وغير منحازة، ويجب أن تخضع المبادئ المحاسبية إلى عملية مراجعة وإعادة نظر من فترة لأخرى حتى يتم تطبيقها بصورة متسقة بقدر الإمكان [1]، ويعتمد المدخل الأخلاقي للمحاسبة على المقومات الثلاثة التالية:[2]

- ضرورة تقديم معالجة عادلة لجميع الأطراف ذوي العلاقة من خلال الإجراءات المحاسبية؛
- ضرورة كشف الحقيقة من خلال التقارير المالية دون استهداف مصلحة طرف على حساب الآخر؛
- ضرورة أن تكون البيانات المحاسبية سليمة وموضوعية ودقيقة.

أما بالنسبة لأخلاقيات عمل المحاسب فتتمثل في:[3]

1- **الثقة:** ينبغي أن يكون المحاسب موثوقا به، أمينا في أدائه لواجباته وخدماته المهنية و أن يتصف سلوكه بالنزاهة والصدق والأمانة والاستقامة والمحافظة على سرية المعلومات في مؤسسته.
2- **المشروعية:** على المحاسب أن يتثبت من مشروعية كل ما يتعلق بعمله وأداء واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية في ضوء أحكام ومبادئ الشرعية القانونية والمعايير المحاسبية.
3- **الكفاءة المهنية وإتقان العمل:** يجب على المحاسب أن يكون أهلا لكل ما يقوم به من مهام وأن يؤدي واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية على الوجه الأكمل من العناية والإتقان ولا يدخر جهدا في سبيل وفائه بمسؤولياته تجاه ربه ومجتمعه ومهنته ورؤسائه وعميله ونفسه.
4- **الموضوعية:** يجب أن يكون المحاسب عادلا ومحايدا غير متحيز، وان يتجنب وضع نفسه في موقف تعارض مصلحته مع مصالح من يقدم لهم الخدمة.
5- **السلوك المهني والمعايير الفنية:** يتحتم على المحاسب أن يراعي في تصرفاته قواعد السلوك المهني وأن يلتزم في أداءه لواجباته المهنية بمعايير مهنية.

المطلب الثاني: التلاعب بالحسابات المالية.

تعود بدايات استخدام عمليات التلاعب بالقيم المالية للمؤسسة في إطار المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها إلى بدايات عهد الثورة الصناعية إذ كانت تتم عملية التلاعب أثناء إجراء حسابات

---

[1] زيد أيمن، مرجع سق ذكره، ص 7.
[2] محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال، 2006، ص16. من الموقع النسخة http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf
[3] احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، ط1، دار صفاء للنشور والتوزيع، عمان، 2000، ص 385.

التكاليف، حيث كان في هذا الوقت لكل مؤسسة كامل الحرية في اختيار المبادئ المحاسبية التي تراها ملائمة لاحتياجاتها، ولكن درجة العمل المحاسبي كانت ضعيفة وبالتالي درجة تأثير المحاسبة في إعداد التقارير المالية كانت ضعيفة، فانحصر سلوك المحاسب المهني في الاستجابة لرغبات المديرين الذين كانوا أصحاب الحق في تقييم الموجودات وتقدير الدخل.

أولا: أشكال ومسميات التلاعب بالحسابات المالية.

في نهاية القرن الثامن عشر أخذت العديد من المؤسسات تندمج مع بعضها البعض لتكوين مؤسسات كبيرة وضخمة، الأمر الذي قاد إلى ضرورة وجود نظام محاسبي أكثر تطورا لتفادي الأخطاء المحاسبية والسيطرة عليها، وفي هذه المرحلة أصبحت عملية تقرير الموجودات الثابتة وتكاليف صيانتها من أكثر المشكلات التي تواجه المحاسبين، فكان تنوع وتعارض أساليب تقييم الموجودات من أهم صفات المحاسبة في تلك الحقبة، وقد رافق عملية تطور هذه الإجراءات المحاسبية المستخدمة أساليب وطرق خفية للتلاعب بالبيانات المحاسبية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية.[1] أما بالنسبة لأشكال ومسميات وأنواع هذا التلاعب بالحسابات فقد تباين تصنيفه تبعا لرؤية دارس هذه الظاهرة فقد أطلق عليه مسميات تحمل نفس المعنى تقريبا ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01):المسميات والأشكال المختلفة لعملية التلاعب بالحسابات

المسمى	التعريف
المحاسبة المتعسفة AggressiveAccounting	اختيار وتطبيق نشط ومعتمد لمبادئ محاسبة معينة بجهد يستهدف تحقيق نتائج مرغوبة –عادة ما تكون أرباح جارية أعلى- سواء كانت الممارسات المتبعة متفقة أو غير متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
إدارة الأرباح Earnings Management	مناورة نشطة للوصول إلى رقم ربح محدد مسبقا قد يكون موضوعا من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للأرباح.
تجميل صورة الدخل Incomesmoothing	هي شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة الارتفاعات والانخفاضات التي تظهر في الدخل على مدار فترات مالية مختلفة وذلك من خلال تخفيض وتخزين الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في تعلية الدخل في خلال السنوات منخفضة الأداء.
التقارير المالية الاحتيالية Fraudulentfinancialreporting	وهو عبارة عن تحريف معتمد للقوائم المالية أو إغفال إدراج قيم في القوائم المالية أو عدم الإفصاح عن معلومات ضرورية في القوائم المالية، وذلك بغرض خداع مستخدمي هذه القوائم، وهذا الأمر يدخل تحت طائلة الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية.
ممارسات المحاسبة الاحتيالية	وتشمل كل الأساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار المتعمد وغير

[1] عماد سليم الأغا، دور حوكمة المؤسسات في الحد من التأثير السلبي المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2011، ص77.

CreativeAccounting practices	المتعمد والتطبيق المخادع وغير المخادع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتقارير المالية الاحتيالية، وأي خطوات تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تخفيف تقلبات الدخل.

المصدر: طارق عبد العال حماد، المحاسبة الإبتكارية (دوافعها، أساليبها، أثارها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 45.

من خلال الجدول يتضح أن هناك عدة تسميات تطلق على المحاسبة الابداعية وكل مصطلح يعرف جانب من جوانب التلاعب المحاسبي.

ثانيا: التحايل المحاسبي وأسسه

عرف المعيار الدولي (240) التحايل بأنه فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف أخرى، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية.[1]

كما عرفت جمعية فاحصي الغش المعتمدين التحايل بأنه: أية أفعال غير قانونية تتسم بالخداع والإخفاء، أو انتهاك للثقة. ولا تعتمد هذه الأفعال على التهديد باستخدام الإكراه والإجبار. ويرتكب الاحتيال من قبل الأفراد والمؤسسات للحصول على الأموال أو الممتلكات أو الخدمات، لتجنب دفع أوفقدان الخدمات، أو لتأمين منفعة شخصية أو تجارية.[2]

1- الاحتيال بالمؤسسة وأنواعه: يعتبر مفهوم الاحتيال تعبيرا عاما، يشمل الوسائل المتنوعة والمبدعة في أغلب الأحيان، التي يمكن لفرد ما أن يستفيد من خلالها من ميزة ما على حساب شخص آخر من خلال تعمد الاقتراح الخاطئ، الإخفاء، سوء عرض الحقيقة، تزييف الوثائق، العبث بالميزان والمقاييس، المحاسبة الخاطئة، والكذب عمدا في المفاوضات التعاقدية،[3] إذن فهو يشير إلى تشويه الحقائق عن قصد بهدف الحصول على مكاسب شخصية أو جماعية. وينقسم داخل المؤسسات إلى قسمين: احتيال الإدارة واحتيال العامل (أنظر الشكل رقم: 01-01).

أ- احتيال الإدارة: ويشار إليه أيضا بـ "احتيال القوائم المالية Financial Statement Fraud"، ويعرف على أنه "سوء العرض أو الحذف العمدي والمقصود للحقائق المالية، أو البيانات المالية المظللة، وعندما يتم أخذه

[1] الإتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010 ،ص159

[2] Goldmann, Peter, Anti-Fraud Risk and Control Workbook, John Wiley &Sons,United States of America, 2009, p 2.

[3] Daniel T.Ostas,Fraud. In: Robert W.Kollo et al, Encyclopedia of Business Ethics and Society, Vol 2, (California: Sage Publications Inc, 2008), P.931.

بعين الاعتبار مع كل المعلومات المتاحة يمكن أن يؤدي بالقارئ إلى تغيير أو تعديل حكمه أو قراره"،[1] ويمكن القيام بهذا النوع من الاحتيال من خلال الطرق التالية:[2]

-تضخيم الأصول؛

-تقدير الالتزامات بصورة أقل؛

-تضخيم المداخيل؛

- خلق فروق زمنية في ذكر الأرباح؛ من خلال تضخيم أرباح فترة وتقليل أرباح فترة أخرى؛

- سوء تصنيف عناصر الميزانية بين أصول وخصوم متداولة وغير متداولة، بهدف تحسين بعض النسب المالية؛

وقد احتل الاعتراف غير الصحيح بالدخل، التلاعب بالمصاريف والإفصاح غير الصحيح مقدمة تقرير احتيال القوائم المالية الأكثر تكررا لديسمبر 2008 بنسب 38%، و11% على التوالي.[3] ويتم احتيال القوائم المالية نتيجة لعدة أسباب، منها ما هو شخصي ومنها ما هو تنظيمي، ومن بينها:[4]

- الحصول على قرض، تمويل طويل المدى، أو رأسمال استثماري إضافي من خلال قوائم مالية مظللة؛

- المحافظة على قيمة السهم، أو خلق قيمة سهم ملائمة؛

- إخفاء صفقات الأعمال غير الصحيحة، مثل المبيعات الخيالية أو سوء عرض الأصول؛

-الحصول على منافع شخصية، مثل: زيادة المكافأة من خلال إعلان أرباح عالية، زيادة قيمة الممتلكات الشخصية من سهم المؤسسة، تحويل أصول المؤسسة للاستعمال الشخصي، الحصول على ترقية أو المحافظة على المنصب الحالي في المؤسسة؛

ب-احتيال العامل: ويسمى أيضا بـ"الاختلاس"، يهدف القائم به إلى الإغناء الشخصي ماليا بعكس النوع الأول؛ فكلما زادت المسؤوليات المالية للشخص على أساس منصبه، كلما زاد مستوى الفرصة المتاحة له للاحتيال، نتيجة للثقة التي اكتسبها خلال فترة وجوده بالمؤسسة،[5] وقد ذكرت نتائج "إستبيان سيدرمان" " BDO Siederman's Survey" أن 28%من حالات احتيال العامل دافعها قضايا أو مصاعب مالية، و16%منها للحفاظ على أسلوب حياة معين، و11% أخرى بسبب مشكلة قمار.

---

[1] ZabihollahRezaee and Richard Riley, Financial StatementFraud: Prevention and Detection, 2nded, (New Jersey: John Wiley& Sons Inc, 2010), P.6.

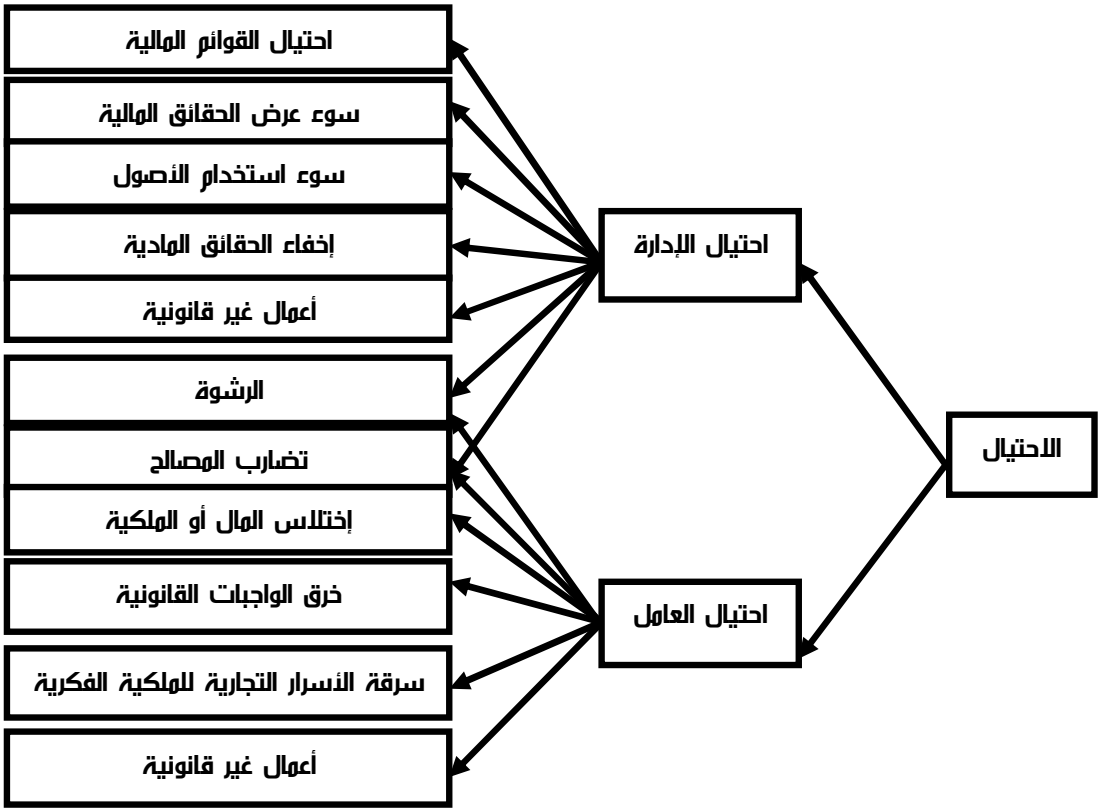
[2] GerardM.Zack, Fair Value AccountingFraud: New Global Risks and Detection Techniques, (New Jersey: John Wiley& Sons Inc, 2009), P.4.

[3] Stephen Pedneault, Fraud 101: Techniques and Strategies for UnderstandingFraud, 3rded, (New Jersey: John Wiley& Sons Inc, 2009), P.42.

[4] ZabihollahRezaee and Richard Riley, Op.Cit., P.58.

[5] Stephen Pedneault, Op.Cit., P.28.

الشكل رقم(01-01): أنواع الاحتيال بالمؤسسات



Source: ZabihollahRezaee& Richard Riley, Financial Statement Fraud: Prevention and Detection, 2nded, (New Jersey: John Wiley & Sons Inc, 2010), P.6.

يشير الشكل السابق إلى نوعي الاحتيال بالمؤسسات، وهما احتيال الإدارة واحتيال العامل، بالإضافة إلى الأعمال التي تندرج ضمن كل نوع منهما.

2- التحايل المحاسبي: يعني بالتحايل المحاسبي تعمد الإدارة تحريف البيانات المالية التي بحوزتها لتعكس الصورة التي يفضلونها لأدائهم المالي في المؤسسة. فالتحايل المحاسبي عملية تضليل وخداع لأصحاب المصلحة المستفيدين من القوائم المالية من قبل الإدارة عن طريق إتباع الإدارة مجموعة من الإجراءات والطرق المحاسبية الملتوية لتحريف الحقائق التي تعرضها القوائم المالية بما يخدم مصلحتها ويحسن صورتها المالية.[1]

كذلك يعرف التحايل المحاسبي على أنه استخدام الإدارة حقها في حرية التصرف في اختيار السياسات والبدائل المحاسبية، وكذلك القرارات التي تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي لبعض البنود الظاهرة في

[1] فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مدى إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية (حالة المصارف العامة في فلسطين)، رسالة ماجستير محاسبة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2011، ص 32،

التقارير المالية لهيكلة الصفقات للتأثير على عملية انتقال الثروة بين المؤسسة وأطراف المصلحة أو العلاقة بين (المجتمع، الممولون، الإدارة).[1]

3- أسس وقواعد التحايل المحاسبي: في البداية يجب أن نتعرف على بعض المفاهيم الأساسية اللازمة لفهم مصطلح التحايل المحاسبي، وأهم هذه المفاهيم هو مبدأ انتقال الثروة ما بين أطراف المصلحة وهو كالآتي:

أ- مفهوم نظرية الوكالة: على خلفية ظاهرة الملكية الغائبة برزت نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة أو الضمنية بين طرفين هما: الملاك (الموكل) والإدارة (الوكيل)، يكلف على أساسها الطرف الثاني بالقيام بأنشطة معينة لصالح الطرف الأول ويفوض صلاحيات اتخاذ القرار نيابة عنه.

وقد بين Jensen and Meckling (Placeholder1) 1976 في شرحهما لسلوكيات الملاك والإدارة، أن دور الإدارة كونها مفوضة من قبل الملاك والمتمثل في إدارة الموارد المالية المتاحة للمؤسسة والتفاوض نيابة عن كل الأطراف المهتمة بالمؤسسة التي لها علاقة مصلحة معها، ينبغي أن يكون - هذا الدور- بالطريقة والشكل الذي يحقق نواتج إيجابية تفوق تكلفة الفرصة البديلة التي كان من الممكن استثمار هذه الموارد فيها وتعظيم ثروة الملاك، وأوضحا أن ذلك يتحقق في صورته الأكثر قبولا عندما تتمثل الإدارة في مالك المؤسسة الوحيد حيث تتوافق عندها منفعة الإدارة مع منفعة الملاك وتكون على نسق واحد وتختفي عندها مشكلة تعارض المصالح.[2]

تعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل / الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى المؤسسة على أنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي....، وبذلك فان علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الملاك) بشخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات[3]

وعليه فإن انفصال الملكية عن الإدارة يجعل الملاك في موقف يصعب عليهم معرفة وفهم وملاحظة جميع تصرفات وقرارات المديرين وأحوال ومستقبل المؤسسة وبالتالي لا يمكنهم أن يحددوا ما إذا كان

---

[1] فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] مؤيد محمد علي الفضل، العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة، إصدار خاص عن المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية –جامعة الدول العربية- 2014، ص 6.

[3] بتول محمد نوري، علي خلف سلمان الركابي، حوكمة المؤسسات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، لملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة 18 و19 ماي 2011، ص 13.

المديرون يسعون إلى تعظيم ثروتهم، وهو ما يعني تعقيد مشكلة الوكالة في اتجاهين أساسين: الأول صعوبة مراقبة الملاك لأنشطة وفعاليات الإدارة، مما يضطرهم إلى الاستعانة بوسائل رقابية إضافية من شأنها أن تزيد من تكلفة الوكالة. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في السلوك اللاأخلاقي للمديرين والذي يكون من تداعياته عدم أداء المديرين لواجباتهم المنوطة بهم والاختيار العكسي الذي يشير إلى التصرفات غير الرشيدة للملاك بسبب الاختيار غير الكفء للاستثمارات وهو ما يترتب عليه عدم استثمار الموارد المتاحة بالشكل الذي يحقق نواتج إيجابية ويعظم ثروة الملاك.[1]

ومنه تصف نظرية الوكالة المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين أطراف مختلفة ترتبط مصالحها بوجود واستمرار المؤسسة، وأن كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية ولو على حساب مصالح الآخرين، فالإدارة تسعى إلى تعظيم منفعتها الخاصة على حساب الملاك والعكس، وكنتيجة لذلك يحدث تضارب للمصالح الخاصة بأطراف العقد، وهذا ما يؤدي إلى ظهور مشكلات وكالة بين الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية بعلاقات تعاقدية.[2]

ويمكن توضيح بعض أوجه التعارض بين أطراف علاقات التعارض داخل المؤسسة كما يلي:[3]

أ-1- اختلاف أهداف كل من الملاك والمديرين، فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل جهد أقل؛

أ-2- اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الملاك والمديرين ويرجع ذلك إلى:

- عدم قدرة الملاك على متابعة وملاحظة أداء وقرارات وتصرفات المديرين بصورة مباشرة نتيجة إلمام هذا الاخير ومعايشته لظروف العمل ومشاكله؛

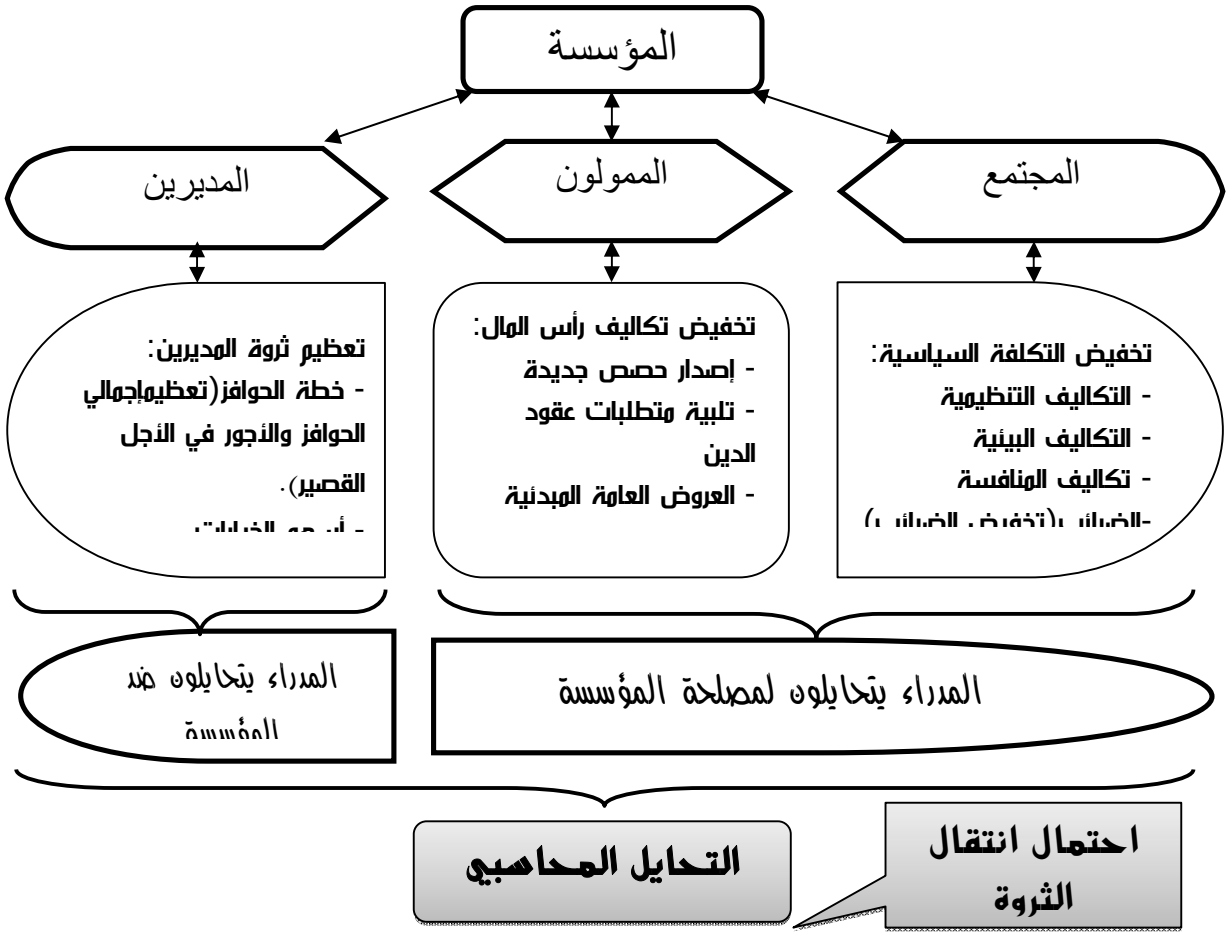
- اختلاف إمكانية التوصل إلى المعلومات وفهمها لكل من الملاك والمديرين.

ب- مبدأ انتقال الثروة ما بين أطراف المصلحة: بالرجوع إلى التعريفات السابقة لمفهوم التحايل المحاسبي نجد أن الإدارة تهدف من وراء عملية التحايل التأثير على عملية انتقال الثروة ما بين أطراف المصلحة،

[1] مؤيد محمد علي الفضل، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 6.
[2] طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية (دوافعها، أساليبها، أثارها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 11.
[3] طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات: مؤسسات قطاع عام وخاص ومصارف، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007، ، ص70.

ولتوضيح المبادئ الأساسية التي يقوم عليها مفهوم التحايل المحاسبي والعلاقات التعاقدية، المكونة للمؤسسة ومبدأ انتقال الثروة التي يوضحها الشكل التالي:[1]

الشكل رقم(01-02): أسس التحايل المحاسبي



المصدر: فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مدى إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية (حالة المصارف العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير محاسبة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2011، ص35

من خلال الشكل يتضح أن هناك ثلاث طرق لانتقال الثروة بين أطراف العقد كالتالي:

أ- علاقة المؤسسة بالمجتمع: ونتيجة لهذه العلاقة فإن المؤسسة تتحمل مجموعة من التكاليف والتي يطلق عليها التكاليف السياسية وتتمثل في التكاليف التنظيمية، التكاليف البيئية(متطلبات البيئة) والتكاليف الناتجة عن المنافسة وكذلك الضرائب التي تفرض عليها، وتهدف الإدارة إلى تخفيض هذه التكاليف، وبالتالي يكون التحايل في مصلحة المؤسسة؛

[1] فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مرجع سابق، ص35.

ب- علاقة المؤسسة بالمولين: تنشأ هذه العلاقة نتيجة حاجة المؤسسة للحصول على التمويل اللازم لها بأقل التكاليف، ويتم ذلك عن طريق إصدارها حصص جديدة أو التمويل بالدين، وبالتالي يجب عليها أن تلتزم بمتطلبات الحصول على التمويل التي تفرضها المؤسسات المانحة والتي تتطلب وضعا ماليا ممتازا، ونلاحظ هنا أن التحايل يكون في مصلحة المؤسسة؛

ج- علاقة المؤسسة بالإدارة: حيث يهدف تلاعب الإدارة هنا من أجل تعظيم ثروتها، فعندما تكون هناك خطة للحوافز والمكافآت المرتبطة برقم الربح الذي تحققه الإدارة تكون المحفزات لإدارة المؤسسة للتلاعب، وبالتالي يكون تلاعب الإدارة هنا ضد مصلحة المؤسسة بعكس الحالتين الأولى والثانية.

وفي هذا الإطار يشار إلى أن انتقال الثروة في الحالات السابقة قد لا تحدث في الظروف الطبيعية (عدم التحايل) فعلى سبيل المثال قد يحصل المديرون على مكافآت وحوافز أعلى مما يستحقون، أو قد تنتقل الثروة من المساهمين الجدد (نتيجة لشراء الأسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية) إلى القدامى (الذين قد يبيعون أسهمهم بأعلى قيمتها الحقيقية).

المطلب الثالث: الحيل المحاسبية والمالية ودورها في خلق الأزمات المالية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أبرز الحيل المحاسبية والمالية تنظيرا وأمثلة، والتي كانت السبب في اندلاع العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية. ومن أهمها ما يلي:

أولا: حيلة بونزي (مخطط الاحتيال).

تشارلز بونزي واحد من أكبر المحتالين في التاريخ الاميركي وكان أول من أنشأ طريقة الاحتيال الشهيرة بـ"سلسلة بونزي " أو هرمية الوهمية أو حتى دالة بونزي، ويتفق أغلب المحللين على أن بونزي هو أكبر المحتالين الماليين في التاريخ الأمريكي، وبونزي هو مهاجر إيطالي ولد في 1882، وله أسماء كثيرة، منها: تشارلز، وكارلو، وكارل،...إلخ ارتبط لقب بونزي بمخططات الاحتيال في العالم كافة، على الرغم من أنه لم يكن أول من ابتكر المخطط، وتحول لقب بونزي إلى تسمية حملها عدد كبير جدا من الأشخاص في العالم، قبل أن يولد بونزي وبعد وفاته بكثير وحتى يومنا هذا، حيث تطلق عبارة: "مخطط بونزي " "Ponzi scheme" على كل عملية نصب أو احتيال، وبصفة خاصة عمليات الاستثمار التي يتم دفع عوائد للمستثمرين القدامى من خلال استثمارات المستثمرين الجدد، وهو ما يطلق عليه المخطط الهرمي.[1]

[1] محمد إبراهيم السقا، مخطط بونزي، المجلة الاقتصادية الالكترونية، 02 يوليو 2010 العدد 6108، (http://www.aleqt.com/2010/07/02/article_414210.print)

1- فكرة مخطط بونزي: تقوم فكرة مخطط بونزي على تشجيع المستثمرين بجدوى الاستثمار في مؤسسته، بواسطة حملات دعائية قوية قائمة على أن المؤسسة ستدفع للمستثمرين معدلات فائدة مرتفعة جدا في فترة محددة، وهو ما يغري المستثمرين الجدد بالتسابق لإيداع أموالهم في المؤسسة، ويشجع المستثمرين الحاليين بإعادة استثمار أرباحهم مجددا، وتكمن حيلة بونزي بتسديد فوائد المستثمرين الحاليين وأرباحهم من الأموال المودعة من المستثمرين الجدد، وهو ما كان يعزز ثقة المستثمرين ويغري المستثمرين المرتقبين.[1]

2- منطق مخطط بونزي (المخطط الهرمي): إذا كان جوهر هذه الحيلة هو استخدام الأموال التي تلقاها من المستثمرين في وقت لاحق لدفع عائد مرتفع جدا للمستثمرين في وقت مبكر، فقد جعله ذلك في حاجة ماسة إلى البحث عن المزيد من المستثمرين لإيداع أموالهم لديه، وذلك باعتماد الخطوات التالية: عليك أن تحصل على قدر كاف من الأفراد المهتمين في وضع المال في أي استثمار تقوم بتطويره من خلال وعدهم بأرباح طائلة، ثم تدفع للمستثمرين الأوليين بالأموال التي تأتي، فينبهر أناس آخرون بالمبالغ التي تحصل عليها المستثمرين الأوليين؛ ومن المحتمل أن يعجب المستثمرون الأصليون بأرباحهم فيتركوا أموالهم التي كسبوها معك من أجل حصد عوائد أكبر، لذلك لفترة من الزمن سيدخل الكثير من المال ولن يخرج إلا القليل،[2] ومن بين نماذجه الواقعية الذي يعتبر الأكبر في التاريخ احتيال "برنارد مادوف Bernard Madoff" ففي 4 ماي 2011، أعلن الوصي بتصفية مؤسسة مادوف في بيان له، أن مجموع المبالغ المستحقةللعملاء، هي مبالغ خيالية بلغت حوالي 75 مليار دولار، أما ما استثمر بالفعل لمصلحة العملاء فكان 17،3 مليار دولار، ولقد استرد حوالي 7،6 مليار دولار.[3]

ثانيا: حيلة ريبو 105 (Repo 105) وبنك ليمان براذرز (LehmanBrothers)

تعد هذه الحيلة من الحيل المحاسبية، التي تستخدم في عمليات خارج الميزانية، وتجمع بين التوريق وبيع الأصول وإعادة شرائها، بهدف إخفاء ديون المؤسسة بصفة مؤقتة، وتقديم بيانات مالية جيدة لجمهور المستثمرين،وتتمثل حيلة ريبو 105 فيما يلي:

1- فكرة ريبو 105: هي اتفاقية إعادة شراء تتم بين طرفين أو أكثر، إذ تعد عبارة عن قرض قصير الأجل، يسجل على أساس أنه عملية بيع، حيث تنطوي المعاملة على بيع الأوراق المالية مع الاتفاق في وقت واحد

---

[1] يوسفات علي، الحيل المحاسبية والمالية ودرها في خلق الأزمات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 21،22، القاهرة، 2013، ص 28

[2] عثمان عثمانية، الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2011، ص 82.

[3] يوسفات علي، مرجع سق ذكره، ص 29..

لإعادة شراء الأوراق المالية بسعر محدد في وقت لاحق على أن تتوافق هذه العملية والمعايير المحاسبية[1]، وقبل ذلك تستخدم الأموال المتحصل عليها من خلال البيع لسداد الديون، مما يسمح للمؤسسة بأن تظهر ميزانيتها بصورة جيدة وأنها تتمتع بالقدرة على دفع التزاماتها عند نشر التقارير المالية،وتظهر هذه الحيلة بصورة جيدة ولكن بصورة مؤقتة لأن المؤسسة سوف تعيد شراء أوراقها المالية لاحقا، وترجع أمورها كما كانت في السابق، في سوق إعادة الشراء، أو ريبو، وتستطيع المؤسسات الحصول على الأموال الفائضة من المؤسسات الأخرى لفترات قصيرة، في مقابل الحصول على ضمانات عادة ما تكون سندات، بمعنى آخر تقوم المؤسسة بإقراض أموال قصيرة الأجل بضمانات مثل السندات مع وعد بالتسديد أو بإعادة شرائها في وقت لاحق، مع فائدة صغيرة.[2]

2- آلية ريبو 105 وبنك ليمان براذرز: تقوم آلية حيلة ريبو على خطوتين رئيسيتين.[3]

أ- بداية المعاملة:يقوم بنك ليمان بنقل مخزنه من الأوراق المالية إلى مقرض الريبو أو الطرف المقابل، مقابل مبالغ نقدية.

ب- في نهاية المعاملة: يسدد بنك ليمان مبلغا نقديا بالإضافة إلى الفائدة، ويعيد المقرض الريبو مخزون الأوراق المالية إلى بنك ليمان، ويشار إلى الفرق بين قيمتي حركة الأوراق المالية المحولة والأموال التي وردت، وهي تمثل نسبة فائدة الطرف المقابل والتي تكون عادة 5% في الريبو 105 و8% في الريبو 108 وفي بعض الحالات تكون النسب أعلى بكثير من هذا، ويكمن الفرق الوحيد المهم في الريبو 105 والريبو 108 في قيمة الضمانات المتبادلة ونوع الأوراق المالية.[4]

غير أن معاملات حيلة الريبو لا تتم إلا بتدخل كيانات مالية في الولايات المتحدة مع الخارج، فإضافة إلى بنك ليمان براذرز هولدينج، تتدخل وحدة ليمان للخدمات المالية الخاصة (LBSF) حيث ينقل مخزون الأوراق المالية إلى وحدة ليمان في أوربا (LBIE) والتي تقوم بدورها بالمعاملات نيابة عن بنك ليمان، حتى تكون في النهاية شكلا من أشكال البيع، وليس من أشكال القروض عند تقديمه تقاريره المالية.

---

[1]Terry Lloyd, CPA, CFA and Prateek V. Shah, CPA , The State of New York vs. Ernst &Young:Putting Lehman's Accounting for "Repo 105" Transactions on Trial, P 05.

[2]«Definition of Repo 105,»Investopedia, <http://www.investopedia.com/terms/r/repo-105asp#axzz1pYx5Nmhu>.

[3]Anton R. Valukas, «Report of Anton R. Valukas, Examiner, Volume 3 of 9, Section III. A. 4: Repo 105,» United States Bankruptcy Court Southern District of New York (March 11 , 2010), p. 766, http://jenner.com/ lehman/volume%203.pdf

[4]Terry Lloyd, CPA, CFA and Prateek V. Shah, CPA ,Op.cit., P 18.

3- **إفلاس ليمان براذرز:** قام البنك بجمع مخزون ضخم من السندات التي تعتمد على الرهن العقاري وغيرها من الديون الخطرة. وبدأت معاناة بنك ليمان مع الخسائر الفادحة وتراجع سعر الأسهم في الوقت الذي عرفت فيه تلك السندات انخفاضا في عام 2008. وقامت مؤسسات التصنيف بخفض الكثير من مخزونها في الوقت الذي عرفت فيه غيرها من المؤسسات نفس الأمر مع تراجع في سعر الأسهم. وقامت مؤسسات التصنيف بخفض الكثير من مخزونها وغيرها من المؤسسات مثل "جي بي مورغان تشايس JP Morgan " Chase ومجموعة "سيتي غروب Citigroup " التي طالبت بقروض مضمومة بضمانة إضافية وهو الأمر الذي كان من الصعب على بنك ليمان استعارته. هذا وقد تم إعلان عن إفلاس البنك في 15 سبتمبر 2008.[1] وجاء في التقرير الذي أعده Anton Valukas أن بنك ليمان قبل أن يشهر إفلاسه، عمل جاهدا من أجل تحسين ظروفه المالية مما كنت عليه من قبل. ومن أجل إخفاء عملية الاقتراض الكبيرة التي قام بها البنك، فقد كانت هناك خطوة مهمة على البنك أن يقوم بها وهي شطب أصول تقدر بـ 50 مليار دولار أمريكي من سجلات البنك، وتعرف هذه الحيلة باتفاق إعادة الشراء، وكان أول من استخدم هذه المناورة هو بنك ليمان في عام 2001 وظل يعتمد عليها فيما تبقى من الشهور قبل أن يعلن البنك إفلاسه.[2]

تحوي دراسة قام بها آنتن فالوكاس Anton Valukas المكلف من قبل محكمة متخصصة في قضايا الإفلاس بالنظر في مديونية البنك التي تبلغ 30 مليون دولار أمريكي، والذي أعد تقريرا من 2200 صفحة حول ممارسات البنك، على عدد من المفاجئات وأمور جديدة كما جاء على لسان بعض أعضاء كلية وارتن، في الوقت الذي تم فيه توثيق بشكل جيد المديونية الضخمة للبنك وغيرها من الأخطاء، ومن بين الأمور المزعجة التي تم الكشف عنها في التقرير هي صورة محاسبين بنك ليمان في "ارنست اند يونغ Ernst & Young "الذي كان دورهم الأساسي هو إعطاء فكرة خاطئة للجمهور عن الوضع الحالي للمؤسسة باستعمال وسائل تحايل محاسبية مضللة بالفعل تعمد «ليمان براذرز» استغلالها في إخفاء الوضع المالي الخطير الذي كان يمر به.[3]

ويقول براين جي بوشي Brian J. Bushee أستاذ المحاسبة في كلية وارتن، مشيرا إلى صفقات "ريبو" 105 التي أبرمها البنك، إن من الواضح أنها كانت عملية مراوغة لجأ إليها البنك من أجل الاحتيال على القواعد ومحاولة التستر على الميزانية. ففي مثل هذا النوع من الحالات، أحاول أن أعثر على الجانب المشرق للمؤسسة، بحيث أدعي أن هناك بعض الأسباب المشروعة التي دفعت البنك للإقدام على مثل هذه الخطوة. لكن من الواضح أن البنك كان مجبرا على إزاحة الموجودات من ميزانيته، وتعتبر عملية الاستعانة بكيانات من خارج

1Anton R. Valukas, CPA , Op.cit., pp1535-1536,
2Anton R. Valukas, CPA , Op.cit., p1089,

[3] يوسفات علي، مرجع سق ذكره، ص 33.

البنك بهدف إزاحة المخاطر عن سجلات المؤسسة أمرا مألوفا ويمكن أن يضع المؤسسة في وضعية قانونية لا غبار عليها. ويشير "جيرمي جي سيجال Jeremy J. Siegel " أستاذ المالية بكلية وارتن، إلى أن "عملية التستر" من أجل جعل السجلات تبدو سليمة هي عملية واسعة الانتشار عندما يتم إعداد التقرير السنوي والفصلي، على سبيل المثال، فإن المؤسسات عادة ما تهرع إلى تسريح العمال أو الاستغناء عن الوحدات غير المنتجة أو عن الاستثمارات كي لا يفسدوا التقرير المالي المقبل. فهذا الأمر جاري به العمل منذ 50 سنة كما يصرح به الأستاذ سيغل. ويعلق بوشي قائلا إن مناورات التي قام بها بنك ليمان كانت أكثر خطورة من أي شيء آخر رأيته منذ انهيار مؤسسة (إنرون)، وفي هذا الإطار، يقول "فراكلين ألن Franklin Allen" أستاذ المالية بجامعة وارتن، أنه كان من واجب المؤسسات الأخرى التي شاركت في عمليات عقد صفقات ريبو 105 مع بنك ليمان أن تعلم أن الهدف من ورائها هو الخداع، واعتقدت أن المناورة الحسابية ريبو 105 التي قام بها بنك ليمان كانت واضحة بشكل جلي، حتى أن مؤسسة آرنست اند يونغ وافقت على هذا الأمر. وكانت هذه العملية عبارة عن حيلة لخداع الناس، وفي هذا الصدد، يؤكد التقرير ما جاء في الشهادة الأولى أن المشكل الرئيسي الذي أدى إلى إفلاس بنك ليمان كان بسبب الاقتراض المفرط، ويحاول سيجل أن يبرهن أن هذه القضية تقوي مسألة وضع قيود على الاقتراض.[1]

ثالثا: حيلة مضاعفة الجولة وانهيار مؤسسة إنرون

هي شكل من أشكال التلاعب في الأسواق المالية، تحاول تضخيم حجم المعاملات المالية من خلال الشراء المستمر والمتكرر لأوراق مالية أو سلع أو أصول معينة، كما تستخدم هذه الحيلة لبيع أصل غير مستغل لمؤسسة أخرى، في حين توافق على إعادة شراء الأصول نفسها، وبالسعر نفسه تقريبا، وهو ما يخلق انطباعا مضللا عن ارتفاع حجم التداول، ويؤدي إلى زيادة الاهتمام بهذه الأصول أو الأوراق المالية، التي هي في الواقع ليست جيدة، كما تهدف هذه الحيلة إلى التهرب الضريبي أحيانا، فضلا على أنها تساهم أيضا في رفع حجم إيرادات ونفقات المؤسسة، ولكن من دون تحقيق زيادة حقيقية في أرباحها.

استخدمت هذه الحيلة من طرف مؤسسات التكنولوجيا والطاقة مثل مؤسسة الطاقة (إنرون)، والتي فجرت أزمة الفضائح المحاسبية، أو فضائح إفلاس المؤسسات الأمريكية سنة 2001 وخلال الفترة ما بين 2000 و2001 حجز على أكثر من 4،4 مليار دولار، باعتبارها معاملات مضاعفة الجولة أو ممارسات مدرة لدخل زائف، وهذا هو النوع من الحيل الذي سمح لمؤسسة (إنرون) التي توظف ما يقارب عن 24 ألف

[1] يوسفات علي، مرجع سق ذكره، ص 34.

موظف فقط، بأن تكون أكبر سابع مؤسسة في الولايات المتحدة من حيث الإيرادات مع مؤسسات عملاقة مثل مؤسسة جنرال إلكتريك التي توظف 300 ألف موظف.

المبحث الثاني: المدخل النظري للمحاسبة الإبداعية

الإبداع المحاسبي هو عبارة عن أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة وبالشجاعة والثقة بالنفس، والذكاء الحاد، فالبعض يقول أنها سمة تولد مع الآخرين، وما يهمنا في موضوعنا هذا المفهوم السلبي للإبداع المحاسبي حيث يمثل فن الالتواء أو فن تطويع القواعد المحاسبة لخدمة مصالح المؤسسة وتقديم صورة مضللة للمستثمرين ومستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، فالمصطلح المفضل في الولايات المتحدة الأمريكية هو "كسب الإدارة" ولكن في أوربا فالمصطلح المفضل هو "المحاسبة الإبداعية" كما هو الحال في جميع بلدان العالم.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية

تسمى إجراءات التلاعب بالأرباح، بالمحاسبة الإبداعية "Creative Accounting" وأيضا إدارة الأرباح "Earnings Management"، تلطيف الدخل "Earnings Smoothing"، المحاسبة التجميلية " Cosmetic Accounting"، المحاسبة الاحتيالية "Fraudulent Accounting " وغيرها من المصطلحات.

تشير كل المصطلحات السابقة إلى التلاعب بالتقارير والقوائم المالية وإظهارها بصورة غير حقيقية باستغلال تعدد وبدائل السياسات المحاسبية لتحقيق منافع شخصية للإدارة تستفيد منها وليس لخدمة المستفيدين الآخرين من القوائم المالية، وإذا رجعنا للغة العربية وجدنا أن مصطلح المحاسبة الابداعية يعبر عن شيء إيجابي في المحاسبة بمعنى أن الإبداع هو مجموعة من التوجهات والميولات الوجدانية والقدرات العقلية التي يمتلكها الشخص، والتي تمكنه من إنتاج أفكار أصيلة وتتعدد أنواع الإبداع بحسب المجال الذي نريد دراسته، فالمحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات هذا الأخير يحتاج لإبداع من أجل توصيل معلومات دقيقة، صحيحة، ذات مصداقية تساعد على اتخاذ القرار، وبالتالي فمصطلح المحاسبة الابداعية لا يعبر حقا عن الممارسات الاحتيالية التي تقوم بها المؤسسات للتلاعب بالأرقام المالية، ولكن قد يكون المصطلح الأصح هو "المحاسبة الابتداعية" الذي يعبر عن الابداع في صورته السلبية والاحتيالية، لكن في هذه الدراسة تبنينا مصطلح المحاسبة الابداعية وذلك لشيوع هذا المصطلح في مجال المحاسبة ولأنه جاء في بداية الامر ترجمة لـ"Creative Accounting"، لذا سوف نستخدم في هذه الدراسة مصطلح المحاسبة الابداعية والمقصود بها المحاسبة الاحتيالية.

أولاً: تعريف المحاسبة الإبداعية.

في حقيقة الأمر لا يوجد تأصيل وتنظير علمي لهذا النوع من المحاسبة، لأنه ظهر أساسا من خارج الوسط الأكاديمي للمحاسبة، حيث حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وفيما يلي سيتم عرض مجموعة من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية.

تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها "عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها".[1]

وتعرف بأنها عملية معالجة الأرقام المحاسبية عن طريق استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية واختيار المقاييس والإيضاحات بهدف تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته، أو هي العملية التي تنظم فيها الصفقات بشكل يترتب عليه نتائج محاسبية مطلوبة سلفا بدلا من أن تكون النتائج محادية ومتسقة.[2]

كما يعرفها "Merhant "، 1989، بأنها "أي سلوك تقوم به الادارة ويؤثر على الدخل الذي يظهر في القوام المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى إضرار بالمؤسسة على المدى الطويل".[3]

إن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative) أو مغامر (Aggressive)، ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات مؤسسات الأعمال.[4]

1Naser, K. and M. Pendlebury, A Note on the use of Creative Accounting,British Accounting Review 24, 1992, p 4

2Naser, K., Creative Financial Accounting: its nature and use, Prentice Hall, London,1993, p59.

[3]عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان، الطبعة الاولى، 2011،ص 29.

[4]علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، 2008، ص 7.

وعرفها "Atul K. Shah "، 1998، بأنها عملية قيام الإدارة باستغلال الثغرات وحالات الغموض في المعايير المحاسبية بهدف تقديم صور متحيزة عن الأداء المالي للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك دون الإخلال بنصوص القواعد والمبادئ المحاسبية بل الإخلال بجوهرها.[1]

مما سبق يتضح أن هناك قواسم مشتركة في تعريف المحاسبة الابداعية، يمكن تلخيصها في الآتي:

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛
- المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية؛
- المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛

إ ن ممارسي المحاسبة الإبداعية، غالبا ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

ثانيا: مجالات المحاسبة الإبداعية

للمحاسبة الإبداعية عدة مجالات رئيسية هي: المرونة التنظيمية، ضعف التشريع، وهو مجال للحكم الإداري فيما يتعلق بالمستقبل، توقيت بعض المعاملات، واستخدام الصفقات المصطنعة وأخيرا إعادة تصنيف وعرض الأرقام المالية.

وفيما يلي سوف يتم شرح كل عنصر على حدى:[2]

1- المرونة التشريعية: التشريع المحاسبي في كثير من الأحيان يسمح باختيار السياسات، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتقييم الأصول، تسمح معايير المحاسبة الدولية الاختيار بين تحمل الأصول غير المتداولة إما بمبلغ إعادة التقييم أو التكلفة التاريخية، لقد سمحت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك معايير المحاسبة الدولية للإدارة بحرية الاختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية وفقا لما تراه الادارة مناسبا وذلك لتحسن جودة التقارير المالية، وجعلها اكثر ملائمة لمتخذي القرارات. وتشمل هذه التغييرات، التغير في السياسات المحاسبية، والتغيرفي التقديرات المحاسبية.[3]

1Shah, Atul K. Exploring the influences and constraints on creative accounting in the United Kingdom, The European Accounting Review. May 1998, Vol.7 Issue 1, pp 83 – 84.

[2]Dayang Noorhayati Awangtaha et al., Creative Accounting: to what extent it is ethical?,act 4191 accounting theories, Universiti Putra Malaysia, 2008/2009, Pp 9, 10.

[3]سلمان حسين عبد الله، عدالت محمد توفيق، مفهوم الانصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الإرباح، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 69، العراق، 2012، ص 363.

2- ضعف التشريع: من المعوقات التي تواجه المحاسبة بشكل عام، والمحاسبين بشكل خاص هو ضعف البنية التشريعية والتنظيمية، حيث أخفقت بعض التشريعات في ممارسة دورها الرقابي والاشرافي مما ساعد على زيادة ظاهرة إدارة الأرباح بين المؤسسات[1]

3- الصفقات المصطنعة أو المعاملات المختلفة: يمكن إدخال شيء من التلاعب بمبالغ الميزانية العمومية والأرباح للانتقال بين الفترات المحاسبية، ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في اثنين أو أكثر من المعاملات ذات الصلة مع طرف ثالث إلزاما، مثلا: نفترض أن يتم إجراء ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ثم تأجير هذه الأصول المعيدة لبقية عمره الإنتاجي بسعر البيع وإعادة التأجير يعطي قيمة أعلى أو أقل من القيمة الحالية للأصل، لأن الفرق يمكن أن يتم تعويضه عن طريق زيادة أو خفض الإيجارات.

4- **الصفقات الحقيقية:** إن توقيت الصفقة الحقيقية يعطي الانطباع المطلوب في حسابات المؤسسة، على سبيل المثال: تاجر له استثمار بقيمة مليون وحدة نقدية في التكلفة التاريخية والتي يمكن بسهولة أن تباع بمبلغ ثلاثة ملايين وحدة نقدية وهي القيمة الحالية، فان لمديري الأعمال الحرية في اختيار في السنة التي يبيعون الاستثمار وبالتالي تزيد من الأرباح في الحسابات.

المطلب الثاني: دوافع المحاسبة الإبداعية وأسباب لجوء الإدارة لممارستها.

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة المصدر الرئيس لظهور المحاسبة الإبداعية، فمصلحة المديرين في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة، ومصلحة حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، ومصلحة الموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسؤولين في تحصيل ضرائب أكثر، وتعدد المصالح رغم تعارضها، هو ما دفع بالإدارة إلى اللجوء إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية وساهم في انتشارها.

أولاً: العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية

يتضح حسب العديد من الدراسات بأن العوامل التي ساعدت في ظهور المحاسبة الإبداعية هي:[2]

1- حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية: تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للمؤسسة أحيانا أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية، حيث تسمح العديد من المعايير

[1] ماهر موسى درغام، إدارة الإرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم المؤسسة: دراسة تطبيقية على مؤسسات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص 33.

[2] عماد الآغا، المحاسبة الإبداعية، مجلة مال وأعمال، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، قسم علوم إدارية والمالية، العدد 2، غزة، فلسطين، 2012، ص 18، 19، 20.

المحاسبية الاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة، وهذا يترتب عليه اختيار المؤسسة للطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء المؤسسة.

2- حرية التقديرات المحاسبية: يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا يتيح للإدارة التحايل في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض حساب الاهتلاكات عادة ما تتم هذه التقديرات داخل المؤسسة، وهذا يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التحايل بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.

3- توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية: يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسبا فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها، وذلك لتحقيق أهداف وأرباح معينة، فمثلا لو أن المؤسسة لديها استثمار معين بقيمة مليون وحدة نقدية وذلك بالقيمة الحالية، ففي هذه الحالة يكون أحيانا أمام مدراء المؤسسات الحرية في اختيار السنة التي يرغبون فيها ببيع هذا الاستثمار وهذا بالتأكيد سينعكس على زيادة أو تقليل الربح في الحسابات الختامية.

ثانياً: أسباب لجوء الإدارة إلى إتباع أساليب المحاسبة الإبداعية

أثبتت العديد من الدراسات وجود عمليات إدارة الأرباح وانتشارها كلما أرادت المؤسسة أو واجهت قرارات مهمة وتنحصر دوافع الإدارة من استخدام المحاسبة الإبداعية بالنقاط الآتية:

1- التهرب الضريبي: يعد التهرب الضريبي من دوافع الإدارة الرئيسية لاستخدام المحاسبة الإبداعية بمباركة المالكين الرئيسيين وبالتعاون مع مدققي الحسابات الخارجيين؛[1]

2-الحصول على التمويل أو المحافظة عليه: غالبا ما تسعى إدارات المؤسسات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكالها المختلفة عندما تعاني المؤسسات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحيانا لسداد التزاماتها. وهنا تلجأ لإعادة تمويل نفقاتها، والتزاماتها، من خلال المؤسسات المالية باللجوء إلى أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي محاسبيا وليس حقيقيا لتحقيق

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - عمان، 2009، ص 24.

شروط التمويل المفروضة من المؤسسات المالية وإظهار الوضع المالي للمؤسسة بشكل أفضل مما هو في أرض الواقع، حيث يرتاح المستثمرون عندما يجدون أن مبيعات المؤسسة تزداد بشكل تدريجي ومتوقع من سنة لأخرى وما ينتج عنه من إبقاء الأرباح ضمن ما يتوقعونه، إن إظهار الوضع المالي للمؤسسة بشكل أفضل مما هو في الواقع دفع بعض المديرين إلى الاعتقاد بأن المستثمرين يركزون فقط على الأرباح المالية قصيرة الأمد، مما جعلهم يسعون إلى تعديل الأرباح المعلنة من خلال تقنيات المحاسبة الإبداعية؛[1]

3-تعظيم حوافز الإدارة ودعم مراكز الوظيفة: وفقا لنظرية الوكالة فإن كل طرف يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية ولو على حساب مصالح الآخرين، والإدارة بصفتها الطرف الذي يتولى الإدارة التنفيذية للمؤسسة وتنفيذ عملياتها ويعلم جميع المعلومات المحيطة بأعمال المؤسسة من واقع معايشتها اليومية، فإنها تمتلك المعلومات واختيار السياسات والطرق المحاسبية، ومن خلال ذلك تستطيع أن تختار وتطبق وتقدر ما تراه ملائما لمصلحتها، وعادة تعمل الإدارة على تطبيق واختيار السياسات والطرق المحاسبية ووضع التقديرات المحاسبية التي ترفع من أرقام صافي الربح وذلك للحصول على حوافز أكثر ودعم مراكزها الوظيفية.[2]

4- التوافق مع شروط عقد الدين: تمثل عقود المديونية تعهدا على الإدارة يتضمن فرض قيود على تصرفات الإدارة منها وضع قيود على توزيعات الأرباح، ونسبة المديونية، والمحافظة على مستوى معين لرأس المال العامل، وتعتمد معظم هذه القيود على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وبالتالي فإن المؤسسة عندما تتقدم بطلب للحصول على قرض يجب أن توفر القوائم المالية تأكيدا على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، الأمر الذي قد يدفع إدارة المؤسسة إلى استخدام وسائل وأساليب المحاسبة الابداعية للوفاء بمتطلبات الحصول على القروض وإظهار مركز مالي قوي يوضح مقدرتها على السداد، وقد توصلت دراسة (Healy and Wahlen , 1999) إلى أن المؤسسات التي أوشكت على عدم الوفاء بشروط المديونية تميل إلى المحاسبة الابداعية أكثر من غيرها من المؤسسات التي لا تعاني من ضغوط ناتجة عن عقود المديونية، حيث يترتب على عدم الوفاء بالشروط التي تتضمنها عقود الدين إعطاء الحق للدائن في اتخاذ ما يراه مناسبا من تصرفات للحفاظ على أمواله مثل طلب السداد الفوري للقروض أو الحجز على الضمانات الخاصة بهذه القروض أو فرض قيودجديدة تحد من حرية المؤسسة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار والتمويل، هذا بالإضافة إلى خضوع المؤسسة للمراقبة من قبل الدائنين.[3]

---

[1] حسن فليح، فارس جميل، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في المؤسسات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 27، 2011، ص ص 362، 363.

[2] طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية (دوافعها، أساليبها، أثارها)، مرجع سق ذكره، ص 39.

[3] أحمد كمال بيومي هلال، أثر هيكل الملكية وخصاص لجنة التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012، ص 51.

5- تجنب التكلفة السياسية: تتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي قد تتحملها المؤسسات كبيرة الحجم؛ نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة، مثل: قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة، لذلك قد تلجأ إدارة المؤسسات إلى تبني إدارة الارباح واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح؛ وذلك لتجنب مثل تلك التكاليف، وقد اختبر (Wong, 1988) تأثير التكاليف السياسية وعقود الدين على الاختيارات المحاسبية خلال الفترة وذلك باستخدام بيانات المؤسسات النيوزلندية، حيث بين أن نقل عبء الضريبة يمكن أن يحمل على المبيعات أو على مصروف ضريبة الدخل، وقد افترضت الدراسة أن المؤسسات النيوزلندية الكبيرة تختار طريقة تحميل عبء الضريبة على المبيعات، وبالتالي سترتفع معدلاتها الضريبية الى مستوى قابل للمقارنة بالمؤسسات التي ليس لها حساسية سياسية. وقد أظهرت النتائج أن طريقة تحميل عبء الضريبة على المبيعات مفضلة من قبل المؤسسات الكبيرة والتي تجذب التدقيق السياسي؛ بسبب انخفاض معدلاتها الضريبية؛ وبالتالي تتفادى التكاليف السياسية التي قد تتحملها.[1]

6- المحافظة على سمعة المؤسسة في السوق: عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء المؤسسات حتى لا تظهر صورة سلبية عن المؤسسة أمام منافسيها.[2]

7-التأثير على سعر سهم المؤسسة في الأسواق المالية: إن تراجع القيم المالية لمؤسسات الأعمال يؤثر سلبا في أسعار أسهمها في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم، وإن بقاءها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار، لذلك فإن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تهدف تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك المؤسسات في الأسواق المالية.[3]

المطلب الثالث: الأساليب والإجراءات المستخدمة في المحاسبة الإبداعية

تستخدم المؤسسات مجموعة من الاساليب والإجراءات بهدف التلاعب والتأثير على الارباح المعلنة سواء بالإيجاب أو بالسلب، ويمكن تقسيم أهم أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية إلى الآتي:

---

[1] جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصاديةالمتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 17، العدد 01، 2009، غزة، فلسطين، ص 829.

[2] ماهر موسى درغام، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] .لبندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكرره، ص 23.

أولا: أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل.

من أهم الكتاب الذين تناولوا موضوع الأساليب الإبداعية المخادعة للتلاعب في قائمة الدخل بشكل مفصل (Howard Schilit) حيث تناول سبعة مجموعات من الممارسات الإبداعية، حيث يندرج تحت كل مجموعة عدة ممارسات يستخدمها المحاسبون للتلاعب، وفي ما يلي ملخصا لتلك الممارسات:

1- **التسجيل المبكر للإيرادات أو تسجيل أي إيرادات مشكوك فيها:** معظم ممارسات التلاعب المتعلقة بالإيرادات هي تسجيل الإيراد مبكرا، أي قبل تحقق الشروط اللازمة للاعتراف بالإيراد، ومن بين هذه الممارسات ما يلي:[1]

- الاعتراف بالإيراد رغم وجود التزامات مستقبلية ترتبت على تحصيل ذلك الإيراد؛
- الاعتراف بالإيراد قبل شحن البضاعة للعميل، أو قبل الحصول على موافقة منه بقبول البضاعة، حيث من الممكن يتم إرجاع هذه البضاعة من قبل العميل؛
- الاعتراف بالإيراد حتى لو لم يلتزم العميل بالدفع؛
- بيع البضاعة لفرع من فروع المؤسسة؛
- تضخيم الإرادات، قد تقوم المؤسسة بتسجيل إيرادات غير حقيقية، فعلى سبيل المثال: لو قامت المؤسسة A ببيع تذاكر طيران للمؤسسة B بـ 200 ون وتكلفة شرائها من المؤسسة A هو 150 ون، فمن المفترض هنا أن تفصح المؤسسة B عن 50 ون إيرادات، ولكن قد تسجل المؤسسة 200 ون بهدف تضخيم إيراداتها.

2- **تسجيل إرادات وهمية:** هناك بعض المؤسسات التي تفشل تماما في تحقيق أية إيرادات تقوم بتسجيل عمليات بيع وهمية في دفاترها وذلك لتضخيم الإيرادات وعادة ماتكون تلك المبيعات المسجلة متعلقة بأموال تم استلامها ولكن لايمكن اعتبارها كإيراد ناتج عن النشاط التشغيلي للمؤسسة ونذكر منها:[2]

- تسجيل المبيعات التي تفتقد إلى الجوهر الاقتصادي، كبيع السلعة للعميل دون إلزامه بالدفع أو الاحتفاظ بالسلعة وعدم إرجاعها؛
- تسجيل حقوق الدين من عمليات الاقتراض كإيراد؛
- إدراج مصاريف معينة في حسابات بعض فروعها وذلك من أجل اخفاء بعض الاطراف ذوي العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة؛

[1] فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مرجع سق ذكره، ص 50.
[2] ماهر موسى درغام، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- استخدام الايجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور من بنود الميزانية، حيث يتم ابرام عقد طويل الاجل تدفع بموجبه المؤسسة مصاريف ايجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص المؤسسة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الايجار كبديل عنه.
- تسجيل الخصومات الممنوحة من الموردين المرتبطة بمشتريات مستقبلية كإيراد.

3- **تضمين دخل إيرادات استثنائية (غير متكررة):** تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة مؤسسة تضخيم الإيرادات بالأرباح الرأسمالية والتي تكون غير متكررة وغير ناتجة عن النشاط الحقيقي للمؤسسة مثل إيرادات بيع أصول ثابتة أو إعادة تقييم بعض أرصدة الميزانية لخلق إيرادات وهمية ومن أمثلة ذلك:[1]

- زيادة الأرباح من خلال بيع أصول مقومة بأقل من قيمتها، فقد تلجأ المؤسسة لبيع أصل بسعر أعلى من قيمته الحقيقية، فقد يظهر هذا الأصل في الدفاتر بقيمة منخفضة وأقل من قيمته الحقيقية وتبيعه المؤسسة لتحقق أرباح وهمية وغير حقيقية؛
- التقرير عن عائدات الاستثمار أو الأرباح كإيرادات، فمن الممكن إخفاء بعض الإيرادات الاستثنائية، أو أي عائدات من أنشطة غير تشغيلية، من أجل تخفيض النفقات التشغيلية؛

4- نقل النفقات الحالية إلى فترات لاحقة أو سابقة: وأكبر مثال على ذلك عندما تقوم المؤسسة برسملة بعض المصروفات التشغيلية وعدم تحميلها على حساب قائمة الدخل للعام الحالي وذلك لاستهلاكها خلال سنوات مقبله مما ينتج عنه زيادة صافي الأرباح خلال العام الحالي، وأيضا قد يتم ذلك عن طريق تغيير بعض السياسات المحاسبية المستخدمة لترحيل المصروفات لأعوام سابقة أي عن طريق تقليل الاحتياطيات والمخصصات ومثال ذلك:

- إطفاء التكاليف ببطء، وتهدف هذه الخطوة إلى تضخيم الأرباح من خلال عدم تخصيص التكاليف بشكل ملائم، وذلك بتمديد فترة إهتلاك الأصول لسنوات طويلة؛
- عدم تسجيل الأصول التالفة أو شطبها.[2]

5- عدم تسجيل الالتزامات أو خفضها بطريقة غير سليمة: حيث تلجأ المؤسسات إلى إخفاء المعلومات المتعلقة بمتطلباتها المحتملة والتزاماتها، وفي ما يلي بعض الوسائل المستخدمة في ذلك:[3]

- الإفراج عن احتياطات مشكوك فيها إلى الدخل، فمن المزايا التي تحققها المؤسسة من نقل الإيرادات إلى سنوات لاحقة أنها تستخدمه في تكوين احتياطات وهمية تستخدم في زيادة الأرباح في السنوات السيئة؛

---

[1] فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مرجع سق ذكره، ص 52.
[2] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[3] فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مرجع سق ذكره، ص 53.

- تكوين خصوم غير حقيقية، هذه الخدعة تحتاج إلى مساعدة الموردين، حيث تلجأ بعض المؤسسات إلى إغراء الموردين بشراء كميات ضخمة من مخزونهم في السنة القادمة مقابل منحهم خصم على هذه الكمية في السنة الحالية لتخفيض النفقات؛

6- تحويل الإيرادات الحالية لفترات لاحقة: فبعض المؤسسات قد لا تقوم بتسجيل إيراداتها الحالية في هذه الفترة ليتم تسجيلها في أعوام لاحقة، وان ذلك الأسلوب يخلق انطباع أن المؤسسة دائما ما تحافظ على ثبات مستوى إيراداتها المحققة على مدار عدة سنوات وهدف هذا التلاعب هو تقليص الربح الحالي وتحويله لفترة لاحقة يكون فيها لحاجة ماسة إليه، وفيما يلي بعض هذه الممارسات:

- تقوم بعض المؤسسات التي تتمتع بوضع مالي جيد في سنة معينة بتكوين احتياطات لتستخدمها في سنوات لاحقة يكون فيها الربح منخفض؛
- المؤسسات التي تكون على وشك الاندماج أو الشراء من قبل مؤسسة أخرى تقوم بتأخير الإيرادات إلى ما بعد عملية الاندماج.[1]

7- تحويل مصاريف مستقبلية إلى الفترة الحالية كنفقات خاصة أو استثنائية: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها المؤسسات أوقاتا صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، وبهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع، وفي هذا الاطار تستخدم ثلاثة أساليب:

- القيام بتضخيم مبالغ بنود معينة في إطار ترتيبات خاصة: حيث تقوم المؤسسات أحيانا بتضخيم المصروفات التشغيلية وتسجيلها في الفترة المالية الحالية، مع أنها تخص أعمالا وخدمات مستقبلية؛
- الشطب غير الملائم لتكاليف عمليات التطوير والتدريب من عمليات الدمج: تقوم إدارات بعض المؤسسات بعدم تسجيل/ أو شطب تكاليف عمليات التطوير والتدريب أثناء عمليات الدمج، بهدف تحقيق أغراض خاصة، لا يستطيع المدققون اكتشافها أو تبريرها؛
- تسريع عملية تسجيل النفقات الاختيارية في الفترة الجارية: ويستخدم هذا الأسلوب في الأوقات التي تكون فيها المؤسسة قد حققت أهدافها المتوقعة للفترة المالية الحالية، حيث تقوم الإدارة بتسجيل بعض النفقات الخاصة بفترة مالية لاحقة في الفترة المالية الحالية.[2]

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[2] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ثانيا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

تعتبر الميزانية التي يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، من القوائم المالية الهامة التي يعتمد عليها المستثمرون ومستخدمو القوائم المالية في أعمالهم، إذ يجب أن تعكس الميزانية صورة صحيحة وصادقة للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ نهاية السنة المالية، وترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى المؤسسة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتتحقق منافع قائمة المركز المالي في ضوء مجموعة من المحددات، يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين. وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:[1]

1- الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشترات، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

2- **الأصول الثابتة:** حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية وإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلا من إظهاره ضمن حقوق المساهمين، كذلك يتم التلاعب في نسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق، يضاف إلى ذلك العمل على إجراء تغييرات غير مبررة في استخدام طرق الاهتلاك، مثل تحويل طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس. ويتم كذلك التلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول بهدف التأثير على مصاريف الاهتلاك والقيم التي تدرج فيها في الميزانية، مثل تصنيف العقارات المملوكة بين الاستثمار طويل الأجل والأصول الثابتة، كذلك على عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو أصول مؤجرة.

3- **الاستثمارات المتداولة:** يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات تدني الأسعار.

4- النقديات: يتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

---

[1] حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في المؤسسات الصناعية المساهمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد27، عمان، 2011 ، ص 367.

5- **الذمم المدينة:** ويتم التلاعب فيها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المؤسسة.

6- **الاستثمارات طويلة الأجل:** تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.

7- **الموجودات الطارئة:** حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الايرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها.

8- **الديون المتداولة:** مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.

9- **الديون طويلة الأجل:** مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.

10- **المخزونات:** في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون.

11- **حقوق المساهمين:** مثل إضافة أرباح محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب اعتباره بندا من بنود سنوات سابقة.

ثالثا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة، ومن بين هذه التدفقات ما يلي:[1]

1- **التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية:** والتي تتضمن جميع التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية الأساسية للمؤسسة والمصاريف ذات العلاقة فيها؛

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص46، 47.

2-التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية: تتضمن جميع التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية من غير النشاطات التشغيلية للمؤسسة مثل الاستثمارات وغيرها، إضافة إلى المصاريف المترتبة عليها؛

3-التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التمويلية: تتضمن فقرات المطلوبات وحقوق المالكين بحيث تشمل الحصول على المصادر من المالكين وإعادتها مع الفائدة واقتراض النقد وإعادة دفعه، حيث تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها توضح مدى نجاح المؤسسة في توليد نقد صافٍ من أنشطتها التشغيلية، إضافة إلى تبيان الأسباب الرئيسة لصافي النقد الموجب أو السالب الذي توفره الأنشطة التشغيلية، هذا إضافة إلى حجم ومصادر التدفقات النقدية الناجمة عن النشاطات غير التشغيلية للمؤسسة، وعمليات التمويل، ويمكن عرض بعض الأساليب المحاسبية الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.[1]

- يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية؛
- تستطيع المؤسسة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة، ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة؛
- تتوافر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض أرباح بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجما عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير أرباح أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أوالتخلص منها من الدخل الصافي؛
- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمؤسسة باعتبارها أسهما تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتمادا على فترة الاحتفاظ فيها.
-

[1] حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، مرجع سق ذكره ، ص 368.

رابعاً: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق، كما إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.[1] والجدول الآتي يبين أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

جدول رقم (01-02): أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك.	المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية أو العكس
تسجيل إيراد مزيف	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية	تستطيع المؤسسة دفع تكاليف التطور الرأسمالي وتسجيها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية
زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة	التحايل في أسعار السوق للاستثمارات المتداولة	تتوفر كذلك امكانية التحايل بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب
نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة ولاحقة	عدم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة	التحايل بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لإزالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمؤسسة باعتبارها أسهما تجارية
الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	الذمم المدنية ويتم التحايل هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	
نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة	تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل	
نقل المصروفات المترتبة على المؤسسة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة	عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزامات قصيرة الأجل	
	-إضافة أرباح محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري -الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية	

المصدر: سهي السيد حسن فرج،خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية وإخفاقات التدقيق في مواجهتها، مذكرة ماجستير محاسبة، جامعة قناة السويس، مصر2009، ص260.

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سق ذكره، ص 49.

من خلال الجدول السابق يتضح أن المؤسسة تقوم باستخدام الإجراءات والأساليب المحاسبية بهدف التلاعب في القوام المالية من خلال قامة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها

تعتبر مسؤولية المدقق عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية من غش وتحريف من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه مهنه التدقيق، وإذا كانت طوائف المجتمع المهتمة بتقرير التدقيق يتوقعون أن يكتشف المدققين ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات وغش، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن مسئولية المدققين في هذا الشأن تتجه إلى أن تصميمهم لعملية التدقيق العادية لا تتم في المقام الأول لاكتشاف الغش والأخطاء فقط، بل إلى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق القوائم المالية، إلا أن الاهتمام بمسؤولية المدققين في اكتشاف حالات الغش والتحريف قد نشط وبدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من المشاريع والمؤسسات وإفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق المال، فضلا عن ازدياد الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بخطورة حجم التلاعبات والغش والتحريف في بيانات الكثير من المؤسسات ولا سيما ذلك الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين.

المطلب الأول: الإجراءات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية ومن ثم محاولة الحد منها،[1]:

1-ضرورة إنشاء لجنة للتدقيق: ظهرت فكرة لجان التدقيق في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالمؤسسات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967 جميع المؤسسات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للتدقيق، وفي عام 1972 أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام المؤسسات بإنشاء لجنة للتدقيق، وفي عام 1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع المؤسسات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان تدقيق.[2]

---

[1] علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، مرجع سق ذكره، ص 12.

[2] عبد الله علي المنيف، عبد الرحمن ابراهيم الحميد،مهام لجان التدقيق ومعايير اختيار أعضائها: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والادارة، المجلد 11، السعودية، 1998، ص 41.

2- **وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة:** بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على مؤسسات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك المؤسسات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنيةجديدة، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات"CORPORATE GOVERNANCE" وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية.[1]

3- **الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية:** ويتم ذلك عن طريق ما يلي:[2]

أ - سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغائها، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبي المؤسسات البريطانية للاستعانة بجزئية "بند الطوارئ" لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء "بند الطوارئ" بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ؛

ب - تفعيل فرضية "الثبات"، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني انه متى اختارت أي مؤسسة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت، وهنا تجدر الإشارة أنه لايعني من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات.

4- **يقظة وكفاءة المدققين:** إن الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المدققين والمراقبين ولجان التدقيق في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض، ويتم هذا الأمر عم طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث إن المدقق الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات

---

[1] علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، مرجع سق ذكره، ص 13.

[2] طارق حماد المبيضين، أسامه عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهه نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين)،مجلة بحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08، 2010، ص90.

التدقيق للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة.[1]

5- تنمية الثقافة المحاسبية: ويتم هذا الأمر بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم، إما عن طريق التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض المؤسسات وأهم التطورات في مجال التدقيق والمحاسبة.[2]

وبشكل عام فالمدقق الكفء يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المدقق إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المدقق بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للتدقيق، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فانه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية.

المطلب الثاني: دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية

يعرف التدقيق (Auditing) بشكل عام بأنه تلك العملية المؤسسة التي تؤدى عن طريق مدقق أو مدقق مؤهل وحيادي للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها، تتعلق بأنشطة وأحداث مالية، ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة (Established Accounting Standards)،حيث يسعى المدقق على نحو موضوعي وحيادي إلى جمع أدلة الإثبات المتعلقة بالمزاعم موضوع الفحص، وتتمثل تلك الأدلة في البيانات المحاسبية الموجودة بالدفاتر واليوميات والحسابات وما إلى ذلك، ثم يقارن كمدقق تلك المزاعم والمعلومات مع معايير مقررة (بما في ذلك المعايير المحاسبية أو أي أسس محاسبية متفق عليها) على أساس أن تلك المزاعم والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التي قد عرضت بصدق وبعدالة ولا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

---

[1] نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري: دراسة محاسبية تحليلية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 06، العراق، 2013، ص 99.
[2] المرجع نفسه، ص 99.

أولا: نطاق معيار التدقيق الدولي رقم 240.

أثير كثيرا من الجدل في أسواق رأس المال الكبرى حول مدى فاعلية مهنة التدقيق في القيام بدورها في هذا المجال، وذلك بعدما اكتشفت العديد من الفضائح المالية ببعض المؤسسات الأمريكية الكبرى، وأشارت أصابع الاتهام فيها إلى المحاسبين والمدققين إلى جانب المسؤولين عن إدارة تلك المؤسسات وشمل ذلك واحدة من كبرى المؤسسات العالمية لخدمات المحاسبة والتدقيق والاستشارات وهي مؤسسة آرثر أندرسون، مما دفع بالمشرع الأمريكي لاستصدار قوانين ووضع معايير جديدة لتشديد الرقابة على المسئولين التنفيذيين والماليين بالمؤسسات ومراقب حساباتها.

وقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم 240 بعض الاعتبارات التي يجب على المدقق مراعاتها حيث أنه يميز بين الاحتيال والخطأ، وبين نوعي الاحتيال التي لها علاقة بالمدقق، أي الأخطاء الناجمة من سوء استخدام الأصول والأخطاء الناجمة من التقارير المالية الاحتيالية، ويبين مسؤوليات المكلفين بالرقابة وإدارة المؤسسة لمنع واكتشاف الاحتيال، كما يبين التحديدات الذاتية للتدقيق في نطاق الاحتيال، ويحدد مسؤوليات المدقق لاكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب المحاسبة الإبداعية عند تدقيق البيانات المالية، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:[1]

1- يتطلب من المدقق أن يحافظ على موقف التشكك المهني مع إدراك احتمال وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال بالرغم من خبرة المدقق السابقة في المؤسسة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة والمكلفين بالرقابة؛

2- يتطلب أن يقوم أعضاء فريق العملية بمناقشة قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال، ويتطلب أن يقوم شريك العملية بتحديد الأمور التي سيتم إبلاغها لأعضاء فريق العملية والتي لم تدخل ضمن المناقشة؛

3- يتوجب على المدقق القيام بما يلي:

- القيام بإجراءات للحصول على معلومات لاستخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال؛
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية ومستوى الإثبات، وبالنسبة للمخاطر المقيمة التي يمكن أن ينجم عنها أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال؛
- تقييم تصميم أنظمة الرقابة ذات العلاقة للمؤسسة، بما في ذلك أنشطة الرقابة المناسبة، وتحديد ما إذا تم تنفيذها؛

[1] معيار التدقيق الدولي 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية، الفقرة 02.

- تحديد الاستجابات العامة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية، واعتبار تعيين الموظفين والإشراف عليهم، واعتبار السياسات المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة، وإدخال عنصر عدم تنبؤ في اختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها؛
- تصميم وأداء إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة؛
- تحديد الاستجابات لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال؛
- اعتبار ما إذا كان خطأ ما تم تحديده يدل على وجود احتيال؛
- الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بالاحتيال؛
- الاتصال مع الإدارة والمكلفين بالرقابة؛

4- يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بأنها:[1]

- تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الاحتيال؛
- أن تفصح للمدقق عن نتائج تقييمها للمخاطرة بأن البيانات المالية قد تكون حرفت ماديا نتيجة للاحتيال؛
- أن تفصح للمدقق عن معرفتها بالاحتيال أو الاحتيال المشكوك فيه الذي يؤثر على المؤسسة ويشمل: الإدارة، أو الموظفين الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية، أوالآخرين، حيث من الممكن أن يكون للاحتيال أثر جوهري على البيانات المالية.

ثانيا: مسؤوليات المدقق في اكتشاف الأخطاء بسبب الاحتيال.

إن الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العميل لا يسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف آخر خارج مؤسسة العميل، على أن مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية.

1- المدقق الذى يقوم بعملية تدقيق ، طبقا لمعايير التدقيق ، يكون مسؤولا عن الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية في مجملها تخلو من تحريف جوهري، سواء كانت ناتجة عن غش، أو خطأ. وبسبب القيود الملازمة لعملية التدقيق، هناك مخاطر لا يمكن تجنبها، من حيث أن بعض التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، قد لا يتم اكتشافها، على الرغم من تخطي وتنفيذ عملية التدقيق بالشكل الصحيح، طبقا لمعايير التدقيق.[2]

---

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سق ذكره، ص 58.
[2] معيار التدقيق رقم200، الأهداف العامة للمراجع المستقل، وإجراء عملية التدقيق، طبقاً لمعايير التدقيق، فقرة أ 37

2- إن مخاطر عدم الكشف عن تحريف جوهري ناتج عن غش، هي أكبر من مخاطر عدم الكشف عن تحريف جوهري ناتج عن خطأ، يرجع ذلك إلى أن الغش قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق، تصمم لإخفائه مثل التزوير، أو تعمد الخطأ في تسجيل المعاملات، أو تعمد تقديم بيانات خاطئة إلى المدقق. وعند إخفاء هذه المحاولات يكون اكتشافها أكثر صعوبة عندما تصاحبها عملية تواطؤ قد تجعل المدقق يعتقد أن دليل التدقيق مقنع، في حين أنه في الحقيقة غير صحيح.[1]

3- على المدقق الذي يقوم بأداء التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، ولا يستطيع المدقق الحصول على تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وذلك بسبب عوامل مثل استخدام الحكم الشخصي واستخدام الفحص والتحديدات الذاتية للرقابة الداخلية وحقيقة أن الكثير من أدلة التدقيق المتوفرة للمدقق هي إقناعيه وليست قاطعة بطبيعتها.[2]

4- عند الحصول على تأكيد معقول على المدقق اتخاذ موقف التشكك المهني أثناء عملية التدقيق واعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وإدراك حقيقة أن إجراءات التدقيق الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون مناسبة في سياق مخاطرة محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال. حيث يوفر الجزء المتبقي من معيار التدقيق الدولي هذا إرشادات إضافية بشأن اعتبار مخاطر الاحتيال في التدقيق وتصميم إجراءات لاكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.[3]

تعتمد قدرة المدقق على كشف الغش على عوامل معينة مثل: براعة مرتكب الغش، مدى التلاعب، مدى التواطؤ، الحجم النسبي للمبالغ المتلاعب فيها، والمستويات الإدارية التي يشغلها الأفراد المتورطين في التلاعب، وفي حين أن المدقق قد يكون قادرا على تحديد الفرص المحتملة لارتكاب الغش، إلا أنه يصعب عليه تحديد ما إذا كانت التحريفات في المبالغ التي تعتمد على التقدير الشخصي تحدث بسبب غش، أم خطأ.

إذا استنتج المدقق انه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود ناتج عن غش أو الاشتباه بوجود غش، فانه يجب على المدقق:[4]

---

[1] معيار التدقيق رقم 200، فقرة أ 51
[2] معيار التدقيق الدولي 240، الفقرة 21.
[3] المرجع نفسه 240، الفقرة 22.
[4] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سق ذكره، ص 58.

- النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية؛
- أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية.

وفي حال انسحاب المدقق يجب:[1]

- مناقشة الانسحاب من العملية والأسباب التي دعته للانسحاب من المستوى الإداري المناسب أو مع أولئك المكلفين بالرقابة؛
- النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب التعيين لعملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.

المطلب الثالث: الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية.

فيما يلي أهم الإجراءات والاختبارات التي ينفذها المدقق للحد من آثار استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي لحماية حقوق الأطراف ذات المصالح في المؤسسة

أولا: الإجراءات والاختبارات المطبقة في قائمة الدخل

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معا وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في حسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط، والجدول الآتي يتضمن عرضا لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمةالدخل والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها

[1] المرجع نفسه، ص 59.

جدول رقم (01-03): إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

رقم المبيعات	
الهدف :تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
إجراء صفقات بيع صورية قبيل انتهاء الفترة المالية، ليتم إلغاؤه لاحقا في الفترة المالية التالية	التحقق من فواتير البيع وخصوصا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة كالمؤسسات التابعة والزميلة.
إجراء صفقات بيع حقيقية ولكن بشروط سهلة.	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.
تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسدي أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء
تكلفةالبضاعةالمباعة	
الهدف: تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
التغيير غير المبرر في طريقة تقييم المخزون.	الرجوع إلى مبررات الإدارة لتغيير طريقة تقييم المخزون وأثره على البيانات المالية.
تضمين كشوف الجرد أصناف راكدة.	التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار
تأجيل إثبات فواتير مشتريات خاصة بالفترة المالية الحالية للفترة المالية التالية	التدقيق المستندية لفواتير المشتريات.
مصروفات التشغيل	
الهدف : تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح.	
إجراءاتالمحاسبةالإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
رسملة مصروفات إيراديه لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصروفات الصيانة.	التحقق من مدى تور شروط الرسملة في ذلك المصروف.
التغيير غير المبرر في طرق اهتلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة.	الرجوع إلى رأي الإدارة لمعرفة أسباب التغيير وبيان آثاره على القوائم المالية.
استخدام معدلات اهتلاك أو إطفاء أقل من المتعارف عليه في الصناعة التي تعمل ضمنها المؤسسة.	التحقق من ذلك وإعادة احتساب مصروف الاستهلاك وفقا للمعدلات المتعارف عليها
نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة	
الهدف :المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها.	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
عدم الإفصاح عن الأثر المترتب على قرار إغلاق خط إنتاج يؤثر بشكل جوهري في نتيجة أعمال المؤسسة	تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بنظر الاعتبار
البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	
الهدف: تحسين ربحية المؤسسة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
تضمين ربح التشغيل أرباح ناتجة عن بنود استثنائية أو غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.

دمج نصيب المؤسسة الأم في أرباح مؤسساتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عن ذلك	إعادة حساب نتيجة الأعمال بعد استبعاد تلك الأرباح والإفصاح عنها ببند مستقل.

المصدر: ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 64، 66.

ثانياً: الإجراءات والاختبارات المطبقة في قائمة المركز المالي

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للمؤسسة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما معا وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها، والجدول الآتي يتضمن عرضا لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة المركز المالي والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها:

جدول رقم (01-04): إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

النقدية	
الهدف : تحسين على نسب السيولة	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	استبعاد النقدية المقيدة عند حساب السيولة
التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية من العملات الأجنبية.	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد
الاستثمارات المتداولة	
الهدف: زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
تقييم الاستثمارات المتداولة بأسعار السوق غير الصحيحة.	التحقق من صحة الأسعار المستخدمة
إعادة تصنيف الاستثمارات من متداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية.	التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.
الذمم المدينة	
الهدف: المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض التحسين على نسب السيولة	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة المخصص وعدم الكشف عن الحسابات الراكدة.	طلب كشف بالذمم المدينة والتحقيق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة
تضمين رقم المدينين بذمم مدينة لأطراف ذات صلة أو لمؤسسات تابعة أو زميلة	فحص كشوفات الذمم المدينة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للمؤسسات التابعة والإفصاح عنها في بند مستقل.
إدراج بعض الذمم المدينة طويلة الأجل ضمن الأصول المتداولة	التحقق من صحة التصنيف واستبعاد الذمم من الذمم المتداولة المدينة الأجل.
المخزون السلعي	
الهدف: زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
تضمين كشوفات الجرد بضاعة راكدة أو متقادمة أو تالفة.	فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن

التلاعب في أسعار تقييم المخزون السلعي.	التحقق من صحة أسعار المخزون قياسا بالأسعار الجارية.
التغيير غير المبرر في طريقة تسعيرالمخزون مثلا التحول من W.A إلى FIFO	تدقيق رأي الإدارة مبررات حول التغييروأثر ذلك على القوائم المالية
الاستثمارات طويلة الأجل	
الهدف: التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر المؤسسة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
التغيير في طريقة المحاسبة عن الاستثمارات مثلا من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.	التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مدقق الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي
عدم إظهار نصيب المؤسسة الأم في خسائر المؤسسات التابعة أو الزميلة	إعادة تعديل رقم الربح بنصيب المؤسسة الأم بخسائر المؤسسات التابعة أو الزميلة
عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين المؤسسة الأم ومؤسساتها التابعة من القوائم الموحدة.	استبعاد تلك العلميات وإظهار آثارها على القوائم المالية
الأصولالثابتة	
الهدف: تحسين أرباح المؤسسة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن بدلا من إظهاره ضمن حقوق قائمة الدخل المساهمين	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية والتحقق من صحة عملية التقييم وبأنه اتمت بوساطة مختصين واستبعاد الفائض من قائمة وإدراجه الدخل ضمن حقوق المساهمين
تخفيض نسب الاستهلاك المتعارف عليها	التحقق من تلك النسب وتعديل مصروف الاستهلاك.
التغيير غير المبرر في طرق الاستهلاك	تدقيق رأي الإدارة ذلك حول التغيير والتحقق من آثاره المتراكمة على البيانات المحاسبية
التلاعب بتصنيف الأصول للتأثير في مصروف الاستهلاك، مثل تصنيف العقارات المملوكة بين الاستثمارات طويلة الأجل	التحقق من صحة ومبررات إعادة التصنيف وأثر ذلك على قائمتي الدخل والمركز المالي.
عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو الأصول المؤجلة منها	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بتلك الأصول ودراسة أثرها على النسب المالية ذات العلاقة
الأصول غير الملموسة	
الهدف: زيادة قيمة موجودات المؤسسة لتحسين نسب الملاءة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
المبالغة في تقييم الأصول غير الملموسة بما يخالف الأسس الصحيحة.	التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وفق الأسس الصحيحة وتعديل القيمة
الاعتراف بأصول غير ملموسة بشكل يخالف المعايير المحاسبية كالاعتراف بالشهرة غير المشترات.	التحقق من الاصول غير الملموسة الاعتراف بالأصول غير المشترات وإجراء التعديلات اللازمة لأثر ذلك على المركز المالي.
تخفيض نسب إطفاء تلك الأصول عن المعدلات المتعارف عليها	إعادة النظر في بقيمة تلك الأصول في قائمة المركز المالي ومصروف الإطفاء بقائمة الدخل
التغيير غير المبرر في طرق الإطفاءلهذه الأصول	التحقق من مبررات الإدارة بشأن تغيير طرق إطفاء الأصول غير الملموسة ودراسة آثاره في القوائم المالية.
حقوق المساهمين	
الهدف: تحسين نتيجة أعمال المؤسسة بتضمينها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**

إضافة أرباح محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجته ضمن الأرباح المتحجرة.	تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيعات الأرباح
الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة	
الهدف: التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض المطلوبات	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المدقق المضادة**
إثبات موجودات محتملة قبل توفر شروط تحققها مثل إثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية قبل الحكم فيه	دراسة أثر ذلك على النسب المالية ذات العلاقة المناسب وتعديلها بالشكل
عدم الإفصاح عن الالتزامات الطارئة أو عدم الإفصاح عن مطالبات المشروطة مثل قضائية مرفوعة ضد المؤسسة.	دراسة أثر ذلك على النسب المالية المرتبطة بذلك وخصوصا نسب الرفع المالي وتعديلها المناسب بالشكل.

المصدر: ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 66، 72.

خلاصة الفصل:

أدى تعارض المصالح في علاقة الوكالة بين الملاك والوكيل الى قيام الأخير بممارسة بعض السلوكيات التي يكون لها تأثير سلبي على مصالح الملاك، ومن بين هذه السلوكيات سلوك المحاسبة الابداعية عن طريق ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية، وقد تؤدى هذه القرارات الى التأثير ايجابيا أو سلبيا على صافي الدخل، مما قد يعتبره البعض نوعا من التحايل أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد، بينما قد يعتبره البعض الآخر - على الرغم من توافر صفة التعمد وتضليل مستخدمي البيانات المالية - سلوكا قانونيا مشروعا حتى ولو كان سلوكا غير أخلاقي طالما أنه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية.

وهذا أدى هذا بدوره الى خلق الطلب على المراجعة الخارجية، حيث تعتبر مراجعة القوائم المالية وسيلة رقابية تسهم في تدنية عدم تماثل المعلومات وتحمى مصالح الملاك، وذلك من خلال تقديم التأكيدات المعقولة بأن القوائم المالية التي أعدتها الإدارة خالية من أي أخطاء أو مخالفات جوهرية. ولكي تحقق المراجعة أهدافها المرجوة في علاقة الوكالة، ينبغي أن يتم تنفيذها بكفاءة وجودة عالية.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للاستراتيجية المالية

الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستراتيجية المالية

تمهيد:

تواجه معظم المؤسسات في الوقت الراهن العديد من التحديات في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة، من ظهور التكتلات الاقتصادية و المنافسة الدولية وما إلى ذلك من التحديات التي تتميز بالديناميكية والحركية الدائمة، تفرض على هذه المؤسسات مواكبة هذه الأحداث وإجراء تغييرات على الاستراتيجيات المتبعة في الوقت الراهن لما لها من أهمية في النهوض بالمؤسسة، وانتهاج استراتيجيات مضادة لهذه التحديات.

فعلى كل المؤسسات إذا أرادت البقاء عليها تنمي استراتيجياتها لمقابلة الظروف المتغيرة، ومن بينها الاستراتيجية المالية التي تعتبر من أهم الجوانب التي ترتكز عليها الدراسات الحالية مع إيجاد كل العوامل التي تؤثر عليها، ومن بين هذه العوامل الهيكل المالي للمؤسسة، وايجاد مصار التمويل المتنوعة، فأي مؤسسة تشتغل في بيئة معينة تخضع للعديد من التغيرات المستمرة سواء كانت داخلية أو خارجية، وهذه التغيرات قد تتيح للمؤسسة فرص معينة يمكن استغلالها أو تهديدات يجب تفاديها. ومن خلال هذا الفصل سوف يتم توضيح وتوسيع الفهم وتعميق التصورات الصحيحة حول الاستراتيجية المالية، من خلال التطرق للعناصر التالية:

- المبحث الأول: مدخل لدراسة الاستراتيجية.
- المبحث الثاني: استراتيجية التمويل في المؤسسة.
- المبحث الثالث: الوظيفة المالية بالمؤسسة.

المبحث الأول: مدخل لدراسة الاستراتيجية

نظرا لارتباط مفهوم الإستراتيجية بنجاح المؤسسة الاقتصادية ومستقبلها، شكل مصطلح الإستراتيجية لوحده حقل دراسة للعديد من الباحثين، فتعددت أفكارهم بتعدد اتجاهاتهم، فشهد هذا المفهوم تطورا سريعا، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها تلتقي في الجوهر والمضمون، مما جعلها دراسات مكملة لبعضها البعض عند النظر إليها بصورة شمولية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستراتيجية.

مصطلح الإستراتيجية من العبارات القديمة، استخدمت منذ قرون عدة، حيث أصبح كثير من الأفراد يتداولون عبارة الإستراتيجية في سياق حديثهم التنظيمي أو السياسي أو العسكري وربما الرياضي أيضا، إضافة إلى ميدان الأعمال.

أولا: مفهوم الاستراتيجية.

جاءت كلمة استراتيجية من الكلمة الاغريقية Stratos وتعني Army أي الجيش، والجزء الثاني Agein ومعناها To Leed أي القيادة، Strategos في أثينا القديمة والتي تعني القائد، وهي وظيفة أنشئت عندما كانت أثينا في حرب مع الفرس عام 509 قبل الميلاد، حيث قدمت العديد من التعريفات يمكن أن نذكر منها ما يلي:

عرفت الاستراتيجية بأنها: تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد للمؤسسة، واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لغرض تحقيق الأهداف،[1] كما صيغت لها عدة تعريفات أخرى من بينها:

الاستراتيجية هي: قرارات هامة ومؤثرة تتخذها المؤسسة لتعظيم قدرتها على الاستفادة مما تتيحه البيئة من فرص، ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها مما تفرضه البيئة عليها من تهديدات، وتتخذ على مستوى المؤسسة ومستوى وحداتها الاستراتيجية وكذلك على مستوى الوظائف.[2]

الاستراتيجية: أسلوب إداري يعتمد التحرك المرحلي الذي يأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الداخلية (نقاط قوة ونقاط ضعف) وعناصر البيئة الخارجية (فرص وتهديدات) والذي يسعى إلى تحقيق أهداف وغايات المؤسسة في الأمدين المتوسط والطويل،[3]

---

[1] وائل محمد ادريس، طاهر محسن الغالبي، الإدارة الاستراتيجية: المفاهيم. العمليات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص16.
[2] محمد احمد عوض، الإدارة الاستراتيجية :الاصول والاسس العلمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 11.
[3] محمود جاسم الصميعي، استراتيجيات التسويق: مدخل كمي تحليلي، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص 21.

الاستراتيجية: هي عملية مستمرة لتنظيم وتنفيذ القرارات الحالية وتوفير المعلومات اللازمة وتنظيم الموارد والجهود الكفيلة لتنفيذ القرارات وتقييم النتائج بواسطة نظام معلومات فعال ومتكامل.[1]

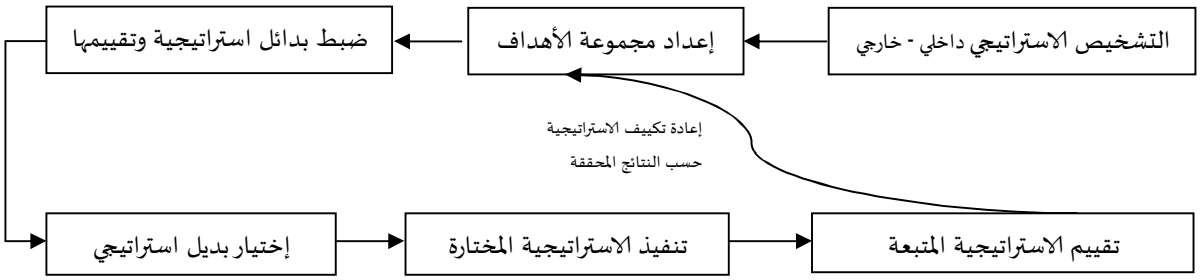
من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستراتيجية تتضمن المراحل الأولى لتحديد غايات وأهداف المؤسسة، مع الظروف المرافقة لبيئتها الداخلية والخارجية والتي نوضحها من خلال الخطوات التالية:

- تحليل الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية؛
- تحليل نقاط وجوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية؛
- تحديد الخيارات والبدائل الاستراتيجية في مختلف المستويات؛
- تقييم ورقابة الخطة الاستراتيجية.

ثانيا: مراحل وسيرورة الاستراتيجية.

يعبر الطرح الاستراتيجي عن مسار أو سيرورة والذي يتم من خلاله تكييف المؤسسة مع محيطها واغتنام الفرص التي يمنحها هذا المحيط وتفادي أخطاره وتهديداته. وينقسم هذا المسار إلى ست مراحل رئيسية: التشخيص الاستراتيجي، إعداد الأهداف، ضبط البدائل، اختيار البديل الاستراتيجي، تنفيذ الإستراتيجية وأخيرا تقييم الاستراتيجية.

شكل (02-01): مراحل الطرح الاستراتيجي



المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل يتضح أن الاستراتيجية تمر بستة مراحل متتالية وهي كالتالي:

[1] زكرياء مطلك الدوري،الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 26.

المرحلة الأولى : التشخيص الاستراتيجي The strategic diagnosis.

إن التشخيص الاستراتيجي هو المرحلة المحورية في إعداد استراتيجية المؤسسة، فبنجاحه وبمدى دقته تنجح المؤسسة في إعداد استراتيجية دقيقة وصلبة. كما أن الأخطاء المتراكمة في التشخيص تؤثر سلبا على المؤسسة واستراتيجيتها، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج كارثية منها زوال المؤسسة.

و ينقسم التشخيص الاستراتيجي إلى محورين رئيسيين :

أ- التشخيص الداخلي The internal diagnosis: وهو تشخيص يهدف إلى معرفة وتحديد نقاط ومصادر قوة وضعف المؤسسة لذا فإن التشخيص يكون على مستوى جميع المديريات والمصالح والوظائف: المنتجات بالنسبة للتسويق، دراسة الابتكار والإبداع بالنسبة لوظيفة الإنتاج، تحديد مؤشرات المردودية والسيولة المالية وغيرها.

ب- التشخيص الخارجي The external diagnosis: وهو وصف دقيق حول التهديدات والفرص التي يمنحها محيط المؤسسة، وينبئنا أساسا بمعلومات حول: العرض والطلب، مستويات المنافسة، التكنولوجيا، التوجهات السوسيوثقافية، السياسية والقانونية في البلاد.[1]

المرحلة الثانية: إعداد الأهداف.

وهي مرحلة تعد فيها مجموعة من الأهداف الممكنة، والغرض من وضعها هو التحديد الدقيق لما يجب عمله إذا رغبت المؤسسة في تحقيق رسالتها، والتي تخص أساسا: الربحية، الإنتاجية، الموقع التنافسي، السياسة الاجتماعية، وغيرها من الأهداف.[2]

المرحلة الثالثة: تقويم البدائل الإستراتيجية.

من بين الأهداف المحددة، تعين المؤسسة الأهداف الممكنة التحقيق والواقعية و من ثم مقارنتها لتحديد مدى ملاءمتها مع موقف المؤسسة الاستراتيجي، ليتم بعد ذلك ضبط الأهداف الملائمة التنفيذ على جميع مستويات المؤسسة. والتي عن طريقها تأمل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المستويات المختلفة[3]

---

[1] ماجد عبد المهدي مساعدة، ماجد عبد المهدي مساعدة، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم، عمليات، حالات تطبيقية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، ص 152.

[2] علاء الدين ناطورية، الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 157.

[3] زكرياء مطلك الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 2011.

المرحلة الرابعة : اختيار البديل الاستراتيجي.

إن اختيار بديل استراتيجي لا يكون بصفة عشوائية، بل هناك عدة تقنيات لتحليل ودراسة البدائل الإستراتيجية التي تسمح باختيار البديل الأمثل واتخاذ القرار الاستراتيجي الصحيح. من هذه التقنيات: مصفوفة BCG ومصفوفة McKensy. والخيار الاستراتيجي إما أن يحرك المؤسسة للأمام أو يجعلها تتراجع إلى الخلف أو يبقيها ثابتة مستقرة في بيئتها.[1]

المرحلة الخامسة: تنفيذ الإستراتيجية المختارة.

وهي ما تقابل كل عمليات ونشاطات المديرية العامة الهادفة إلى نشر وتبليغ جميع المديريات والمصالح بالاستراتيجية المختارة. ويدخل في ذلك جميع عمليات تنفيذها على كل المستويات، كل حسب مهمته في المؤسسة، ويتم ذلك من خلال:

- ترجمة الاستراتيجية الى مشروعات وبرامج تنفيذية؛
- بناء هيكل تنظيمي مناسب لتنفيذ الاستراتيجية؛
- وضع مؤشرات ومقاييس الاداء.[2]

المرحلة السادسة: مراجعة وتقييم الإستراتيجية.

على كل مؤسسة تقييم الإستراتيجية المطبقة حتى تكتشف مواطن الخلل والأخطاء المرتكبة. كذلك، فإن تقييمها يكون بالمقارنة مع نتائج تطبيقها وكذلك حسب التحولات الجديدة التي طرأت في المحيط. هذه المرحلة مهمة جدا لأنها تسمح بالانطلاق في إعادة صياغة الإستراتيجية الجديدة.[3]

ومما تم ذكره، فإن إعداد استراتيجية مؤسسة وفق هذه المراحل يهدف أساسا إلى التفوق على المنافسين، ضمان تنافسية، وبتعبير آخر: تحقيق ميزة تنافسية. كما أن هذه الإستراتيجية العامة تتكون من استراتيجيات وظيفية كما أشرنا سالفا، أهمها الإستراتيجية المالية.

ثالثا: استراتيجيات الوظائف في المؤسسة.

عندما تحدد المؤسسة استراتيجيتها العليا، واستراتيجياتها على مستوى وحدات الأعمال، فإنها تحتاج أن تحدد استراتيجيات الوظائف فيها مثل التسويق، الإنتاج، المالية والموارد البشرية.

---

[1] كاظم نزار الركابي، الإدارة الاستراتيجية: العولمة والمنافسة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 202.
[2] نعيم ابراهيم الظاهر، الإدارة الاستراتيجية: المفهوم، الاهمية، التحديات، الطبعة الاولى، جدارا للكتاب العالمي، 2009، ص 135.
[3] عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية: إدارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004،ص 83.

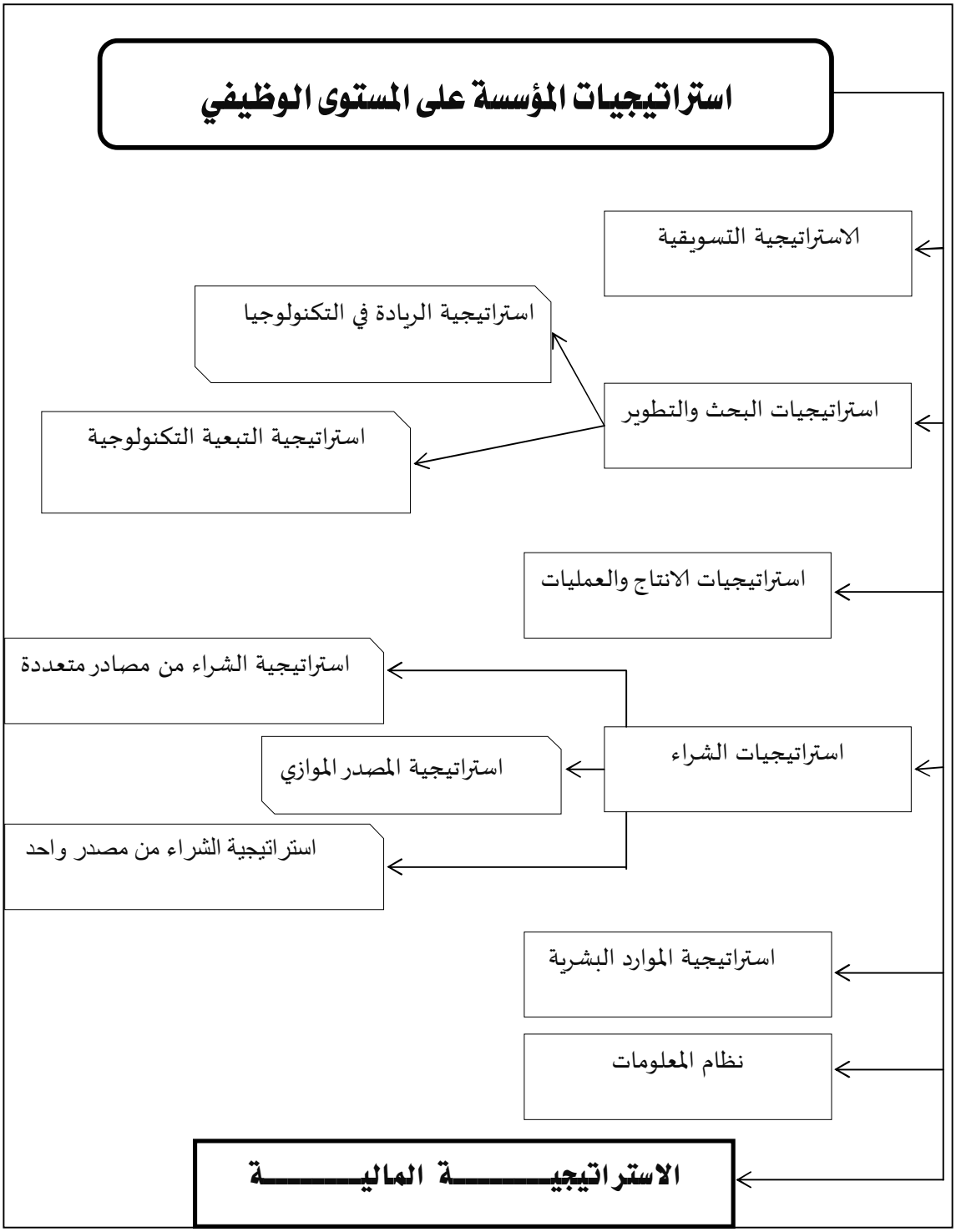
1- مفهوم الاستراتيجية الوظيفية: هي المنهج الذي تتخذه كل وحدة وظيفية، لتحقيق أهداف المؤسسة الأم وأهداف وحدة العمل واستراتيجياتها من خلال تعزيز الإنتاجية، ويتمثل الهدف النهائي للاستراتيجية الوظيفية في الإسهام في تطوير وتنمية الكفاءات الجوهرية للمؤسسة، والتي تمثل القوة الأساسية لها، ويندرج ضمن مفهوم الاستراتيجية الوظيفية ما يعرف باستراتيجية قرار شراء الخدمات، والتي تمثل حاليا ممارسة شائعة في المؤسسات العالمية إذ تحقق لها عدة مزايا منها: خفض التكاليف، زيادة الطاقة الانتاجية، تحسين النوعية والجودة، علما بأن الفعاليات التي يمكن شراؤها من الخارج تشمل الكثير من الوظائف: الإدارية، الموارد البشرية، النقل والتوزيع، نظم المعلومات، التصنيع والعمليات، التسويق، المالية والمحاسبة.

وعموما يجب أن تراعي الاستراتيجية الوظيفية استراتيجية المؤسسة الأم واستراتيجية وحدة العمل، والتي يجب أن تكون المنطلق في وضعها، لكونها وسائل لتحقيق الاستراتيجية الرئيسية.[1]

2- الخيارات والبدائل على المستوى الوظيفي: إن التوجه الرئيسي لأية استراتيجية وظيفية يجب أن ينبع من استراتيجية المؤسسة الأم أو وحدة الأعمال التي تتبعها هذه الوظيفة، إذ أن الخيارات الاستراتيجية متعددة على المستوى الوظيفي، وتزداد هذه الخيارات أو تنقص تبعالطبيعة النشاط الذي تمارسه المنظمة، وعادة تتبنى المؤسسات أكثر من استراتيجية من الاستراتيجيات التي يلخصها الشكل التالي:

[1] عبد الباري ابراهيم درة، ناصر محمد سعود جردات، الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 223

الشكل(02-02): استراتيجيات المؤسسة على المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الباحث

وسيتم فيما يأتي توضيح الخيارات الاستراتيجية المختلفة على مستوى الوظائف التي تمارسها المؤسسة.

1-2 الاستراتيجية التسويقية: هي مصطلح عام يستخدم لوصف برنامج المؤسسة في اختيار تقسيم سوقي معين والعمل على إشباع هذا التقسيم من خلال الاستخدام المناسب لعناصر المزيج التسويقي، واستراتيجية التسويق بهذا الوصف تشير إلى خطة المؤسسة للوصول إلى الزبون عبر تشخيص السوق المستهدف والبرنامج التسويقي الخاص به، وعليه فإن الهدف من استراتيجية التسويق يتمثل في جانبين:

- الاستحواذ على حصة سوقية كبيرة في السوق الحالية للمنتج الحالي من خلال اشباع السوق واختراقه؛
- البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الحالية.

والاستراتيجية التسويقية المناسبة للمؤسسة تعتمد على عوامل عديدة منها أهداف المؤسسة، استراتيجياتها، زبائنها المستهدفين، المرحلة التي يمر بها المنتج خلال دورة حياته، الاستراتيجيات التسويقية للمنافسين والحالة الاقتصادية.[1]

2-2 استراتيجيات البحث والتطوير: تعمل هذه الاستراتيجية على التحسين والتطوير والابتكار سواء في المنتجات أو العمليات، وهناك استراتيجيتان أساسيتان في هذا الصدد هما:

3-2 الانتاج والعمليات: تحدد هذه الاستراتيجية كيف يتم إنتاج (المنتج/الخدمة)، لذلك فإن اعتماد مفرداتها يرتبط بصفة كبيرة بطبيعة الخيارات المعتمدة على مستوى الأعمال، ويمكن القول أن هذه الاستراتيجية في الصناعة تمثل قضية مركزية ومحورية رئيسية، حيث أن اختيار نوع التكنولوجيا ومستوى تطورها يرتبط بحدود كبيرة في مثل هذا النوع من الاستراتيجيات، فأنظمة الانتاج المرنة، تصميم الوظائف، واعتماد أسلوب الانتاج الملائم، كلها يجب أن تأخذ ضمن هذه الاستراتيجيات، كما أن التحسين المستمر لعمليات الانتاج هي الاخرى تعتبر ضمن مفردات استراتيجية الإنتاج والعمليات، ومن الطبيعي الاهتمام في إطار هذه الاستراتيجية بأنظمة السيطرة وتخطيط المنتجات، وأساليب التجهيز والتخزين والامداد التي أصبحت اليوم توضع في إطار نظام إدارة الجودة الشاملة.[2]

4-2 استراتيجية الشراء: تهتم هذه الاستراتيجية بعدد مصادر شراء المواد الأولية، والأدوات وقطع الغيار، والتجهيزات الضرورية للعمليات، ويمكن اعتماد الاستراتيجيات الرئيسية التالية في عملية الشراء:[3]

---

[1] ماجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سق ذكره، ص 265.
[2] ماجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سبق ذكره، ص 264.
[3] عبد الباري ابراهيم درة، ناصر محمد سعود جردات، مرجع سبق ذكره ، ص 230.

أ- **استراتيجية الشراء من مصادر متعددة:** تعني هذه الاستراتيجية تعدد وتنوع المصادر في الحصول على الاحتياجات المختلفة للمؤسسة؛

ب-**استراتيجية الشراء من مصدر واحد:** يتم اللجوء لهذه الاستراتيجية لضمان الحصول على التجهيزات بالنوعية الأفضل ومن المصدر الذي يتمتع بموثوقية عالية في تحضير تلك التجهيزات، وغالبا ما يتم اللجوء لهذه الاستراتيجية عندما تتبع المنظمة استراتيجية الانتاج والتخزين الآني؛

ج- **استراتيجية المصدر الموازي:** تعني هذه الاستراتيجية اعتماد مصدرين متوازيين في شراء التجهيزات اللازمة، ويتم استخدام هذه الاستراتيجية للتخفيف من المخاطر الناجمة عن استخدام مصدر واحد، ومن أمثلة ذلك صناعة السيارات، الفنادق والمطاعم.

بعد عرضنا لمفهوم الاستراتيجية ومختلف الاستراتيجيات التي تخص كل وظيفة من وظائف المؤسسة، سوف نركز في دراستنا على الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أسس الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

تمثل الاستراتيجية المالية جزءا من الاستراتيجية العامة للمؤسسة حيث تهتم بمتابعة استراتيجية للجوانب المالية بما يسمح بالتأكد من تنفيذ الاستراتيجية العامة وتحقيق الأهداف المسطرة. وفيما يلي سنتطرق لتعريف الاستراتيجية المالية ومضمونها ثم نبين عوامل تحديدها.

أولا: ماهية الاستراتيجية المالية.

تعرف الاستراتيجية المالية على أنها مجموعة من التوجهات المتناسقة التي تحدد في الجانب المالي العلاقات المرغوب فيها للمؤسسة مع محيطها مع ضبط الوسائل المالية التي تسمح بتجسيد ذلك. وتتضمن الاستراتيجية المالية بصفة عامة جميع المؤسسات بأنواعها وأشكالها، أهدافا وغايات وتوجهات تتعلق بالجانب المالي، التي تريد المؤسسة تحقيقها على المدى المتوسط والطويل، هذه الأهداف لا يمكن بأي حال أن تتعارض مع الأهداف العامة المتضمنة في الاستراتيجية الشاملة، بل يجب أن تكون متناسقة ومتناغمة معها. وبهذا فإن الاستراتيجية المالية تحاول تعظيم القيمة المالية للمؤسسة وتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم، أو الالتزامات مع المحافظة على التدفق النقدي أو السيولة الكافية للمؤسسة،[1] كما تهدف الاستراتيجية المالية إلى تعظيم القيمة المالية للعمل من خلال الاهتمام بكل من: مصادر التمويل والمدة الزمنية اللازمة، وتوزيع الأرباح، والأسهم وأنواعها وسيتم فيما يأتي توضيح البدائل الاستراتيجية لهذه الأنشطة المالية:[2]

[1] ماجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سبق ذكره، ص 264.
[2] عبد الباري ابراهيم درة، ناصر محمد سعود جردات، مرجع سبق ذكره ، ص ص 227، 228.

1- بالنسبة لمصادر التمويل: تعتمد البدائل الاستراتيجية لمصادر التمويل على مصادر داخلية أو خارجية:

1-1 الاعتماد على المصادر الداخلية: أي الاعتماد في التمويل على ما يعرف بتمويل الملكية Equity Finnancing وتمويل المالكين للعمل، وهذه الاستراتيجية مفضلة من قبل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي ترغب في الاحتفاظ بسيطرتها على المؤسسة، ويتم التمويل من خلال الايرادات والأرباح أو إصدار الأسهم؛

2-1 الاعتماد على المصادر الخارجية: أي التمويل بالاقتراض، ومن الاستراتيجيات الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في الاقتراض الخارجي ما يعرف باستراتيجية Leveraged Buy Out (LBO) حيث تقوم مؤسسة ما بتمويل شرائها لمؤسسة أخرى كليا عن طريق الاقتراض.

2- بالنسبة لتوزيع الأرباح: البدائل الاستراتيجية لذلك هي توزيع الأرباح مع تحديد نسبتها، أو عدم توزيعها:

1-2 استراتيجية توزيع الأرباح: وتصلح هذه الاستراتيجية لمؤسسة كبيرة تحقق أرباحا عالية، حيث يؤدي الإعلان عن توزيع الأرباح في تلك المؤسسة إلى رفع قيمة أسهمها؛

2-2 استراتيجية عدم توزيع الأرباح: وهذه استراتيجية تصلح لمؤسسة تعمل في سوق ينمو بسرعة، فتستخدم الأرباح للتوسع ومواكبة النمو.

3- بالنسبة لأنواع الأسهم: هناك أنواع مختلفة من الأسهم، بعضها اعتيادي، والبعض الآخر لايمنح الحق لحاملها بالتصويت في مجلس الإدارة ومن الأسهم الشائعة في الدول المتقدمة مايعرف بالأسهم التابعة Tracking Stocks وهي أسهم ترتبط بجزء خاص من المؤسسة، وليس بالمؤسسة ككل، حيث يمكن للمؤسسة أن تجعل ذلك الجزء كمؤسسة تابعة Subsidiary فيوفر لها ذلك الفرصة لتمويل أنشطتها المختلفة وتدفع الارباح لحملة الأسهم في ضوء أدائها.

ثانيا: البعد المالي لدورة حياة المؤسسة

كل محطة من محطات حياة المؤسسة تقابلها احتياجات مالية خاصة، تفرضها الوضعية المالية وقيود المحيط المالي والتجاري:[1]

1- مرحلة الإعداد والتصميم: وهي مرحلة تأسيس المؤسسة، تتحمل فيها المؤسسة عادة مصاريف التأسيس والأبحاث، والتي يطلق عليها المصاريف الإعدادية خاصة في المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيات متطورة.

[1] خليفة الحاج ، وكال نورالدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22،2012/05/23،ص 11.

2- مرحلة الانطلاق: تعرف المؤسسة فيه نموا معتدلا وغير مستقرا لكل من المبيعات والإنتاج، وتكون النتائج والمر دودية في أغلب الأحيان سالبة بسبب ثقل المصاريف الثابتة وانخفاض حجم الإنتاج. هذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لمواجهة مصاريف الاستغلال.

3- مرحلة النمو: تشهد المؤسسة نموا متسارعا في حجم المبيعات والانتاج، وتحسن في النتائج والمر دودية بسبب امتصاص التكاليف الثابتة الناتج عن وفورات الحجم، كما تتزايد قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي لمقابلة الاستثمارات المتزايدة. تبقى المؤسسة منشغلة بتحقيق التوازن المالي، بالتسيير الفعال للاحتياج في رأس المال العامل BFR واللجوء إلى الاستدانة يعد خيارا حتميا لمسايرة النمو.

4- مرحلة النضج: يميل معدل النمو نحو الاستقرار والتباطؤ، بعد تشبع السوق بمنتوج المؤسسة الحالي، فتزداد تكاليف الإشهار والترويج دون التأثير على المر دودية، إذ تواصل المؤسسة في تحقيق نتائج إيجابية مع انخفاض تدريجي للاحتياجات المالية. تسعى المؤسسة حينها إلى الحفاظ على الوضع الحالي أطول مدة ممكنة، فيسعى المسؤول المالي إلى توظيف السيولة المرتفعة في استثمارات إضافية والاستثمار غير المباشر في الأسواق المالية.

5- مرحلة الزوال: هي بداية النهاية وأخر حلقة في حياة المؤسسة بنشاطها الحالي، إذ ينخفض بشدة رقم الأعمال، يدفع إلى السعي للبحث عن تصاميم جديدة للمنتوج، وتنتهي بعمليات التنازل عن الاستثمارات وتسريح العمال، مما ينجم عنه بعض التكاليف الخاصة التي ترفع من منحى التكاليف.

ثالثا: البعد المالي لمصفوفة بوسطن الاستشارية

هي المصفوفة التي توضح موقع المؤسسة الاستراتيجي والمالي ضمن أربعة وضعيات أساسية تعتمد على حصة المؤسسة في السوق ومعدل نمو السوق، مما يسمح باتخاذ التدابير والقرارات الهادفة إلى توجيه المؤسسة نحو الموقع الأفضل.

تستعمل مصفوفة BCG كوسيلة تحليل، تسبق إعداد الخطط الإستراتيجية التي تهدف إلى تحسين وضعية المؤسسة، وتحقيق توازن على مستوى حافظة النشاطات، لضمان الاستمرارية في تحقيق المر دودية الكافية والتي تحقق للمؤسسة هدفها الأساسي المتمثل في البقاء.

الشكل (02-03): مصفوفة BCG والوضعية المالية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الباحث

من المصفوفة السابقة يمكن ملاحظة:[1]

1- وضعية النجوم: هي الوضعية المثلى، مع معدل نمو مرتفع وأكبر حصة في السوق، مما يعطي للمؤسسة وضعية تنافسية قوية، ينتج عنها ارتفاعا لمستوى النشاط والمجهودات الاستثمارية مما يؤدي إلى أرباح معتبرة تسمح بتمويل احتياجاتها اعتمادا على قدراتها الذاتية وتقلل من لجوئها إلى الاستدانة، وتشهد المؤسسة توازنا في الخزينة، سلوك المسيرين هو التحكم الجيد في النمو.

2- وضعية البقرة الحلوب: هي أحسن وضعية، تتميز بإيرادات مرتفعة، تكاليف واستثمارات منخفضة نظرا لاستقرار الاسوق مع ارتفاع حصة المؤسسة من السوق مما ينعكس على الأرباح والخزينة، إذ تشهد أعلى درجات التوازن المالي، تحتل المؤسسة موقع تنافسي قوي يمكنها من الهيمنة على السوق، مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات وتحقيق فائض في السيولة بسبب مردودية منتوجها وانخفاض الاحتياجات المالية، تتركز اهتمامات المسيرين في هذه الوضعية على ايجاد توظيفات مالية للسيولة الفائضة والبحث عن تنويع لنشاطات المؤسسة.

3- وضعية المأزق: تنشط المؤسسة في سوق واعدة، تتميز بمعدل نمو مرتفع وطلب متزايد مع حصة متواضعة في السوق رغم الاستثمارات الضخمة التي تستهلك جزء كبير من السيولة ولا تتناسب الايرادات مع مستوى

[1] خليفة الحاج ، وكال نورالدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الاحتياجات الكبير، تصحيح الوضع يتطلب تنشيط المجهودات التسويقية بهدف وفع حصة المؤسسة من السوق للخروج من وضعية المأزق هذه.

4- وضعية البطة المتعثرة (Poids Morts): تعيش المؤسسة وضعية سيئة، بدون آفاق للنمو والبقاء، مع السوق المشبعة، والحصة القليلة من السوق، أي بدون تدفقات مالية داخلة. يتوجب على المؤسسة إيجاد بدائل استراتيجية بهدف إعادة توجيه النشاط نحو أسواق جديدة أو تصميم منتوج جديد.

رابعا: مضمون الاستراتيجية المالية.

إن مضمون الاستراتيجية المالية لكل مؤسسة يتمحور أساسا حول النقاط التالية:

1- اختيار المزيج التمويلي المقبول والمناسب للمؤسسة : يتوجب على المؤسسة أن تختار الإستراتيجية المالية فيما يخص مصادر التمويل المتاحة والمتوفرة، فبعضها يعتمد على الاموال الذاتية لتلبية احتياجاتها المالية، وبعضها على الأموال المقترضة، وبعضها يختار أمرا وسطا بينهما، لذا يتوجب على المؤسسة اختيار مصدر التمويل الأكثر فاعلية، الذي يحقق أهداف المؤسسة بأقل تكلفة، والتركيز على مصادر التمويل المرنة. لذا، نطلق على الإستراتيجية المالية عادة مصطلح السياسة المالية وأحيانا السياسة التمويلية لأنها تحدد وسائل التمويل والأهداف المتعلقة به.[1]

2- تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة: يوجد تأثير بالغ لتركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية على عملية اختيار المؤسسة لمشاريعها الاستثمارية، فأموال الاستدانة مثلا تحفز على خوض مشاريع تتميز بمخاطرة عالية، لا يمكن الخوض فيها عن طريق أموال الملكية، لذا فإن المؤسسة تقوم باختيار هيكل تمويلها الذي يتوافق بقدر الامكان مع مشاريعها الاستثمارية، أما الحالة التي تسبق فيها قرارات التمويل قرارات الاستثمار ينتج عنها ما يسمى بالخطر المعنوي نتيجة عدم التوافق بين تركيبة الهيكل التمويلي وقرارات الاستثمار، من هنا نقول أن تركيبة الهيكل المالي لها تأثير بالغ على القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية.[2]

3- تحديد أهداف التمويل (ملامح الاستثمار): على الاستراتيجية المالية أن تتضمن بالإضافة إلى التعريف بمصادر التمويل المختارة والمخاطر التي ترتبط بها وقيمة وآجال تحصيل المبالغ المالية، التعريف بالاستخدامات والاستثمارات المراد إنجازها بهذه الأموال، وكذا المردود المتوقع من هذه الاستخدامات

[1] أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 93.
[2] Brander J. A et T. R lewis,Oligopoly andFinancial Structure : The LimitedLiability, American economic, review, Vol,76, 1986,p 956.

والاستثمارات. ويجب أن تتسم الاستراتيجية المالية بالوضوح فيما يتعلق بفرص وجدية وطموحات الاستخدامات المراد تحقيقها.

لذا، وجب التميز بوضوح بين الاستثمارات الإنتاجية، الاستثمارات المالية والاستثمارات في المجال البشري والفكري والإبداعي، لذلك، نجد بأن الاستراتيجية المالية تقرن عادة بكلمة استثمارية: استراتيجية مالية واستثمارية، أو سياسة التمويل والاستثمار.[1]

4- تغيير قيمة ومستوى مكون من مكونات الميزانية: كهدف استراتيجي مالي، يمكن للمؤسسة أن تقرر تعديل قيمة مكون من مكونات الميزانية، أو تغيير مستواه. وعليه، نجد مثلا أن المؤسسة تعمد إلى خفض مستوى الاستدانة في آجال محددة. مثال ذلك، تحديد هدف مالي استراتيجي يتعلق بتخفيض مستوى الاستدانة من 30% إلى 10 %، خلال عشر سنوات.[2]

5- محددات سياسة توزيع الارباح: تعد سياسة توزيع الارباح من بين القرارات المالية الاستراتيجية الهامة في المؤسسة وتخضع إلى عدة اعتبارات في تحديدها، من الضروري عدم تجاهلها ومراعاتها، كتكلفة الوكالة، الضرائب، البعد المعلوماتي لهذه السياسة، مدى توفر السيولة الكافية لتغطية توزيع الارباح، حيث تتمثل سياسات توزيع الأرباح في اتخاذ مجلس إدارة المؤسسة قرارا» بدفع أرباح أو الاحتفاظ بها وتدويرها لإعادة استثمارها بما يزيد من قيمة المؤسسة المستقبلية. ويمكن توزيع الأرباح إما نقدا» أو بشكل أسهم مجانية، وما يتبقى يسمى بالأرباح المحتجزة، يجعل القرارات بشأن توزيع الارباح من القرارات المالية التي لا تقل أهمية عن قراري الاستثمار والتمويل، التي نجدها قد أخذت قسطا وافرا من الدراسات في النظرية المالية.[3]

---

[1] دبي علي، دور أدوات التحليل المالي في إعداد إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، كلية العلوم الاقتصادية ،،جامعة سوق أهراس، ماي 2012. ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

[3] بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الارباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية العدد 10 -جوان 2013، ص 12.

المبحث الثاني: استراتيجية التمويل في المؤسسة.

إن التمويل هو أحد أهم المتغيرات التي يحكم ويحدد عملية التنمية ويعتبر من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المؤسسات وخاصة الكبيرة منها، وذلك لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات، أهمها القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان.

وأصبحت الدراسات في مجال استراتيجية التمويل من الموضوعات التي احتلت مكانة هامة سواء من ناحية أدوات التمويل والتي تتمثل في البنوك وشركات التأمين والبورصات بجانب صناديق التوفير وبنوك الادخار، أو من ناحية مصادر التمويل المتمثلة في الأسهم والسندات والقروض والودائع والاحتياطات... إلى آخره.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل

تعتبر وظيفة التمويل ظاهرة عند إنشاء المشروع وفي أثناء حياته، الأمر الذي يصعب من مهمة الإدارة المالية التي يتوجب عليها الإلمام الكامل بمصادر التمويل وبأوقات وكميات الأموال التي تحتاجها دون التعاضي عن الالتزامات التي تترتب للحصول على مثل هذه الأموال.

أولا: مفهوم التمويل.

تتمثل وظيفة التمويل في البحث عن مصادر التمويل المتاحة واختيار المناسب منها، وفيما يأتي سيتم عرض مجموعة من التعاريف:

يعرف التمويل على أنه: توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية.[1]

كما يعبر التمويل عن: كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو عن طريق الاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به.[2]

ويعرف التمويل أيضا على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 95.
[2] الحجازي عبيد على أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة ، بيروت، 2001 ، ص 11.

تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.[1]

من التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو البحث عن مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والجارية، وهي بالغة التعقيد في الواقع العملي خاصة في المؤسسات الكبيرة، لذلك يتطلب القيام بهذه المهمة الشاقة وجود إدارة مالية على درجة عالية من الكفاءة، لاسيما وأنه سوف تترتب عن هذه القرارات نتائج من شأنها أن تنعكس سلبا أو إيجابا على مستوى الربحية والسيولة في المؤسسة، إما بالفشل أو بالنجاح وتعظيم ثروة الملاك.

ثانيا: خصائص مصادر التمويل.

إن لكل مصدر من مصادر التمويل مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من المصادر الأخرى، ويمكن التطرق إلى خصائص هذه المصادر من عدة جوانب، والتي من أهمها ما يلي:[2]

1- الاستحقاق (MATURITY): ويعني الموعد الذي يتوجب فيه على المقترض رد الدين إل أصحابه، وتختلف أموال الاقتراض عن أموال حقوق المساهمين بالنواحي التالية:

- للقرض آجال محددة ينبغي أن تسدد فيها، ويؤدي عجز المؤسسة عن سدادها إلى مقاضاتها وإجبارها على التصفية؛
- حقوق المساهمين تأخذ صفة الاستثمار الدائم ولا يستطيع المستثمر استعادة حصته إلا بالبيع أو التصفية؛
- تؤدي زيادة الاقتراض إلى زيادة المخاطر المالية، أما زيادة رأس المال فإنها سوف تؤدي إلى تحسين مركزها الائتماني.

2- الحق على الدخل (CLAIMS ON INCOME): ويعني وجود ثلاث مظاهر تميز الأموال المقترضة عن الأموال الممتلكة، وذلك عن النحو التالي:

- الأولوية: أي أن للدائنين حق الحصول على أصل قروضهم وفوائدها قبل حصول مالكي المشروع على أي من حقوقهم، كما أن للدائنين أصحاب الامتياز والحكومة والعمال أولوية على الدائنين العاديين؛

[1] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008 ، ص 24.
[2] فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوبع، عمان، 2013،ص 79-81.

- التأكد: ويعني حصول الدائنين العاديين على ديونهم وفوائدها في المواعيد المتفق عليها من قبل، بغض النظر عن تحقيق المؤسسة للأرباح أو الخسائر، أما المالكون فهم لا يستطيعون الحصول على الأرباح إلا بعد تحقيقها واتخاذ قرار بتوزيعها بعد دفع التزامات المقرضين؛
- مقدار الدخل: ويعني ما يحصل عليه الدائنون من المؤسسة عادة ما يكون مقداره محددا وثابتا بغض النظر عن النتائج المحققة، أما المالكون فإن ما يحصلون عليه من ربح أو خسارة غير محدد.

3- الحق على الموجودات (CLAIMS ON ASSETS): ويعني إذا واجهت المؤسسة مشاكل وتمت تصفيتها يتجه الاهتمام نحو قيمة أصولها الحالية، وأولوية حصول كل من الدائنين والمستثمرين على حقوقهم منها، وهناك قواعد تحكم عملية توزيع حصيلة التصفية، حيث أنه لابد وأن يراعى في توزيعها الترتيب التالي:

- الدائنون الممتازون؛
- الدائنون المؤمنين برهونات على بعض الأصول؛
- الدائنون غير المؤمنون برهونات على بعض الأصول؛
- حملة الأسهم الممتازة؛
- حملة الأسهم العادية.

الأمر الذي يعني بأنه لا يمكن أن تستوفي فئة من تلك الفئات أيا من حقوقها قبل أن تستوفي الفئة التي قبلها على كامل حقوقها.

4- الإدارة والرقابة (MANAGEMET AND CONTROL): وتعني أن إدارة المؤسسة تعتبر حق من حقوق حملة الأسهم العادية، الذين يقومون باختيار مجلس الإدارة، وذلك لكونهم أكثر تعرضا للأخطار بالمقارنة مع الدائنين وأصحاب الحقوق الممتازة، إذ أنهم لا يحصلون على أي دخل إلا بعد الدائنين وأصحاب الامتياز على حقوقهم، ولا يملك الدائنون ولا المالكون الممتازون هذا الحق، وذلك لكون أن:

- الدائنون ليس لهم صوت مباشر في إدارة المؤسسة، لكن لا يمكن تجاهل تأثيرهم غير المباشر في هذه الإدارة الذي يمكن أن يظهر من خلال وضعهم لبعض الشروط في عقود الاقتراض، كالمحافظة على نسب مالية معينة طوال حياة القرض، أو عدم توزيع الأرباح، أو تخصيص مبالغ محددة لأجل الوفاء للدائنين؛
- حملة الأسهم الممتازة ليس لهم صوت مباشر في إدارة المؤسسة، لكن قد يكون لهم صوت إذا ما تهددت مصالحهم بشكل أو بآخر.

5- المرونة (FLEXIBILITY): ويعني أن يوفر الاقتراض للمؤسسة مرونة في التمويل أكثر من المرونة التي يوفرها التمويل الممتلك، فالاقتراض متوفر بأشكال متعددة ومواعيد متفاوتة وبكميات تتناسب والحاجة، في حين أن التمويل عن طريق زيادة رأس المال لا تتوفر فيه مثل هذه المزايا، لاسيما أن التمويل بالأموال الممتلكة يتطلب أن يكون حجم الإصدار بمستوى يبرر تحمل الإجراءات وتكاليف الإصدار.

6- الأثر على العوائد (EFFECT ON RETURNS): ويعني أن الاقتراض أقل أثرا في تآكل العوائد بالمقارنة مع زيادة رأس المال، لأن حق المقرض يقتصر على الفوائد التي يتم استيعاب جزء منها من خلال الضريبة، على النقيض من زيادة رأس المال التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوقها في الأرباح الخاضعة للضريبة.

ثالثا: أهمية التمويل.

تتمثل أهمية التمويل فيما يلي:

- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يرتفع الدخل الوطني؛
- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعنى بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها واستخدامها استخداما أمثلا لها يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: أنواع مصادر التمويل.

يمكن تقسيم مصادر الأموال إلى مصادر الأموال طويلة الأجل تستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل ومصادر الأموال قصيرة الأجل تستخدم في الاستثمارات قصيرة الأجل.

أولا: مصادر التمويل طويلة الأجل.

هي المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل، أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة، فهو يتمثل أساسا في الأسهم العادية والممتازة، الأرباح المحتجزة والقروض طويلة الأجل وكذلك السندات،[1] ويمكن دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل من خلال تبويبها كالآتي: مصادر التمويل الخاصة بأموال الملكية،

مصادر التمويل الخاصة بأموال الاقتراض.

1- مصادر التمويل الخاصة بأموال الملكية: إن أموال الملكية تمثل المصدر الأول للتمويل بالنسبة للمؤسسات الجديدة، كما أنها تمثل القاعدة التي يمكن الاستناد إليها، وتتمثل في:

2- مصادر التمويل الخاصة بأموال الاقتراض.

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1994،ص 475.

إن الأموال المقترضة تمثل المصدر الثاني للتمويل بالنسبة للمؤسسات الجديدة، كما أنها تمثل القاعدة التي يمكن الاستناد إليها حينما تكون المؤسسة القائمة بحاجة إلى زيادة رأس المال أو الأرباح الدورية، أو الاحتياطات، حيث توفر الأموال المقترضة للمؤسسة حالها حال الأموال الممتلكة العديد من الوظائف الرئيسية، ومن أهم مصادر حصول المؤسسات على الأموال المقترضة فتتمثل في ما يلي:[1]

- القروض متوسطة وطويلة الأجل؛
- السندات متوسطة وطويلة الأجل؛
- الاستئجار التمويلي والتشغيلي.

والاختلاف الأساسي بين هذين المصدرين هو طريقة الحصول عليها، فالقروض يتم الحصول عليها من خلال التفاوض بين المقرضين والمقترضين، أما السندات فتعرض على جمهور المقرضين من خلال إصدار عام، هذا وتتميز القروض عن السندات بسرعة الحصول عليها ومرونة أطرافها وانخفاض تكلفة إصدارها، بينما يتطلب إصدار السندات الكثير من الإجراءات المتعلقة بالتسجيل والتوثيق، بينما المصدر الثالث يتمثل في الاستئجار، الذي يمتاز بأنه يمكن المؤسسة من الحصول على منافع أصل من الأصول دون امتلاكه، ويمكن استعراض هذه الأنواع الثلاثة في ما يلي:

المطلب الثالث: مصادر التمويل قصيرة الأجل.

قد تلجأ المؤسسات إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية عندما تكون مصادر التمويل الداخلية غير كافية لمواجهة توسعاتها الاستثمارية واحتياجاتها التشغيلية، وبذلك فإن التمويل قصير الأجل يوفر للمشروع الأموال لمواجهة الأعباء المالية في الفترة قصيرة الأجل، ويستعمل التمويل قصير الأجل بشكل رئيسي لأجل الإستثمار في الأصول المتداولة، وذلك لكونها تتناسب من حيث سرعة تحويلها إلى نقد مع طبيعة هذه القروض، كما أنها تتميز بالسهولة لانخفاض الأخطار التي تتعرض لها المؤسسات المالية المانحة لمثل هذا النوع من القروض، وتتعامل بهذه الأدوات مختلف المؤسسات المالية والأفراد.

أولاً: أغراض التمويل قصير الأجل

تكون الحاجة للتمويل قصير الأجل في حال عدم قدرة المصادر طويلة الأجل في المؤسسة على تمويل الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل، أو نظرا لعدم ملائمة مصادر التمويل طويلة الأجل لأبواب الاستثمار قصير الأجل، وذلك لضرورة الموائمة بين المصدر وطبيعة الاستخدام، أو وجود بعض المبررات الأخرى والتي منها:[2]

[1] المرجع نفسه، ص 117.
[2] فيصل محمود الشواورة، مرجع سق ذكره، ص 86.

1- الاحتياجات الموسمية: وتبرز في ذروة النشاط الموسمي الذي ترتفع به احتياجات المؤسسة التمويلية مقارنة مع حاجتها للتمويل في المواسم الأخرى، حيث تنخفض هذه الحاجة تدريجيا وتنتهي بانتهاء الموسم أو الدورة التجارية، حيث تقدم القروض قصيرة الأجل بحكم شروطه فرصة ثمينة للمنظمة والتي تتمثل بقدرتها على إعادة الأموال المقترضة إلى مصدرها بعد انتهاء الموسم مباشرة وعدم الاضطرار إلى تحمل أعباء القروض متوسطة أو طويلة الأجل التي يبقى جزء منها عاطل عن العمل بالإضافة إلى تحقيق دخل منخفضا طيلة الفترة التي تقع خارج نطاق الدورة التجارية مقارنة مع التمويل قصير الأجل؛

- السهولة النسبية في الحصول على التمويل قصير الأجل، وذلك لأهمية عنصر الزمن في المخاطر وانخفاض مستوى هذه المخاطر على الدائنين مقارنة بالمخاطر التي تترتب عن القروض طويلة الأجل؛
- انخفاض تكلفة القروض قصيرة الأجل مقارنة مع تكلفة الخصوم متوسطة وطويلة الأجل، وذلك نظرا لانخفاض مخاطرها على وجه العموم؛
- قد يكون التمويل قصير الأجل هو الخيار الوحيد المتاح أمام المؤسسة، خاصة في ظل ظروف صعوبة طرح أسهم جديدة أو على عدم التمكن من الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل؛
- قد يتم الحصول على التمويل قصير الأجل من دون تحمل أية تكاليف مالية تذكر، خاصة عندما يتم التأكد أن البائعين يقومون بمنح تسهيلات تجارية للمشترين من دون اشتراطهم بضرورة القيام بتقديم خصومات نقدية من شأنها أن تعجل قيام المدينين بتسديد ما بذممهم نقدا.

2- الاحتياجات المحدودة: وفيها تكون التسهيلات المتفق عليها قابلة للتجديد لسنة إضافية بموافقة الطرفين بشرط سداد ما يتم استخدامه من القرض، إن وضع هذا الشرط يضع الشركة في موقف حتمي لاستخدام القرض في تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل وعدم اعتباره مصدر تمويل طويل الأجل.[1]

3- الاحتياجات المتجددة: وفيها يلتزم البنك بتقديم قروض قصيرة الأجل على حدها الأقصى، ويختلف هذا النوع من التسهيلات عن سابقه في أنه يمثل اتفاقا قانونيا ملزما للبنك بتقديم القروض المتفق عليها في أي وقت تطلب الشركة ذلك، بينما النوع الأول غير ملزم خاصة إذا تغيرت ظروف هذا الاتفاق، ومقابل ذلك يتوجب على الشركة دفع رسم ارتباط على الجزء غير مسحوب من الحد الأقصى للقرض، ويتراوح هذا الرسم ما بين 25%- 50% ويعتبر تعويضا للبنك مقابل التزامه بتقديم الأموال المتفق عليها.[2]

ثانياً: أنواع مصادر التمويل قصير الأجل.

---

[1] سمير محمد غبب العزيز، التمويل التأجيري، مطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، سنة 2000، ص 60.
[2] المرجع نفسه، ص 61.

من أهم مصادر التمويل قصير الأجل التي يمكن للمؤسسة استخدامها في تمويل رأس المال العامل مايلي:

1- الائتمان التجاري: يعتبر الائتمان التجاري واحد من أكثر مصادر التمويل قصيرة الأجل مرونة وهو ينتج عن مشتريات المؤسسة على الحساب من الموردين، ويتميز هذا النوع من الائتمان بعدم وجود اتفاق رسمي للحصول عليه بين المؤسسة والمورد، كما أنه قد يزداد أو ينقص حسب حاجة المؤسسة من المشتريات، لذلك فإنه يعتبر أحد مصادر التمويل التلقائية، أي أنه للحصول على هذا النوع من الائتمان فإن المؤسسة تتقدم بطلب شراء مواد خام من أحد الموردين، ويقوم المورد بدوره بتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، فإذا تحقق من جودة هذا المركز، فإنه يورد للمؤسسة طلبها، بعد ذلك تقوم المؤسسة بتسديد مستحقاتها طبقا لشروط الائتمان التي يحددها المورد.[1]

1-1 دوافع الائتمان التجاري: هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع بالمؤسسة للجوء إلى الائتمان التجاري.

1-1-1 دافع التكلفة: ويقصد به انخفاض تكلفة التمويل عند اعتماد الائتمان التجاري كوسيلة للتمويل وخاصة في حالة استفادة المشتري من فترة الخصم الممنوحة في شروط البيع أو إذا كان الائتمان بدون شروط تسديد.[2]

2-1-1 دافع التمويل: والذي تستخدمه المؤسسات الكبيرة أكثر من نظيراتها الصغيرة، ومن ثم فإن الائتمان التجاري قد ينساب من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة، فعمل المؤسسات الكبيرة كعمل المؤسسات المالية الوسيطة ومن هنا يتعلم الموردون من سلوك الزبائن الذي يتكرر وبالتالي يمتلكون القوة بمنع تسليم البضائع في حالة ما تأخر الزبائن عن الدفع إذا لم يسددوا أصلا ثمنها.[3]

3-1-1 دافع المرونة: ونقصد بالمرونة أن المورد يستعمل أسلوب البيع بالأجل عند الحاجة دون أية التزامات تجاه العميل، فهو يحصل على الائتمان دون تقديم أية ضمانات أو رهن الأصول، ويكون المورد أكثر تفهما لظروف السوق والبيئة الاقتصادية في حالة وجود صعوبات في البيع.[4]

4-1-1 دافع السهولة وعدم التعقيد: حيث أن الائتمان التجاري لا يستوجب القيام بإجراءات معقدة كتلك التي ينبغي القيام بها في الائتمان المصرفي، كما أنه لا توجد له سقوف محددة كما هو الحال في البنوك

[1] فايز أحمد تيم، الإدارة المالية الحديثة، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2013، ص 196.
[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 200.
[3] محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وال للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 240.
[4] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 200.

التجارية التي تلتزم بمنتهى الصرامة والدقة بالسقوف المحددة بشكل مسبق وضمن معايير واضحة ومتفق عليها في الدفع والتحصيل.[1]

2-1 أنواع الائتمان التجاري: يمكن للمؤسسة أن تحصل على ما تحتاجه من مستلزمات باستخدام واحد من الأساليب المعتمدة لتسديد قيمة المستلزمات ومن بينها:[2]

1-2-1 الحساب المفتوح: ويتم اعتماد هذا الأسلوب لتسديد قيمة المستلزمات، عندما تكون الثقة عالية بين الطرفين، حيث تظهر هذه المشتريات في السجلات المحاسبية للمؤسسة تحت اسم الحسابات والذمم الدائنة، وهذا النوع من الائتمان هو الأكثر شيوعا.

2-2-1 أوراق الدفع أو الكمبيالات: وهذا النوع من الائتمان يتم استخدامه عندما تكون الثقة بين الطرفين غير متوفرة، ويتطلب هذا الأسلوب إجراءات أكثر رسمية من الأسلوب الأول حيث أن هذه الأوراق يمكن خصمها لدى البنوك قبل تاريخ استحقاقها.

3-1 شروط الائتمان التجاري: يقوم الموردون عادة بتحديد شروط الدفع في الائتمان التجاري وهي تتضمن في العادة ما يلي:[3]

1-3-1 الشروط النقدية: ينطوي هذا النوع من الشروط على منح الائتمان لفترة قصيرة وغالبا ما تكون أسبوع تقريبا والغرض منه تمكين المشتري من استلام البضائع وفحصها ومطابقتها مع طلب الشراء، وهذا الأمر يتطلب أن تكون هناك ثقة متبادلة بين البائع والمشتري.

2-3-1 الشروط العادية: هنا يمنح البائع للمشتري مدة زمنية تبدأ من تاريخ تحرير الفاتورة ولفترة زمنية محددة، وإذا قام المشتري بالسداد خلالها فإنه سوف يحصل على خصم تعجيل الدفع.

3-3-1 السداد حسب المدة المتفق عليها: في هذه الحالة قد يتم الاتفاق على السداد مرة واحدة في الشهر، الموسم،...إلخ، حيث يمكن للمشتري الحصول على خصم نقدي إذا تم السداد خلال الفترة المحددة.

2- الائتمان المصرفي: تعتمد المؤسسات على البنوك اعتمادا كبيرا في ممارسة أنشطتها وعملياتها اليومية، فهي تسهل عمليات الدفع، الاستيراد والتصدير وتوفير الائتمان اللازم لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية، حيث تعتبر البنوك التجارية أهم مصدر من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات في معظم دول العالم، ومن

[1] فيصل محمود الشواورة، مرجع سق ذكره، ص 99.
[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 347.
[3] المرجع نفسه، ص 97.

منطلق هذه الأهمية حرصت البنوك على تخطيط سياساتها الائتمانية بهدف المحافظة على جودة منتوجاتها الاستثمارية وتقليل خسائرها من الديون المعدومة إلى أدنى حد ممكن.[1]

ومن أجل إقامة علاقة سليمة بين المؤسسة والبنك، فإن على إدارة المؤسسة أن تقوم بعدة أمور من بينها:[2]

أ- تزويد البنك بالمعلومات الوافية عن عملياتها وعن مركزها المالي، وأن تكون صادقة مع البنك بشأن استخدام الأموال المقترضة؛

ب-تزويد البنك بالمعلومات عن التغييرات الرئيسية التي تحدث في عملياتها وفي مركزها المالي وأسباب حصول تلك التغييرات؛

ج- التزام المؤسسة ببنود اتفاقية القرض، واستخدام الأموال المقترضة، والالتزام بكافة القيود المفروضة من قبل البنك.

1-2 أنواع القروض المصرفية: هناك عدة أنواع من القروض المصرفية قصيرة الأجل، سنحاول التركيز على الشائعة منها:[3]

1-1-2 القروض الفردية: ويعتبر هذا النوع من القروض هو الشائع والتقليدي لأكثر الناس، وأن مدة هذه القروض تمتد سنة واحدة، إلا أنها غالبا ما تنحصر بين 30- 90 يوم، ومن خصائص هذه القروض أنها تتم على أساس التفاوض وأنها تمنح لغرض محدد ويتم توثيقه عن طريق الكمبيالة، وهي تسدد دفعة واحدة حسب التاريخ المحدد بموجب الكمبيالة، وأنها قابلة للتجديد.

2-1-2 خطوط الائتمان: يتم استخدام هذا النوع من القروض المصرفية عندما تكون المؤسسة بحاجة مستمرة للقروض قصيرة الأجل، وأن القروض السابقة لا تنسجم مع تلك الاحتياجات، وخط الائتمان هو اتفاق يتيح للمؤسسة الاقتراض لغاية مبلغ يتم تحديده من قبل البنك كحد أعلى خلال مدة الاتفاق، وهذا الاتفاق يقلل من الجهود التفاوضية، كما أنه يوفر للمؤسسة مصدر تمويل يتمتع بالمرونة، وهذا النوع من القروض يستخدم بالغالب لمواجهة الاحتياجات المالية الموسمية، ومن الجدير بالذكر أن على المؤسسة التفاوض مع البنك عند تجديد خط الائتمان.

3-1-2 الائتمان المتجدد أو الدوري: استنادا لهذا النوع من القروض فإن البنك يلتزم بتقديم الائتمان بناء على طلب المؤسسة لغاية حد أقصى يتم الاتفاق عليه، ويتوجب على المؤسسة دفع رسوم التزام سنويا عن

---

[1] محمد علي ابراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 246.
[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سق ذكره، ص 353.
[3] المرجع نفسه، ص ص 141،142.

الجزء غير المستخدم من المبلغ المتفق عليه(الحد الاعلى المتفق عليه مطروحا منه المبلغ المستخدم) فإذا لم يتم استخدام الاموال المتفق عليها، فإن على المؤسسة أن تدفع رسوم الالتزام عن كامل الحد الاقصى المتفق عليه، وأن تدفع الفائدة عن أي مبلغ يتم استخدامه في أي وقت، ومن الجدير بالذكر أن أغلب القروض المتجددة تخضع لمعدلات فائدة معدومة.

2-2 العوامل الرئيسية التي تحدد اختيار البنك: إن اختيار البنك بالنسبة للمؤسسات التي تنوي التعامل بالائتمان المصرفي يعد من الأمور الهامة والأساسية، لذلك فإنها قبل أن تقرر التعامل مع البنك لابد من قيامها بدراسة النواحي التالية:[1]

أ- حجم البنك: ونقصد بذلك إمكانية البنك المالية وحجم المبالغ التي يتعامل بها، فالمؤسسات الكبيرة عادة تختار البنوك الكبيرة لتتعامل معها بهدف توفير احتياجاتها إلى المبالغ الضخمة لتسيير أمورها التشغيلية أو الاستثمارية؛

ب-سياسة البنك الائتمانية: مقدار الأموال التي يمنحها البنك خلال فترة القرض وتكلفة منح الائتمان والشروط الأخرى التي يطلبها البنك مثل:

- سرعة الانتهاء من الاجراءات؛
- مدى ضرورة معرفة البنك لطبيعة الاستثمار المطلوب تمويله.

ج- مدى تنوع أنشطة البنك: ويقصد بها إمكانية البنك في التعامل مع الأنشطة التجارية المختلفة، ومدى توفر إمكانيات تقديم استشارات إلى العملاء المتعاملين معه، وتنوع الخدمات وتطورها في ضوء التطورات الحاصلة في طبيعة الخدمات المصرفية وتحديثها باستمرار؛

د- الولاء للعملاء: إن البنوك تتفاوت في مد دعمها لعملائها في الظروف الصعبة، حيث إن بعض البنوك قد تضع ضغوطا على عملاءها لتسديد قروضهم لها إذا ظهرت بعض بوادر الضعف والتراجع عليهم دون أدنى مراعاة لظروفهم، في حين البعض الآخر من البنوك تقف إلى جانب عملاءها في الظروف الصعبة، بل إنها قد تساعدهم على تجاوزها من خلال إعادة الجدولة وتقديم التسهيلات.

هـ- علاقة البنك بالبنوك الأخرى: إن مقدرة البنك على تلبية احتياجات عملاءه المالية تزداد كلما كانت علاقته بالبنوك الأخرى علاقة وثيقة، وذلك من خلال تعاونه معهم في تلبية الاحتياجات الضخمة لبعض

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 202.

العملاء والتي قد لا يستطيع لوحده في لحظة من الزمن القيام بتلبيتها، وذلك لأسباب قانونية، أو نظامية، أو موضوعية؛

و- خبرة البنك وتخصصه: إن البنوك تتفاوت كثيرا في خبراتها وتخصصاتها، فالبنوك الكبيرة والخبيرة تمتاز بمنتجات متعددة وتقديم قروض بأنواع مختلفة، على النقيض من البنوك الصغيرة والجديدة التي تعمل بخبرات محدودة ولا تستطيع تقديم ما يمكن أن تقدمه البنوك الكبيرة.

3- المقارنة بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي: يكمن الفرق بين كل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي في ما يلي:[1]

- يعتبر الائتمان المصرفي أقل تكلفة مقارنة بالائتمان التجاري؛
- يعد الحصول على الائتمان المصرفي بمثابة تقييم للمؤسسة، لأن البنك لا يمكنه منح الائتمان إلا إذا كان متأكد من قدرة المؤسسة على تسديد خدمة القرض؛
- يتمتع الائتمان التجاري بالمرونة مقارنة بالائتمان المصرفي سواء من حيث طريقة التسديد أو من حيث الاستخدام أو التوسع في الائتمان؛
- لا يطلب مانح الائتمان التجاري أية ضمانات أو اجراءات روتينية مقارنة بالائتمان المصرفي؛
- من الممكن الاستفادة من الائتمان التجاري بصورة غير مباشرة عن طريق تأخير معدل التسديد أو استخدام الأموال المتاحة في الاستثمارات.

4- الأوراق التجارية: هذه الورقة من أدوات التمويل قصير الأجل التي تمثل إشعار بالوفاء غير مضمون وذات أجل استحقاق ثابت، ويعود تاريخ هذه الأداة إلى القرن التاسع عشر كبديل للقروض المصرفية قصيرة الأجل وأصبحت ذات انتشار واسع في أمريكا خلال النصف الأول من القرن العشرين،[2] وهي مستند دين قصير الأجل، تصدرها مؤسسات كبيرة للحصول على حاجاتها من التمويل وتشتريها بشكل رئيسي مؤسسات أخرى، وتعد الورقة التجارية حاليا إحدى أهم أشكال التمويل، ويتراوح استحقاق الورقة التجارية بشكل عام بين شهرين وستة أشهر، وتباع إما مباشرة في السوق النقدية أو من خلال وسطاء الأوراق النقدية، ويتغير سعر الفائدة على الورقة التجارية من وقت لآخر.[3]

1-4 غايات الأوراق التجارية: تؤدي الأوراق التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية بسبب سهولة وانخفاض تكلفة إصدارها وتوفيرها لمصدر إضافي للحصول على الأموال إلى جانب طرق الاقتراض التقليدية،

---

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 208

[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سق ذكره، ص 358.

[3] محمد علي ابراهيم العامري، مرجع سق ذكره، ص 252.

وأهم ما ميزها في أداء دورها الاقتصادي هو قابليتها للتداول، حيث وضعت هذه الصفة الاوراق التجارية في مكانة متوسطة بين النقود بقابليتها غير المقيدة للتداول، والأموال المنقولة ذات القابلية الأقل للتداول، وبالرغم من أن الأوراق التجارية لا تتمتع بحرية التحويل التامة كالنقود، إلا أنها تمتلك خصائص تمكنها من القيام بدور النقود كوسيط في التداول، الأمر الذي كان وراء اتساع استعمالها. وقد استعملت الأوراق التجارية لعدة غايات منها:

- وسيلة للاقتراض؛
- وسيلة للحصول على الدفع الآجل؛
- وسيلة لإثبات دين قائم.[1]

كما أن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي ساعدت تطوير سوق الأوراق التجارية، والتي من أهمها:[2]

- اهتزاز ثقة بعض المودعين في بعض البنوك التجارية، الأمر الذي شجع هؤلاء على الابتعاد عن البنوك والبحث عن بدائل أخرى لاستثمار فوائضهم النقدية؛
- رغبة بعض المقترضين في الاقتراض المباشر من أصحاب الفوائض النقدية بدلا من التعامل معهم من خلال الوسطاء ممثلين بالبنوك التجارية، وبالتالي إمكانية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعهم بأقل النفقات؛
- يفضل بعض أصحاب الفوائض المالية الاستثمار في أصول يمكن بيعها في أي وقت وبمردود أعلى من مردود الودائع لدى البنوك.

2-4 مزايا وعيوب الأوراق التجارية: سنتطرق فيما يأتي إلى أهم مزايا وعيوب الأوراق التجارية

1-2-4 مزايا الأوراق التجارية: تتمتع الأوراق التجارية بالإيجابيات الآتية:[3]

أ- سعر الفائدة: يكون سعر الفائدة على الأوراق التجارية أقل بـ 1إلى 5 بالمئة من سعر الفائدة على القروض البنكية؛

ب-حجم الائتمان: يمكن للمؤسسة الحصول على مبالغ ضخمة من بيع الأوراق التجارية، وكلما كان المركز المالي للمؤسسة أفضل كلما زادت قيمة هذه الأموال؛

ج- التميز: تتميز المؤسسة التي تصدر الأوراق بالسمعة الحسنة والمركز الائتماني القوي، ولذلك فإن إصدار المؤسسة للأوراق يساهم في تحسين مركزها المالي؛

---

[1] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 430.
[2] فيصل محمود الشواورة، مرجع سق ذكره، ص 102.
[3] فايز أحمد تيم، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

د- **قيود الإصدار:** لا يتطلب إصدار الأوراق التجارية عادة وجود رصيد تعويض، غير أن بعض المؤسسات تحرص على وجود خط ائتمان مع أحد البنوك كمصدر تمويل إضافي بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذا المصدر عند الحاجة إليه، مثلا في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد أحد إصدارات الأوراق.

كما أن هناك امتيازات أخرى يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- انخفاض تكلفتها مقارنة مع قروض البنك؛
- سهولة وبساطة إجراءات الإصدار والتوثيق؛
- الفوائد على الأوراق التجارية أكثر مرونة من الفوائد على القروض المصرفية؛
- القدرة على إصدار الأوراق التجارية يحسن من الموقف التفاوضي للمؤسسات في مواجهة البنك؛
- قصر المدة الممكن الحصول فيها على الأموال بواسطة الأوراق التجارية حيث لا تتجاوز يومين؛
- إمكانية الحصول على مبالغ أكبر مما يمكن الحصول عليه من البنوك بسبب اتساع قاعدة تسويقها وتعدد المقترضين.[1]
- تعد منفذ استثماري جيد، حيث أن سعر الفائدة عليها يفوق استثمارات أخرى كحوالات الخزينة؛
- تعطي الخيار للمصدر باستعادة المبلغ أو جزء منه قبل انتهاء المدة، دون غرامة من قبل المشتري؛
- تستفيد المؤسسة من الاستشارات القيمة التي تحصل عليها من بائعي ورقتها التجارية.2

2-2-4 عيوب الأوراق التجارية: أما السلبيات الخاصة بالأوراق التجارية فيمكن إجمالها على النحو التالي:[3]

- سوق الأوراق التجارية حساس وعرضة للتأثير السريع بالظروف الاقتصادية؛
- عدم إمكانية الدفع المسبق كما هو الحال في قروض البنوك؛
- اقتصار استعمالها على المؤسسات الكبيرة ذات المراكز المالية القوية، وبالتالي فهي ليست في متناول صغار المقترضين؛
- ضرورة دفع الأوراق التجارية بتواريخ استحقاقها، حيث لا يتفهم حاملو الأوراق أوضاع المقترض الذي لا يستطيع الوفاء، كما قد تتفهمها البنوك المعتادة على هذه الأمور من المقترضين؛
- إحتمالية عدم وجود نقدية كافية لدى المؤسسات المستثمرة في الورقة التجارية في الوقت الذي تكون فيه المؤسسة المصدرة للورقة التجارية بحاجة للتمويل.

---

[1] أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[2] محمد علي ابراهيم العامري، مرجع سق ذكره، ص 252.
[3] أيمن الشنطي وآخرون، مرجع نفسه، ص 66.

المبحث الثالث: الوظيفة المالية بالمؤسسة.

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة، وكغيرها من المفاهيم فقد عرف مفهوم الوظيفة المالية تطورا ملحوظا، حيث كان يقتصر دورها في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها أما حديثا فقد أصبح مفهوم الوظيفة المالية يعني بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية، اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التحويل وكذا نوعية الأموال الواجب تدبيرها وفي هذا السياق سأقوم بعرض تعاريف الوظيفة المالية، الأسس، وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها

المطلب الأول: ماهية الوظيفة المالية.

بعدما أصبحت الوظيفة المالية مجالا منفصلا خلال بداية القرن الماضي، تعرض لها العديد من الباحثين بالدراسة والتحليل، لكنه لم ينظر لها من الداخل إلا بعد الخمسينيات، حيث تحول التركيز إلى القرارات الإدارية التي تسعى لتعظيم قيمة المؤسسة.

وتعتبر الوظيفة المالية أحد الوظائف المساعدة في المؤسسة، التي لها عدة مهام وأهداف، تساهم من خلالها في تحقيق وتعظيم أهداف المؤسسة الكلية.

أولا- مفهوم الوظيفة المالية:

تسمى أيضا بـ "مالية المؤسسة Corporate Finance"، يعرفها **"غوتمان ودوغال Guthmann and Dougall"** على أنها "النشاط المتعلق بتخطيط، رفع، مراقبة، وإدارة الأموال المستعملة في المؤسسة"،[1] يركز هذا التعريف على الوظائف المتعلقة بتوفير ومراقبة رأسمال المؤسسة اللازم لأدائها أنشطتها المختلفة.

كما تعرفها **"موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopedia of Social Sciences"** على أنها "تتعامل مع المشاكل المالية للمؤسسات. هذه المشاكل تضم المظاهر المالية لإنشاء مؤسسات جديدة وإدارتها خلال مراحل نموها الأولى، المشاكل المحاسبية المرتبطة بالفصل بين رأس المال والدخل، المسائل الإدارية الناتجة عن النمو والتوسع، وأخيرا التعديلات اللازمة لدعم أو إعادة تأهيل مؤسسة تعاني من مصاعب مالية"، يعتبر التعريف السابق تعريفا أشمل إذ يدرج بعض مظاهر مراحل حياة المؤسسة، من خلال المشاكل والمسائل المالية التي

[1] C.Paramasivan and T.Subramanian, Financial Management, New Delhi: New Age International Publishers, ,2009, P 2.

تواجهها منذ نشأتها. ويرى **"دافيد وايتهارست David Whitehurst"** أن الوظيفة المالية تتعلق بدراسة طرق الإجابة عن الأسئلة التالية:[1]

1- ما هي الاستثمارات طويلة المدى التي يجب القيام بها؟ أي ما هو النشاط الذي سنعمل به، وما هي نوعية البنايات، الآلات والأدوات التي نحتاج إليها؟

2- أين سنجد التمويل طويل المدى لدفع مستحقات الاستثمار؟ هل سنأتي بملاك جدد أم سنقترض المال؟

3- كيف سنسير نشاطاتنا المالية اليومية، كجمع الحقوق من العملاء وتسديد ديون الموردين؟

وهذه الأسئلة ليست هي كل الأسئلة التي تجيب عليها ولكنها أهمها. إذن فالوظيفة المالية تتعلق بالبحث عن رؤوس الأموال لتمويل أنشطة المؤسسة المختلفة، ومتابعتها بغية استعمالها بطريقة مثلى.

ثانيا- التطور التاريخي للوظيفة المالية

لفهم تطور الوظيفة المالية من المناسب مراجعة التطورات الحديثة التي أخذت مكانها في اقتصاديات العالم الحر وفي تشغيل المؤسسات، حيث واكبت الوظيفة المالية التطور الفكري في مجال الإدارة المالية والتقدم التكنولوجي في مجال الحاسبات والمعلوماتية، ويمكن تقسيم مراحل الوظيفة المالية إلى المرحلتين الآتيتين:

1- المرحلة الأولى: الاهتمام بالتمويل.

شهدت الوظيفة المالية تغيرات كبيرة خلال السنوات الماضية، ففي بداية التطور الاقتصادي يوم كانت المشاريع صغيرة والبدائل قليلة، لم تكن الوظيفة المالية واضحة المعالم، حيث اكتفى المشروع بالوظيفة المحاسبية، ومع تطور الاقتصاد تطورت المشاريع وبدأت الوظيفة المالية تتشكل لتستجيب بشكل ملائم لحاجات المشاريع الملحة، وفي بداية هذا القرن ظهرت مشاريع أكبر وظهرت معها الحاجة إلى أموال أكثر وسرعان ما تضاعفت الحاجة إلى المال أكثر بعد الحرب العالمية الأولى إلى إعادة البناء، في وقت عزف فيه الجمهور عن شراء الأوراق المالية، لأن أسواق رأس المال كانت بدائية، حيث كانت الأوراق المالية المنشورة موضع شك، وتميز تداول الأوراق المالية في هذه الأسواق بتلاعب كبير بناء على المعلومات الداخلية التي يحصل عليها المتداولون، وفي مثل هذه البيئة ليس من الغريب أن توجه الإدارة المالية اهتماماتها إلى الأمور القانونية Legastic Mattrs، مثل الاندماج Mergers والاتحاد Consolidation وكذلك الأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات، وبقي التركيز على الأوراق المالية خلال العشرينيات.

---

[1] David Whitehurst, Fundamentals of Corporate Finance, 6th ed, New York: Mc Graw Hill Companies Inc, 2003, P 36.

وفي الثلاثينيات من هذا القرن قاد الكساد الكبير الذي حصل في أواخر العشرينيات إلى فشل العديد من المشاريع مما حفز وظيفة الإدارة المالية للتركيز على إجراءات الإفلاس Bankrutcy وإعادة التنظيم Reorganisation وإدارة السيولة Corporate liquidity وعلى التحليل المالي لمعرفة أسباب الفشل ومحاولة التنبؤ قبل وقوعه على القوانين الحكومية للأسواق المالية Governmental regulation of securities markets في هذه المرحلة كانت الوظيفة المالية معنية بالبقاء وليس التوسع، مهتمة بالوصف والمواضيع القانونية، ومع شدة المنافسة أصبح الهيكل الأمثل للتمويل من أهم مسؤوليات المدير المالي، فبدأ الاهتمام بتكلفة التمويل قبل وبعد الضريبة واختيار الأنسب، ثم انتقل الاهتمام إلى دمج المؤسسات وإعادة التنظيم، وتركزت اهتمامات الوظيفة المالية في دراسة سوق المال بأبعاده المختلفة، ويمكن القول أن تركيز الوظيفة المالية في هذه الحقبة كان على جانب المطلوبات من الميزانية، وباختصار كان المحور الأساسي للوظيفة المالية تدبير المال طيلة الفترة الممتدة من بداية التطور الاقتصادي وإلى أوائل الخمسينات من هذا القرن.[1]

2- المرحلة الثانية: الاهتمام بالتمويل والاستثمار.

تظافرت عوامل عديدة منذ بداية الخمسينات من هذا القرن على التوسع في اهتمامات الوظيفة المالية، فقد تسارع النمو الاقتصادي والتغير التكنولوجي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وحصل إنفاق كبير على الأبحاث والتطوير سارع من عملية التطوير الاقتصادي، فزادت منتجات المؤسسات وتوزعت جغرافيا، ومع التقدم السريع في الاتصالات والمواصلات قربت المسافات ومعها ظهرت المؤسسات الدولية، فبدأ الاهتمام بإعداد الموازنة وإجراءات الرقابة عليها.

و مع ظهور المنافسة الشديدة زادت الدعوة إلى وضع نظم لتخصيص المال بين البدائل، مما زاد الاهتمام بتطوير طرق منظمة لإدارة المال والتخطيط المالي، ومع نهاية الخمسينات بدأ تطوير طرق التحليل المالي التي بدأ الاهتمام بها في الثلاثينات، كما بدأ الاهتمام بالتخطيط الرأسمالي وبداية استخدام النماذج الرياضية في تحليل المخزون السلعي والأصول الثابتة والذمم المدينة، كل ذلك كان ذا جدوى للمؤسسات لوضع نظام لتخصيص المال والتخطيط له.

في الستينات استمر نمو الأعمال وبدأت عمليات الدمج بين المؤسسات مما جدد الاهتمام بالسيطرة وبتكلفة التمويل، وامتد اهتمام الوظيفة المالية إلى دراسة التوليفة المثالية للأموال، وفي السبعينات بدأ الاهتمام بإدارة المحافظ الاستثمارية أو اختيار الأصول، وبدأ التضخم يأخذ حجما لا سابق له فارتفعت الأسعار أكثر من عشر بالمئة وكان للتضخم أثرا كبيرا على العمليات المالية للمشاريع، وفي الثمانينات أصبح

[1] سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2009، ص22.

التضخم مشكلة أساسية حيث ارتفعت الأسعار والأجور ومعدل الفائدة في الوقت الذي بقيت فيه أسعار الأسهم قليلة نسبيا، حيث اهتمت الوظيفة المالية في هذه الفترة وركزت على قضية التضخم والتعامل معه.

استمر الاهتمام بالقرارات المالية في السنوات الأخيرة، وتغير مفهوم الوظيفة المالية من مجرد وظيفة تختص بإجراءات تدبير الأموال اللازمة للمشروع إلى وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل، كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية، واليوم تهتم الوظيفة المالية بمراجعة ومراقبة القرارات، فبالإضافة إلى تدبير وتوفير المال تهتم الوظيفة المالية بالإنتاج والتسويق وأي أقسام أخرى في المؤسسة تتخذ قرارات امتلاك أو بيع أصول.[1]

ثالثا: خصائص الوظيفة المالية.

من خلال هذا العنصر سنتعرف على خصائص أو سمات الوظيفة المالية داخل المشروع ضمن الأبعاد الاتية:[2]

1- تتعامل الوظيفة المالية مع شبكة مالية معقدة في جو يغلب عليه عدم التأكد: يعمل المدير المالي في شبكة مالية معقدة لأن وظائف الادخار والاستثمار تتم في عصرنا الحالي في وحدات اقتصادية مختلفة، قادت إلى تنوع المؤسسات والأسواق والأدوات المالية، فمن المؤسسات التي ظهرت البنوك التجارية وبنوك التنمية المتخصصة وبنوك الاستثمار ومؤسسات الوساطة المالية، ومن الأسواق المالية ظهرت أسواق أولية تباع فيها الاصدارات لأول مرة، وأسواق ثانوية يتداول المستثمرون فيها الأوراق المالية بعد إصدارها، وأسواق تم التداول فيها حالا، وأسواق يتم التداول فيها بالأجل، ومن الأدوات المالية الأسهم والسندات وشهادات الإيداع وشهادات الاستثمار وغيرها.

2- صعوبة تحديد مجال الوظيفة: إن عملية الاستثمار في الأصول الثابتة أو في تطوير الإنتاج من اختصاص الوظيفة المالية والانتاجية معا وبالمثل في الاستثمار في تطوير التسويق من اختصاص الوظيفة المالية والتسويقية معا، ولاتخاذ القرارات المالية الخاصة بهذه الأحداث لابد من إدراك المعنيين باتخاذ القرار والالمام بالمعلومات الخاصة بالوظائف الاخرى، ومن هنا ينظر إلى الوظيفة المالية أنها متداخلة مع الإدارات الأخرى.

تخطيط النفقات يتطلب أنشطة متعددة تتضمن البحث عن مشاريع جديدة مربحة، حيث تدرس الاعتبارات الفنية والسوقية لهذه المشاريع المقترحة للتنبؤ بالنتائج قبل الاستثمار في كل منها، وإذا ما تفحصنا هذه الأنشطة نجد أن بعضها له علاقة بالوظائف الأخرى في المشروع، أي وظائف التسويق والإنتاج وإدارة

[1] المرجع نفسه، ص ص 23،24.
[2] سليمان أبو صبحا، مرجع سبق ذكره ، ص ص 10- 12.

العنصر البشري، والبعض الآخر يتداخل مع دور الملاك أو المساهمين، في حين البعض الآخر يتداخل مع اختصاصات الإدارة العليا للمشروع.

كذلك الحال بالنسبة للسياسات المهمة للمشروع المرتبطة بأنشطة الوظائف الاخرى، حيث تتخذ الاعتبارات المالية الدور الأساسي في وضعها، من هذه السياسات، سياسة الشراء وسياسة الائتمان، ويكون للمسؤول المالي الدور الحيوي في صياغتها وتطبيقها، من هذا يتبين أنه إذا كان من السهولة تحديد بداية مسؤولية الوظيفة المالية، فإنه من الصعوبة تحديد نهايتها.

3- استجابة الوظيفة المالية للظروف الضاغطة: إن من طبيعة الوظيفة المالية الاستجابة إلى المشاكل اليومية الضاغطة، ومن هنا نجد أن اهتماماتها ونطاقها يتشكل حسب حاجات الأطراف المعنية بالمشروع، وحسب العوامل الاقتصادية المهيمنة.

4- مركزية الوظيفة المالية: ليست الوظيفة المالية كالوظائف الأخرى في المشروع، فالأمور المالية تتخذ درجة عالية من المركزية لعوامل كثيرة ومختلفة، منها:

أ- أن القرارات المالية حاسمة في بقاء المشروع ونموه، لذا عادة مايحتفظ بها مجلس الإدارة لنفسه؛

ب-تؤثر القرارات المالية على سيولة المشروع وأي قرار خاطئ يعرضه إلى ضائقة مالية، لذا تحبذ الإدارة العليا الاحتفاظ بها لنفسها؛

ج- مركزية القرارات المالية تعود على المشروع بالوفر الاقتصادي عند الاقتراض وكذلك عند شراء الأصول. فقرارات الاستثمار من توسعات والمفاضلة بين البدائل وسياسات الائتمان تتم في المستوى الإداري الأول، فقد يتخذها المدير المالي، أو مجلس الإدارة الذي يلعب المدير المالي فيه دورا كبيرا في توجيه قراراته.

المطلب الثاني: مهام وأهمية الوظيفة المالية.

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى كل من مهام الوظيفة المالية وأهميتها كلا على حدى:

أولا: مهام الوظيفة المالية:

تقوم الوظيفة المالية في المؤسسة كباقي الوظائف الأخرى، بمجموعة من المهام المختلفة لتحقيق مختلف أهدافها وأهداف المؤسسة ككل. وعادة ما تعنى هذه الوظيفة بعدة مهام، أهمها:[1]

[1] عثمان عثمانية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

1- إعداد الميزانيات والتوقعات: تؤدي الميزانيات والتوقعات المستقبلية دورا هاما، خصوصا بالنسبة للمؤسسات التي يتم تداول أسهمها في السوق المالية، لأن الأرباح وتوقعات النمو تقود أسعار الأسهم، كما تحدد هذه المهمة احتياجات المؤسسة في ظل ظروف بيئتها؛

2- التقارير الخارجية: بما أن المؤسسة تتعامل مع البيئة المالية الخارجية فيما يتعلق بتمويلها، ولتستجيب لبعض التشريعات القانونية، تقوم الوظيفة المالية بإعلام أصحاب المصلحة الخارجيين، وذلك من خلال تقارير توضح الأداء المالي الحالي للمؤسسة وكذا المتوقع في المستقبل؛

3- دفع الأجور: تعتبر هذه المهمة من أهم مهام الوظيفة المالية، فلجعل العمال راضين، يجب إعطاؤهم أجورا مناسبة وفي الوقت المناسب، وهذا ما تحدده الوظيفة المالية؛

4- التمويل: يعتبر تمويل عمليات المؤسسة أهم مهام الوظيفة المالية، خصوصا في المراحل الأولى من نشأة المؤسسة، ويتعلق الأمر بجعل صناديق المؤسسة مليئة بالنقد، حتى تتمكن من القيام بأعمالها، وباختيار شروط القروض الملائمة؛

5- جمع ودفع الضرائب: تقوم الوظيفة المالية بجمع المعلومات والوثائق الضرورية، لتحديد قائمة الضرائب التي تلتزم بها، ثم دفعها للسلطات المختصة، حسب التشريعات والقوانين المعمول بها في مجال عملها؛

6- جمع النقد من عند العملاء: إن نجاح أو فشل المؤسسة يمكن أن يتحدد من خلال قدرتها على جمع النقدية، بواسطة وضع شروط وآجال ملائمة لنشاطها.

هذه المهام ومهام أخرى، تعتبر من أهم ما تقوم به الوظيفة المالية، التي تحتل مكانة هامة بين وظائف المؤسسة الأخرى، فهي التي تحدد إلى حد ما بقاء المؤسسة أو زوالها.

ثانيا: أهمية الوظيفة المالية:

تعتبر مهام الوظيفة المالية بمثابة دم الحياة بالنسبة للمؤسسة، فكل مؤسسة عليها أن تحافظ على الأموال اللازمة لسيرها العادي، وتتضح أهمية هذه الوظيفة من خلال:[1]

1- اكتساب الأموال: تهتم الوظيفة المالية بالحصول على الأموال التي تحتاج إليها المؤسسة، بأقل تكلفة ممكنة؛

2- الاستعمال المناسب للأموال: إن الاستعمال والتخصيص الأمثل للأموال يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة؛

[1] C.Paramasivan and T.Subramanian. Financial Management, New Delhi: New Age International Publishers, 2009, PP.8, 10.

3- القرار المالي: تعنى الوظيفة المالية باتخاذ قرارات مالية سليمة في المؤسسة، آخذة بعين الاعتبار باقي الوظائف التي ستتأثر بتلك القرارات؛

4- زيادة الربحية: تساعد الوظيفة المالية على الربحية من خلال الاستعمال الفعال والملائم للأموال؛

5- رفع قيمة المؤسسة: إن الهدف الجوهري لأي مؤسسة هو تحقيق أقصى ربح وأعلى ربحية، والوظيفة المالية الفعالة تعظم ثروة المستثمرين والدولة ككل؛

6- زيادة المدخرات: الوظيفة المالية الفعالة تساعد على زيادة وتعبئة مدخرات الأفراد والمؤسسة.

ثالثا: أهداف الوظيفة المالية:

تستمد الوظيفة المالية في المشروع أهدافها من الأهداف الأساسية التي يسعى المشروع إلى تحقيقها، فالهدف الأساسي لأي مشروع هو البقاء والنمو والاستمرار والازدهار، ولكي يحقق المشروع هذا الهدف يسعى إلى تحقيق أهداف مساندة أخرى لتحقيق الهدف الأساسي، ومن هذه الأهداف ما يلي:[1]

1- تعظيم الأرباح: بمعنى تحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المشروعات المماثلة، والتي تتعرض للظروف نفسها ولدرجة مخاطرة نفسها، ونستطيع الحكم على فاعلية القرارات في مشروع ما من خلال حجم الأرباح المحقق، من هنا فإننا نقوم بتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح ونبتعد عن القرارات التي تؤدي إلى تقليل الأرباح، وترجع أهمية تحقيق الأرباح كمعيار لاتخاذ القرارات لكونها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المشروع وبذلك تعتبر مقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي.

2- تعظيم القيمة السوقية للمشروع: هذا هو الهدف الثاني من أهداف الوظيفة المالية ويعرف باسم مضاعفة ثروة المؤسسة Wealth Maimization، أو مضاعفة القيمة الصافية للمشروع، وهنا يمكن طرح السؤال التالي: كيف يمكن تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة؟

إن تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية، حيث أن القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية ستؤثر بالضرورة على كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة طردية، حيث كلما زادت العوائد المتوقعة زادت درجة المخاطرة للحصول على هذا العائد، ففي مجال الاستثمار نجد أن الاستثمار في الموجودات الثابتة يتطلب عائدا أعلى لارتفاع المخاطر المرتبطة به، بعكس الحال عند الاستثمار في الموجودات المتداولة حيث تقل المخاطر ويكون المستثمر مستعد لقبول عائد أقل، أما في مجال التمويل، فتؤدي زيادة اعتماد المؤسسة على

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 26، 28.

القروض لتمويل استثماراتها إلى زيادة العائد المتوقع وذلك بسبب زيادة المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المؤسسة على سداد أصل القروض بالإضافة إلى الفوائد.

3- تحقيق سيولة ملائمة: إن الهدف الأساسي للوظيفة المالية هو تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وللتوصل إلى ذلك لابد من تحقيق هدفين فرعيين هما: السيولة والربحية حيث يقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع لمقابلة الالتزامات المالية التي على المشروع دفعها في مواعيدها، حتى لا يتعرض المشروع إلى عسر مالي، ولكن هناك تعارض بين السيولة والربحية، لذلك على الإدارة المالية تحقيق التوازن بينهما، فالربحية العالية قد تقضي على السيولة مما يربك المشروع في تسديد التزاماته، والأمثلة على ذلك إفلاس البنوك التجارية التي اهتمت بالربحية على حساب السيولة، عن طريق شراء أصول يصعب تسييلها في الوقت المناسب وبدون خسائر، كما أن الاحتفاظ بسيولة عالية يقلل من القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية وزيادة الأرباح.

وفي الأخير يمكن القول أن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان، ووظيفة المدير المالي هو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين، حيث أن تحقق إحداهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فالربحية تتطلب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة لارتفاع عائدها وهذا الامر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المؤسسة إلى مخاطر عالية.

المطلب الثالث: المدير المالي في المؤسسة.

يعتبر المدير المالي في أي تنظيم مؤسسي هو المسؤول الإداري الأول عن النشاط المالي في مشروعه، وأحد الأعضاء المهمين في الإدارة العليا المسؤولة عن إدارة المشروع، وبحكم وظيفته تقع عليه مسؤولية إدارة المصلحة المالية ببعديها الإداري والفني، ففي البعد الإداري أو الوظيفة الإدارية، يقوم المدير المالي بمجموعة من الأنشطة الادارية من تخطيط، تنظيم وتنمية كفاءات وتوجيه ورقابة، كبقية مدراء المصالح (الدوائر) الأخرى، أما في الجانب الفني أو مدخل اتخاذ القرارات الذي تطور من الناحية الإجرائية المحاسبية إلى الناحية التمويلية، ثم إلى الناحية التمويلية الاستثمارية السائدة هذه الأيام.

يقوم المدير المالي بأهم وظائفه التي تنفرد بها الوظيفة المالية عن الإدارات الأخرى أو يكون دورها مميزا في رسم السياسة المالية المؤثرة على الجوانب الإنتاجية والتسويقية على المشروع بكامله.[1]

[1] سليمان أبو صبحا، مرجع سبق ذكره، ص 85.

أولا: موقع المدير المالي في الهيكل التنظيمي.

يتوقف موقع المدير المالي في الهيكل التنظيمي في حجم المشروع وشكله القانوني ففي المشاريع الصغيرة التي تتميز بالبساطة يكون المدير المالي هو نفسه مالك المشروع ومدير التسويق والإنتاج، ويعد بنفسه الموازنة النقدية للتعرف على حاجاته من المال، ومن ثم يقوم بترتيب الحصول على المال المطلوب، وكلما كبر حجم المشروع وتعقدت أعماله، كلما وجدت درجة تخصص الوظيفة المالية في ازدياد، ففي المشاريع المتوسطة نجد أن المسؤول الأول عن الوظيفة المالية هو مدير تنفيذي في المستوى الإداري الأول من الهيكل التنظيمي، وقد يتخذ المسؤول المالي الأول أحد التسميات الاتية:

1- مدير مالي (Financial Manager)؛
2- مدير التمويل (Director Finance)؛
3- نائب الرئيس للشؤون المالية (Vic-President in charge o Finance).

وفي جميع الأحوال يكون رئيسا للمراقب المالي وأمين الخزينة، ويكون مسؤولا أمام المدير العام وأمام مجلس الإدارة، ودوره في اتخاذ القرارات المالية يعتمد على قدرته العلمية والعملية ونوعية ملكية المشروع، أما في المشاريع الكبيرة يكون المسؤول المالي مديرا تنفيذيا في الإدارة العليا، ونائبا للرئيس للشؤون المالية، ويحمل إسمارئيسيا يكون مسؤولا أمام المدير العام ومجلس الإدارة، ويشارك في اتخاذ جميع القرارات الهامة مثل توزيع الأرباح، شراء الأصول، إضافة بنايات جديدة، بيع أصل وإصدار أسهم أو سندات.[1]

ثانيا: سلطات وصلاحيات المدير المالي.

يتمتع المدير المالي بالسلطات والصلاحيات اللازمة التي تمكنه من تحمل مسؤولية تنفيذ مهامه وذلك بمقتضى السياسة المالية وإجراءات العمل والموازنات التقديرية المعتمدة من مجلس الإدارة أو هيئة المديرين، ويحق له تفويض صلاحياته الخاصة بتنفيذ بعض المهام المسندة إليه، وذلك تبعا لمبادئ الإدارة العلمية وضمن السياسات والاجراءات المعتمدة،[2] لكن المدير المالي يبقى مسؤولا عن نتائج التنفيذ، وفي مايلي توضيح بعض الصلاحيات التي يتمتع بها المدير المالي:[3]

- المدير المالي عضو في كافة اللجان التي لها علاقة باستثمارات المؤسسة أو تمويلها؛
- الاشراف والرقابة على تنفيذ السياسة المالية المعتمدة في كافة نشاط المشروع؛

---

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35.
[2] سليمان أبو صبحا، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[3] عدنان تايه النعيمي وآخرون، المرجع نفسه، ص 36.

- دراسة وتحليل وتفسير النتائج المالية لاستفادة الإدارة منها في التعرف على النواحي الإيجابية والسلبية في أنشطة الأقسام والدوائر؛
- الإشراف على إعداد الحسابات الختامية للمشروع شهريا أو سنويا؛
- المدير المالي له صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف وترقية وإجازة وعزل موظفي المالية؛
- التوقيع على الشيكات وحوالات الدفع ورفض التوقيع إلا إذا كان لا يتماشى مع السياسات والإجراءات المالية المعتمدة؛
- يستطيع الاتصال مع أي مسؤول بالمؤسسة لمناقشة الأمور المالية التي تهم المؤسسة؛
- المدير المالي مسؤول عن جميع أموال المؤسسة من حيث الاستلام والحفاظ عليها والتأكد من أن صرفها يجري بموجب السياسات المالية والاجراءات المعتمدة؛
- تفويض رؤساء الأقسام التابعين له الصلاحيات اللازمة لانجاز عملهم بكفاءة؛

كما يتمتع المدير المالي بالسلطات التالية:[1]

- السلطة التنفيذية ويمارسها على موظفي دائرته؛
- السلطة الوظيفية ويمارسها على موظفين من خارج دائرته ولكنهم يقومون بأعمال لها علاقة بالإدارة المالية؛
- السلطة الاستشارية ويمارسها على زملائه في نفس المستوى الإداري أو رؤسائه عندما يطلب منه ذلك.

ثالثا: وظائف المدير المالي:

بالرجوع إلى القوائم المالية الأساسية للمشروع يمكن استخلاص ثلاث وظائف للمدير المالي وهي:[2]

1- **دراسة وتحليل البيانات المالية :** تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط بحيث يمكن استخلاصها لمعرفة جوانب القوة والضعف في المركز المالي للمشروع، وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب، لذلك فإن الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للمؤسسة.

2- **تحديد هيكل أصول المؤسسة:** يحدد المدير المالي نمط هيكل الأصول وأنواعها، ويعني ذلك تحديد كمية النقود المستثمرة في الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وبعد تحديد هيكل الأصول يحدد بقدر الإمكان الحجم الأمثل الاستثماري في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة، وأن يحدد أيضا ما هي الأصول الثابتة التي ينبغي

[1] سليمان أبو صبحا، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[2] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة : مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 23.

استخدامها، ومتى تصبح هذه الأخيرة متقادمة فنيا ومن ثم يتم استبدالها أو تطويرها، وبذلك يتضح أن مسألة هيكل الأصول ليس بالأمر السهل حيث يتطلب ذلك التعرف على العمليات الماضية وتفهم الأهداف طويلة الأجل.

3- تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: يوجد نوعين من القرارات الخاصة بالهيكل المالي، يتصل النوع الأول من القرارات بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل، ويعتبر ذلك من أهم القرارات المالية لما له من أثر على الربحية والسيولة العامة، أما النوع الثاني من القرارات ذات أهمية أيضا، حيث يدور حول تحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة، القروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل في وقت معين، فقد تفرض الظروف أنواع معينة من القرارات وقد يتطلب البعض منها تحليلا مستفيضا ودراسة معمقة للبدائل المتاحة والتكاليف والآثار المترتبة على كل منها في الأجل الطويل.

يتضح مما سبق أن الوظائف الأساسية للمدير المالي ذات علاقة بالمركز المالي للمؤسسة، فقيام المدير المالي بتحليل وتقييم الميزانية المالية فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للمؤسسة ككل ويمكنه ذلك من ضبط أو تنظيم العمليات المالية للمؤسسة والبحث عن المراكز التي تعتبر بؤرة للمشاكل وتقويمها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهتها، ففي تحليله لهيكل الأصول فهو يحدد الجانب الأيمن من الميزانية وبإقراره الهيكل المالي والتمويلي فهو يشكل الجانب الأيسر من الميزانية.

رابعا: أهداف المدير المالي.

يسعى المدير المالي إلى تحقيق أهداف المؤسسة المالية بدرجة أولى ومن ثم يتحقق هدف الملاك أو المساهمين من خلال زيادة عوائد أسهمهم وبالتالي تحقيق الأهداف الشخصية للمديرين.

1- أهداف الإدارة المالية: إن الهدف الأساسي للمشروع هو الحصول على أكبر عائد ممكن بالحدود الدنيا للمخاطرة، وقد ازداد دور الإدارة المالية في المساهمة في تحقيق هذا الهدف من استخدام أدواتها، ولذلك توسع دورها في التأثير على القرارات وخاصة ما يتعلق بتعظيم الأرباح، كونه مقياس مهم لفعالية القرارات المتخذة ولقياس كفاءة قدرة المشروع وخاصة من وجهة نظر مالكي المشروع الذين يطمحون للحصول على أكبر ربح يوزع عليهم، ولكنه يعد هدفا غير شامل من وجهة نظر المدراء الماليين لأنه قد لا يعبر بصورة واضحة عن زيادة ثروة المشروع وتعظيم قيمته، فمن الممكن أن تزيد أرباح المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة وتوظيف الفائض من الأموال في أذونات الخزينة، أو بسبب زيادة حجم المبيعات الآجلة الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي المبيعات.[1]

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 46.

2- أهداف المساهمين والدائنين: تؤثر قرارات الاستثمار للمؤسسة في درجة المخاطر المحيطة بتدفقات دخلها، فالمشروع الاستثماري المحفوف بمخاطر عالية ينفع المساهمين على حساب الدائنين والسبب في ذلك هو أن حاملي السندات يشترون مديونية المؤسسة بالسعر والعائد اللذين يعكسان في نظرهم نسبة ودرجة المخاطرة المحيطة في مشاريع استثمار المؤسسة، فإذا بدلت المؤسسة هذه المشاريع بمشاريع أخرى أكثر مخاطرة في المستقبل، فإن معدل العائد المطلوب من هذه السندات في السوق سيرتفع مسببا في ذلك انخفاضا في أسعارها الحالية في السوق، ولكن إذا حدث ونجحت المشاريع الأكثر مخاطرة في المستقبل فإن قيمة سنداتها وقيمة أسهمها ستكون أقل نسبيا.

إذا كان الهدف هو تحقيق أقصى قيمة إجمالية للمؤسسة، فإن قيمة أسهمها وسنداتها تزيد في الحد الأقصى أيضا، وعندما يحدد الهدف كتحديد الحد الأقصى لقيمة المؤسسة يفترض بأن الإدارة تتصرف كوكيل مسؤول وموثوق به للمساهمين وأصحاب السندات معا.[1]

3- أهداف المدراء مقابل أهداف المساهمين: يرى عدد من المختصين في مجال الإدارة المالية بأن المدراء يضعون أهدافهم ومصالحهم الخاصة قبل أهداف المساهمين الذين هم ملاك للمؤسسة، وحجتهم في ذلك أن المدراء يعرفون عن المؤسسة أكثر من المساهمين وبأنهم يتحكمون بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة وبالتالي يسيطرون على هذا المجلس الذي يفترض فيه ولو نظريا أنه يمثل المساهمين، وترى وجهة النظر هذه أن المدراء يهتمون بتوسيع وتضخيم المؤسسة لأن رواتبهم والتعويضات الأخرى لهم مرتبطة بحجم وكبر المؤسسة.

أما وجهة النظر الأخرى التي تتبنى مبدأ المصلحة القصوى للمساهمين ترى بأن المدراء يعملون لصالح المساهمين وأن المكافآت التشجيعية التي تدفعها المؤسسة لهم تعتمد على الأرباح التي يحققونها لها، وأن حقوقهم الامتيازية لشراء أسهم المؤسسة مرتبطة بمدى ارتفاع قيمة الأسهم العادية في السوق المالية، كما أن السلطة النهائية لعزل وتغيير المدراء هي بيد المساهمين، وبمجرد التهديد باستخدام هذه السلطة يكفي لإبقاء المدراء مخلصين لمصالح الملاك.[2]

[1] محمد علي ابراهيم العمري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 34.
[2] المرجع نفسه، ص 33.

خلاصة الفصل:

لقد جاء هذا الفصل ليلقي الضوء على مضمون ومفاهيم وتطور كل من الإستراتيجية بصفة عامة والاستراتيجية المالية صفة خاصة، غير أن هذا التطور جعل المؤسسة تسعى إلى تعزيز مكانتها بمواجهة مجموعة من التحديات التي أهمها البحث عن مصادر تمويل، لذلك جاءت الإدارة المالية لدراسة الخيارين إما التمويل بالاقتراض أو التمويل الممتلك الذي يعتبر من أهم القرارات المالية ذات الصلة بهدف المؤسسة الرئيسي، ولقد اعتمدت المؤسسة على التعامل مع العناصر المتغيرة للمحيط (الاقتصادية، القانونية، السياسية،...) ما يقتضي على المؤسسة التحلي باليقظة الإستراتيجية التي تقتضي بدورها توفر المعلومات الإستراتيجية، وعليه فإن تحديد الإستراتيجية ينبثق من رؤية استراتيجية، بالتالي تعتمد المؤسسة على العديد من القرارات في سبيل اختيار الإستراتيجية المناسبة لها من بينها القرارات المالية نظرا لما يحوزه الجانب المالي من أهمية داخل المؤسسة، يجعلنا نسعى لاكتشاف العلاقة بينه وبين الجانب الاستراتيجي الذي هو إحدى أسس النهوض بالمؤسسة في عصر تسوده المنافس ة، وتسعى فيه المؤسسة لزيادة حصتها من السوق.

الفصل الثالث

تأثير سياستي الاقتراض وتوزيع الأرباح على المحاسبة الابداعية

الفصل الثالث: تأثير سياستي الاقتراض وتوزيعات الارباح على المحاسبة الابداعية

تعتبر كل من سياستي توزيعات الأرباح والاقتراض من أهم القضايا التي نوقشت في الاستراتيجية المالية، ذلك لأن الأرباح تمثل مدفوعات نقدية كبيرة من المؤسسات، وهي تعتبر من القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة وتحدد بذلك الجزء من الأرباح الذي يوزع على المساهمين، أما القروض فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول بالنسبة للبنوك كما أنها تمثل جزء كبير بالنسبة لميزانية المؤسسة في جانب الخصوم، لذى يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر،

وتؤدى المحاسبة الابداعية إلى التقييم الخاطئ لقيم الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، حيث أن الإدارة في أي مؤسسة يكون لديها رغبة أكيدة في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعظيم القيمة الذاتية لها سواء لدى المستثمرين أو لتدعيم موقفها التفاوضي لتحقيق شروط الاقتراض، ولذلك فإنها تستخدم كافة الوسائل والأساليب التي تساعدها في تحقيق هذه الرغبة، ومن ثم فإنها سوف تستخدم إستراتيجية محاسبية تساعدها في إظهار رقم الدخل المعلن عنه بصورة تبدو طبيعية ومحاولة تقريب رقم الدخل المعلن مع رقم الدخل المستهدف وهذا يساعد في التأثير مستخدمي البيانات المالية لهاته المؤسسات. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

- المبحث الأول: سياسة توزيع الإرباح.

- المبحث الثاني: سياسة الاقتراض والعوامل المؤثرة في تحديدها.

المبحث الأول: سياسة توزيع الارباح

إن المستثمرين يقومون بشراء الأسهم للحصول على توزيعات وأرباح رأسمالية محتملة، فالشركات تشارك المستثمرين في الأرباح التي تحققها من خلال التوزيعات النقدية أو إعادة استثمار الأرباح، كما تجذب سياسة التوزيعات التى تعلنها الشركة الجمهور للاكتتاب في أسهمها، وعادة ما توجد علاقة بين الأرباح والتوزيعات حيث تؤدى زيادة الأرباح الى زيادة التوزيعات، وفي بعض الأحيان تفوق الزيادة في التوزيعات الزيادة في الأرباح حيث تميل هذه الشركات الى الحفاظ على مستوى معين من التوزيعات حتى لو حدث انخفاض في الربح.

المطلب الأول: نظرية توزيع الأرباح على المساهمين

تؤثر سياسة توزيع الأرباح على سعر السهم السوقي فنحن نعلم أن قيمة السهم تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة بسعر خصم والذي يمثل كلفة رأس المال

$P_0=D/K-g$

- P_0: قيمة السهم،
- D: الأرباح الموزعة،
- K: سعر الخصم،
- g: معدل النمو

حيث يلاحظ بأن المؤسسة تستطيع زيادة قيمة السهم من خلال رفع قيمة البسط والذي يمثل قيمة الأرباح الموزعة للسهم الواحد، ولكن فإن زيادة قيمة الأرباح يعني أن المؤسسة ستقوم بتوزيع نسبة عالية من الأرباح على المساهمين وعدم الاحتفاظ أو الاحتفاظ بنسبة قليلة من الأرباح وهو ما سيؤدي إلى حرمان المؤسسة من استثمار المزيد من الأموال لأغراض التوسع ورفع القدرة الانتاجية لها وبالتالي يؤدي إلى تقليل معدل النمو فيها، ومنه فالسياسة المثلى لتوزيع الأرباح هي السياسة التي تضع توازنا بين التوزيعات الحالية والتوقعات المستقبلية لتعظيم قيمة السهم في السوق.

تعتمد نظرية الأرباح الموزعة على أن المساهمين يفضلون أن تقوم المؤسسة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها في المؤسسة إذا كان العائد على استثماراتها يزيد على العائد الذي يستطيع المساهم تحقيقه من خلال اعادة استثمار الأرباح الموزعة في أدوات الاستثمار من ذات فئة خطر الاستثمار في أسهم المؤسسة.[1]

[1] محمد قاسم خصاونة، أساسيات الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 208.

أولا: سياسة توزيعات الأرباح على أرض الواقع

يوجد العديد من الادلة ومن خلال الدراسات الاختبارية التي تشير بأن المؤسسات تميل في الواقع نحو اتباع سياسة أرباح موزعة مستقرة، وتتمثل هذه السياسة في أن تقوم المؤسسة بدفع أرباح موزعة ذات قيمة مستقرة بالدينار، وتسمح لمعدل توزيع الأرباح بالتقلب تبعا لتغير أرباح المؤسسة، إن سياسة توزيع الأرباح المستقرة تعني أن المؤسسة لن تلجأ إلى زيادة الأرباح الموزعة على المساهمين كلما زادت أرباحها، لأن هذا يعني التزام ضمني من ادارة المؤسسة بالمحافضة على هذا المستوى الاعلى من الأرباح الموزعة الذي قد لاتبرره احتمالات انخفاض أرباح المؤسسة مستقبلا، إن سياسة توزيع الأرباح المستقرة تعني أن المؤسسة لن تخفض الأرباح الموزعة كلما انخفضت الارباح، فالمؤسسة قد تنخفض أرباحها في سنة ما وقد تحقق خسارة في إحدى السنوات ومع ذلك توزع المؤسسة نسب من الأرباح على مساهميها، وتتبع المؤسسات سياسة توزيع أرباح مستقرة لأن المساهمين يفضلون ذلك، وبالتالي فإن لهذه السياسة تأثير إيجابي على سعر سهم المؤسسة، أما لماذا يفضل المستثمرون والمساهمون المؤسسات التي توزع أرباح مستقرة فيعود إلى عدة أسباب منها اعتقاد المستثمرين أن المؤسسات التي توزع أرباح مستقرة أقل خطورة من المؤسسات التي تشهد تقلبات في الأرباح الموزعة فهم على استعداد للقبول بعائد أقل على الاستثمارات في سهم يوزع أرباح مستقرة من العائد المطلوب على الاستثمار في سهم تتقلب الأرباح الموزعة عليه بحدة.[1]

ثانيا: العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح

تتأثر المؤسسات بمجموعة من العوامل التي تحدد سياسة توزيع الأرباح، وتشمل هذه العوامل كل من القيود القانونية، والقيود التعاقدية وغيرها، وفيما يلي شرح مختصر لهذه العوامل:

1- **القيود القانونية:** توجود قيود قانونية تحد على المؤسسة من قدرتها على توزيع الأرباح، وتنقسم هذه القيود عادة إلى قسمين:

أ- قيود عامة يفرضها القانون على جميع المؤسسات، مثل وجود احتياطي قانوني كنسبة معينة من الربح يجب احتجازها، أو عدم جواز توزيع أرباح إذا كانت المطلوبات أكثر من الموجودات، أو إذا كانت قيمة التوزيعات أكبر من قيمة الأرباح المحتجزة في الميزانية العمومية؛

ب- قيود يفرضها الدائنون أو حملة الأسهم الممتازة على إدارة المؤسسة كشرط لمنح القرض، مثل عدم جواز توزيعات الأرباح إلا بعد تسديد الديون، أو عدم جواز توزيع الأرباح على حملة الأسهم العادية إذا لم يتم

[1] محمد قاسم خصاونة، أساسيات الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 209.

دفع توزيعات أرباح الأسهم الممتازة في أي سنة من السنوات، أو ضرورة وجود حد أدنى من رأس المال العامل قبل توزيه أية أرباح على المساهمين.[1]

2- **القيود التعاقدية:** إن قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح تقيدها الشروط التعاقدية بين المؤسسة والمؤسسات المقرضة من خلال شروط العقد، فعلى سبيل المثال تمنع بعض الاتفاقيات التعاقدية المؤسسة المقترضة من توزيع الأرباح النقدية إلا بعد تحقيق مستوى أرباح معين، أو قد يتم تحديد مبالغ محددة يسمح بتوزيعها أو قد تكون الأرباح خاضعة لنسبة محددة وليس مبالغ من الارباح، ومن الطبيعي أن يكون الهدف الاساسي من القيود القانونية هو حماية المقرضين وعدم إضعاف قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الماليةتجاههم.[2]

3- **إعتبارات (مطالب) المالكين:** يجب أن تضع المؤسسة في حسابها أن تصب سياسة توزيع الأرباح في صالح المالكين، ومن ضمن الاعتبارات التي تقوم المؤسسات بتحليلها هي الوضع الضريبي للمالكين، فإذا كان غالبية المالكين وحملة الأسهم من أصحاب المداخيل العالية (يخضعون لمعدلات ضريبية مرتفعة)، فإنه من المحتمل أن تراعي سياسة توزيع الأرباح ذلك وتقلل من نسبة توزيع الأرباح بحيث يتم تأجيل المحاسبة الضريبية لحملة الأسهم لهذه الأرباح لحين بيعها، والعكس صحيح فيما لو كان غالبية حملة الأسهم من أصحاب المداخيل المتدنية، فإن المؤسسة سوف تسعى لزيادة نسبة توزيع الارباح.

ومن الاعتبارات الاخرى المتعلقة بالمالكين، هو مدى توفر الفرص الاستثمارية، فالمؤسسة يجب أن لا تحتفظ بالأرباح وتوضيفها في الاستثمارات إذا كان من المتوقع أن تحقق معدلات عائد أقل مما يمكن أن يحققه المالكون أنفسهم بجهودهم الذاتية وبنفس مستويات المخاطرة، فعلى سبيل المثال، إذا بينت الدراسات أن المالكين لديهم فرص استثمارية خارج المؤسسة وذات معدلات عائد متوقعة جيدة، فإن المؤسسة عليها أن ترفع من نسبة توزيع الارباح، أما إذا لم تكن أمام المالكين فرص استثمارية وبدائل لاستثمار الارباحالموزعة فيكون من مصلحتهم أن تقرر المؤسسة عدم توزيع الأرباح أو توزيع نسبة بسيطة من تلك الارباح.[3]

4- **وجود مصادر تمويل بديلة:** تواجه المؤسسة بديلين اثنين فيما يتعلق بالتوزيعات، البديل الأول هو أن تحجز جزء من الأرباح لإعادة استثمارها، وفي هذه الحالة فإن التوزيعات تصبح قليلة أو معدومة، والبديل الثاني هو توزيع جزء كبير من الأرباح على المساهمين واصدار أوراق مالية على شكل سندات أو أسهم جديدة لتمويل استثماراتها، ولا يبدو هذا البديل الاخير مقبولا لدى معظم المؤسسات خاصة الصغيرة منها أو الحديثة

---

[1] فايز أحمد تيم، مرجع سبق ذكره، ص 266.
[2] أسعد حميد العلي، الادارة المالية: الاسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010، ص 373.
[3] المرجه نفسه، ص 374.

حيث أن قدرة هذه المؤسسات على التمويل عبر هذه القنوات محدودة، ولذلك فإن من الطبيعي أن تعتمد على مصادر التمويل الداخلية، خاصة عن طريق احتجاز الأرباح، ولذلك فإن نسبة توزيعات الأرباح في هذه المؤسسات تكون في العادة أقل بكثير من مثيلاتها في المؤسسات الكبرى أو المؤسسات ذات المركز المالي الجيد.[1]

ثالثا: سياسة توزيع الأرباح على المساهمين

تتعلق سياسة توزيع الأرباح بقرار تقسيم أرباح المؤسسة الصافية بين أرباح موزعة على المساهمين وأرباح محتجزة، والمفاضلة بين هذين الاختيارين أو الموازنة بينهما يعد من أهم القرارات التمويلية في المؤسسة، فقرار توزيع الجزء الأكبر من الأرباح يتطلب توافر السيولة الكافية لذلك، وهو يعني أنه ليس لدى الإدارة فرص للاستثمار في المستقبل، أما احتجاز الجزء الأكبر من الأرباح فيعطي مؤشرا على أن هناك استثمارات وفرص لنمو المؤسسة مستقبلا وهناك مجموعة من الأنماط لسياسة توزيع الأرباح التي يمكن للمؤسسة أن تتبعها، أولها اتباع سياسة توزيع نسبة ثابتة من الأرباح القابلة للتوزيع، بحيث تحقق هذه السياسة الاستمرارية في التوزيعات ولكنها متقلبة من فترة لأخرى تبعا لحجم الأرباح، أما الانتظام في التوزيعات، فيحققها اتباع المؤسسة لسياسة توزيع أرباح منتظمة بغض النظر عن حجم الأرباح المتحققة، أو قد تلجأ المؤسسة إلى اتباع سياسة توزيع الأرباح المتبقية اذا كانت تعتمد على الأرباح المحتجزة في تمويل استثماراتها، وتوزع ما تبقى من الأرباح.[2]

المطلب الثاني: نظريات ونماذج سياسة توزيع الأرباح.

تعرض العديد من النظريات والنماذج التى ناقشت وفسرت شكل العلاقة بين توزيعات الأرباح وبين القيمة السوقية للمؤسسة وللسهم الواحد وبالتالي تعظيم ثروة الملاك، وفي ما يلي عرض لبعض النظريات والنماذج التي ناقشت ذلك.

أولا: نظريات سياسة توزيع الأرباح.

قبل التطرق الى النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح وأثرها على قيمة المؤسسة يجدر بنا التطرق الى ماهية ومضمون سياسة توزيع الإرباح، حيث تتمثل سياسات التوزيع في قرار المؤسسة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين إحتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة إستثمارها، لتشكل أحد المصادر التمويلية الهامة التي تعرف بالتمويل الذاتي، وبذلك نجد أن هذا القرار بشأن توزيع الأرباح، علاوة على إمكانية تأثيره

[1] فايز أحمد تيم، مبادئ الادارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 265.
[2] علام محمد موسى حمدان، العلاقة بين حوكمة المؤسسات وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأدرنية في إدارة الأعمال المجلّد 10، العدد 1، 2014، ص64.

على قيمة المؤسسة، له تأثير على حجم تمويل مهم بالمؤسسة ذو تكلفة قليلة بالمقارنة بالمصادر الأخرى (الإستدانة أو زيادة رأس المال)، مما يجعل القرارات بشأن توزيع الأرباح من القرارات المالية الهامة التي لا تقل أهمية عن قراري الإستثمار والتمويل والتي نجدها قد أخذت قسطا وافرا من الدراسات في النظرية المالية خاصة في شقها الحديث، لذلك فقد حظيت بنظريات تحاول تفسيرهاتندرج في ما يعرف في الأدبيات المالية بنظرية توزيع الأرباحLa Théorie de dividende.[1]

1 - **نظرية حيادية سياسة توزيع الأرباح:** من أهم أنصار هذه النظرية هما Modigliani et Miller سنة 1961 اللذان أوضحا أن قيمة المؤسسة تتوقف على مدى الاستخدام الأمثل للموارد المختلفة المتاحة وليس الكيفية التي يتم من خلالها التعامل مع الأرباح وأكدا أن كفاءة الاستثمارات هي المحدد الرئيسي لثروة المساهمين (قيمة المؤسسة).

وأن قيمة المؤسسة تتحدد بقوة ربحهاالأساسية ومخاطرة أعمالها فقط، فاستنتج Modigliani et Miller العلاقة الموالية: $N_a P_0 = \frac{(n_a+n_b)\,p_1 - I+B}{1+Ke}$

حيث:

- Po وP1 سعر السهم الحالي والمستقبلي على التوالي؛

- Ke تمثل تكلفة الأموال الذاتية؛

- Na وNb تمثل عدد الأسهم القديمة والجديدة على التوالي؛

- I يمثل مبلغ الاستثماروBيمثل الأرباح الصافية للسنة

يظهر من خلال هذه العلاقة أن القيمة الجديدة للأسهم القديمة هي عبارة عن القيمة الحالية لقيمة الأسهم القديمة وقيمة الأسهم الجديدة مضاف إليها القيمة الحالية للأرباح ومطروح منها القيمة الحالية لمبلغ الاستثمار. ففي هذه العلاقة هناك غياب لتأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة السهم وبالتالي فإن الأسهم مستقلة عن سياسة توزيع الأرباح، وما هو محقق في فترة فهو كذلك بالنسبة لجميع الفترات، يتضح مما سبق أن سياسة توزيع الأرباح أو نوعية التمويل ليست هي المؤثرة على ثروة المساهم وإنما مدى كفاءة المسير في اختيار الاستثمارات المربحة والمثلى.[2]

[1] بريش عبد القادر، بدروني عيسى، مرجع سق ذكره. ص 13.
[2] المرجع نفسه، ص 13.

2- **نظرية العصفور في اليد The Bird In The Hand Theory:** ترى هذه النظرية أن المساهم يميز بين العائد الذي يحصل عليه من توزيعات الارباح، والعائد الذي يحصل عليه من ارتفاع القيمة السوقية للسهم (الأرباح الرأسمالية)، وأن درجة التأكد في الحالة الأولى أكبر منها في الحالة الثانية، وبعبارة أخرى فإن درجة المخاطرة في الحالة الاولى أقل منها في الحالة الثانية، ويترتب على ذلك أن معدل العائد المطلوب في حالة التوزيعات أقل منه في حالة الأرباح الرأسمالية، تسمى هذه النظرية (نظرية العصفور في اليد: The Bird In The Hand Theory)، أي أن توزيعات الأرباح حسب هذه النظرية هي عائد مؤكد للمساهم أي أنها أفضل من الأرباح الرأسمالية لان هذه غير مؤكدة، وقدلا يحصل عليها المساهم أبدا.

قد يبدو صحيحا أن حصول المستثمر عل توزيعات الأرباح يمثل إحلالا لعائد شبه مؤكد على شكل توزيعات، محل عائد غير مؤكد يتمثل في الأرباح الرأسمالية، ولكن من غير الصحيح أن لسياسة توزيع الأرباح أثر في تخفيض المخاطرة التي يتعرض لها المساهم، وأن ذلك هو الهدف الرئيسي للمستثمر، فلو كتن ذلك صحيحا، لكان الأولى بالمستثمر إيداع أمواله بالبنك بدلا من شرا الأسهم يالدرجة الاولى.[1]

3- **نظرية التفضيل الضريبي:** وفقا لهذه النظرية والتي تستند على أن الاختلاف في معدل الضريبة على كل من الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية يلعب دورا جوهريا في تفضيل المساهمين لتوزيع الأرباح أو احتجاز الأرباح، فمن الممكن أن تخضع الأرباح الموزعة لمعدل ضريبة أعلى من المعدل الذي تخضع له الأرباح الرأسمالية التي تنجم عن بيع السهم، ولذلك من المتوقع أن يقوم المستثمر الذي يقع دخله ضمن شريحة ضريبة عالية بتفضيل احتجاز الأرباح بدلا من توزيعها، حيث أنه يترتب على احتجاز الأرباح زيادة في القيمة السوقية للسهم العادي، وبالتالي تحقيق أرباح رأسمالية لأن معدل الضريبةعلى تلك الأرباح يقل عن معدل الضريبة على توزيعات الأرباح، إذ يتم استبدال العوائد ذات الضريبة الأعلى بالعوائد الرأسمالية ذات الضريبة الأقل.

ثانيا: نماذج سياسة توزيع الأرباح

لقد تم وضع عدة نماذج لتفسير سياسات توزيعات أرباح السهم في المؤسسة، حيث تطرقت هذه النماذج في مجملها إلى أهم العوامل التي يمكن أن تكون لها علاقة مع توزيعات أرباح السهم، كما اعتمدت هذه النماذج على عدة فرضيات للوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومنها:

1- **نموذج لينتر Lintner 1956** : من خلال عدة ملاحظاته لتوزيعات أرباح السهم، توصل لينتر إلى أن المسيرين يفضلون ثبات توزيعات أرباح السهم، ولا يتم تغييرها إلا إذا كان من الضروري القيام بذلك، كما

[1] فايز أحمد تيم، مبادئ الادارة المالية، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 276.

توصل كذلك إلى أن أرباح المؤسسة تعتبر محددا رئيسيا لأرباح السهم، ويقوم المسير بالتعديل الجزئي لأرباح السهم تماشيا مع أرباح المؤسسةوأرباح السهم السابقة، كما تبينه العلاقة الموالية:

$$Dt - Dt-1 = a + c\,(dBt - Dt-1)$$

حيث:

- Dt وDt_{-1} هي قيمة أرباح السهم للسنة والسنة الماضية على التوالي
- d معدل توزيعها،
- Bt فهي النتيجة الصافية للسنة
- a وc هي ثوابت موجبة.

ولقد تم اختبار نموذج لينتنر1956 Lintner في العديد من الدراسات، وكلها خلصت إلى واقعية النموذج، وعلى سبيل المثال فاما وبابياك 1968 Fama and Babiak الذين قاما بدراسة على عينة من المؤسسات 392 مؤسسة بين سنة 1946 و1964، وكانت النتيجة موافقة لنموذج لينتنرLintner1956.

إن محاولة فهم اللغز الخاص بتوزيع أرباح السهم هو فهم قرارات التسيير التي من شأنها أن تؤثر في محددات تغير سياسة توزيع الأرباح، فحسب لينتر 1956 Lintner الذي قام بسلسلة من المقابلات مع مسيري 28 مؤسسة صناعية أمريكية، أين تتبع توزيع أرباحها لمدة 7 سنوات من 1947 إلى 1953 وتوصل إلى أن المؤسسات تحدد سياسة توزيع أرباحها تبعا لأرباحها الجارية ونسبة التوزيعات المستهدفة، كما وجد أن المؤسسات تقوم بتعديل نسب توزيع أرباحها طبقا لهذه النسبة، وأن هذه النسب المستهدفة تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى.[1]

2- **نموذج جوردون Gorden 1959**: يمثل نموذج جورن واحد من أكثر النماذج التي قدمت تفسيرا لسياسة توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة، وقد بنى جوردن نموذجه على مجموعة من الفرضيات، ووفقا لفرضياته سمي بنظرية العصفور في اليد، وهو من النماذج المهمة التي ناقشت توزيعات الأرباح وأكدت أثرها في القيمة السوقية للسهم، فالمستثمرون يكرهون المخاطرة ويتصفون بالرشد والعقلانية، ولقد اعتمد جوردون في نظريته على نموذج لتوزيعات الأرباح والذي يؤكد أن القيمة السوقية للسهم تساوي القيمة الحالية لتوزيعات أرباح السهم المتوقعة بالنسبة إلى معدل نمو ثابت والعلاقة التالية توضح هذا النموذج:

$P = \frac{D}{Ke-g}$ حيث

[1] بريش عبد القادر، بدروني عيسى، مرجع سق ذكره. ص 17.

- P سعر السهم المتوقع،
- D أرباح السهم المتوقع توزيعها،
- Ke تكلفة الأموالالذاتية
- g معدل النمو في أرباح المؤسسة.

وحسب جوردون فإنه يصبح من غير الملائم إفتراض ثبات سعر الخصم (تكلفة الأموال)، فالواقع يشير إلى أنه بين درجة عدم التأكد والنتيجة لأن المستثمر يتجنب المخاطر فسوف يطلب معدل عائد أعلى كلما زادت درجة عدم التأكد، وبمعنى أخر فإن معدل الخصم الملائم سوف يزداد كلما زادت نسبة الأرباح المحتجزة.[1]

3- نموذج ولتر **Wolter1962 :** يعد نموذج والتر من بين النماذج النظرية التي ناقشت العلاقة بين توزيع أرباح السهم والقيمةالسوقية لأسهم المؤسسات، حيث توصل إلى أن سياسة توزيع أرباح السهم سوف تؤثر على القيمة السوقية للسهم والتي هي عبارة عن مجموع القيمة الحالية لتوزيع أرباح السهم والقيمة الحالية للأرباح الرأسمالية كما يلي: $P = \frac{D+[R(B-D)]/Ke}{Ke}$

حيث:

- Pهو السعر السوقي للسهم،
- D التوزيع السنوي لأرباح السهم،
- R معدل العائد المتوقع على الاستثمار
- Ke معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين،
- B نصيب السهم من الربح الإجمالي للمؤسسة للسنة.

يتضح من العلاقة أعلاه أنه عندما يكون معدل العائد المتوقع على الاستثمار أكبر من معدل العائد المطلوب فإن زيادة حجزالأرباح لها أثر إيجابي على القيمة السوقية للسهم، وعندما يكون العكس فإن توزيع الأرباح هو الأمثل لتعظيم سعر السهم، وفي حالة التساوي فكلا السياستين لا يكن لهما أي أثر على القيمة السوقية للسهم (حيادية سياسة توزيع الأرباح).[2]

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية:مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 368.
[2] بريش عبد القادر، بدروني عيسى، مرجع سق ذكره، ص 18.

وبالنظر إلى نماذج توزيع الأرباح السابقة سنجد أنها بنيت على فرضيات قامت بالأخذ بعوامل معينة وأهملت عوامل أخرى، وهذه العوامل تختلف باختلاف المستثمرين نتيجة اختلاف المجتمع الذي يعيشون فيه، ومدى توافر المعلومات المتاحة في الأسواق المالية ومدى كفائتها، وأيضا رغبات المستثمرين واحتياجاتهم من الممكن أن تتغير من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك فإن هذه النماذج لايمكن اعتبارها أنها تتمتع بدقة عالية.

المطلب الثالث: تأثير سياسة توزيع الأرباح على المحاسبة الابداعية

ينظر المستثمرون إلى سياسة التوزيع على أنها مؤشر للنجاح الذي تحققه المؤسسة، حيث تترك زيادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من سنة لأخرى انطباعا ايجابيا لدى المتعاملين في سوق رأس المال عن فاعلية أداء المؤسسة،

أولا: أثر حوكمة المؤسسات على التوزيعات النقدية.

وفقا للإطار العام لنظرية الوكالة، فإن هناك صلة مباشرةبين حوكمة المؤسسات وسياسة توزيع الأرباح، إذ تحقق حوكمة المؤسسات التوازن بين مصالح حملة الأسهم والمديرين، ومن ثم تحد من مشكلات الوكالة، وعليه، فإن المؤسسات ذات الحاكمية الجيدة لابد من أن يقل فيها تضارب المصالح بين حملة الأسهم والمديرين، وكنتيجة نهائية فإن حوكمة المؤسسات لا بد أن يكون لها دور في سياسة توزيع الأرباح.

بحثت عدة دراسات السابقة، مثل دراسة: Jiraporn et al, 2010، Adjaoud and Ben-Amar, 2011، Renneboog and Szilagyi, 2006، La Porta et al, 2000، Michaely and Roberts, 2006 في فرضيتين مفسرتين للعلاقة بين حوكمة المؤسسات وسياسة توزيع الأرباح، الأولى تنادي بوجود علاقة طردية بين جودةحوكمة المؤسسات وتوزيعات الأرباح، والثانية تؤكد وجودعلاقة عكسية بينهما:

تستند الفرضية الأولى الى فرضية التدفق النقدي الحرFree cash flowhypothesis، ووفقا لهذه الفرضية، فإن المديرين في المؤسسات ذات حوكمة المؤسسات المنخفضة يميلون الى الاحتفاظ بالنقدية من غير توزيعها من أجل استغلالها في تحقيق مصالحهم الشخصية من خلال توزيعها كعلاوات أو الدخول بصفقات تعود بالنفع الشخصي عليهم من غير اعتبار لمصالح حملة الأسهم. في المقابل، فإن المؤسسات التي تتمتع بحوكمة جيدة لا يستطيع مديروها استغلال التدفقات النقدية الحرة في تحقيق مصالحهم الشخصية، وانما يتم توزيعها على حملة الأسهم. أي بمعنى آخر، إن هناك علاقة طردية بين جودة حوكمة المؤسسات وتوزيعات الأرباح، ويمكن التعبير عنها بـ "توجد علاقة طردية بين جودة حوكمة المؤسسات وتوزيعات الأرباح".

أثبتت الاختبارات التجريبية أن المؤسسات ذات الحوكمة المرتفعة تدفع توزيعات أرباح أكبر لمساهميها، فقد بين Renneboog and Szilagyi, 2006 أن المؤسسات ذات الحوكمة القوية تدفع ارباحا اعلى لمساهميها، واستنتج كل من Michaely and Roberts, 2006 أن المؤسسات ذات الحوكمة المرتفعة تشجع على القيام بتوزيعات أرباح أعلى وأكثر ثباتا.[1]

أما الفرضية الثانية فهي تقوم على أن سياسة توزيع الأرباح هي واحدة من آليات النزاع بين حملة الأسهم والمديرين، وحسب وجهة نظر مؤيدي هذه الفرضية، فإن سياسة توزيع الأرباح وتخفيض تكلفة الوكالة تستندان بشكل كبير على تقييدات أعمال الادارة restriction on managerial actions، ففي وضع تنعدم فيه الرقابة الفعالة على أعمال الإدارة سوف يعمل المديرون على استغلال النقدية في استثمارات غير كفؤة، أو استخدامها كتوزيعات أرباح، بينما في المؤسسات ذات الحوكمة المرتفعة تزداد فيها رقابة تصرفات الإدارة ومن ثم تستخدم التدفقات النقدية في مشروعات ذات كفاءة مما يقلل من فرصة توزيعها على المساهمين، أو بعبارة أخرى، فإن هناك علاقة عكسية بين جودة حوكمة المؤسسات وتوزيعات الأرباح. ويمكن التعبير عن هذه الفرضية كما يأتي: "توجد علاقة عكسية بين جودةحوكمة المؤسسات وتوزيعات الأرباح".

توصل كل La Porta et al, 2000 ،Adjaoud and Ben-Amar, 2011 من أن المؤسسات التي تقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها تعكس مستوى منخفضا من الحوكمة في هذه المؤسسات فارتفاع مستوى حوكمة المؤسسات يعد بديلا عن سياسة توزيع الأرباح، حيث إن المؤسسات التي تتمتع بحوكمة مؤسسات جيدة تنخفض فيها تكلفة الوكالة وانفصال الادارة عن الملكية؛ ومن ثم تنعدم الحاجة إلى استخدام أداة توزيع الأرباح لتخفيف النزاعات بين الملاك والمدراء.[2]

ثانيا: أثر جودة الأرباح على التوزيعات النقدية

ينظر إلى التوزيعات على أنها مصدر للمعلومات عن كفاءة الإدارة في تسيير نشاط المؤسسة، فحملة الأسهم لاتتاح لهم في الواقع فرصة متابعة النشاط الفعلي للمؤسسة، ومن ثم فإنهم يرون أن سياسة توزيع الأرباح مؤشر للنجاح المؤسسة، ويعطى ارتفاع توزيعات الأرباح المستثمر إشارة موجبة لارتفاع الأرباح المستقبلية للمؤسسة والتي تؤدي إلى الزيادة في سعر السهم، وبالعكس فإن الانخفاض في دفع التوزيعات ينظر إليه كإشارة سالبة حول دلائل الانخفاض في الأرباح المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض سعر السهم، ويعتبر ربح المؤسسة من المحددات الأساسية لسعر السهم، لذلك ينصح المحلل المالي بشراء الأسهم التي يتوقع

[1] علام محمد موسى حمدان، مرجع سبق ذكره، ص68.
[2] علام محمد موسى حمدان، مرجع سبق ذكره، ص68. 69.

زيادة أرباحها كما ينصح ببيع الأسهم التي يتوقع اتجاه أرباحها إلى الانخفاض، ومع هذا فقد يتضح في الأجل القصير عدم وجود ارتباط بين أسعار الأسهم والربح، فقد تتجه الأسعار في اتجاه عكسي للربح أو قد تتزايد بنسبة صغيرة بالمقارنة بنسبة الزيادة في الربح؛ ويمكن تفسير هذه التحركات من خلال نظرية الثقة حيث يتضح أن سعر السهم يتوقف على درجة ثقة المستثمر في الأوراق المالية أكثر من الاعتماد على الربح، أي أن درجة الثقة أوعدم الثقة في السهم قد تدفع سعر السهم إلى الزيادة أو الانخفاض.

وقد تلجأ إدارة المؤسسة لممارسة المحاسبة الإبداعية والتلاعب فيها لاظهار الأرباح بأنها أكثر استقرارا وثباتا، مما يعطي انطباعا عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وبالتالي ينتج عنها ارتفاع في أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في المؤسسة وتنبع اهمية جودة الأرباح في أن المستثمر يعتمد في قراراته على دلالة وتوقيت وشفافية القوائم المالية، فاذا لم تقم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى للمستثمر فيما يخص ما كانت عليه وما هي عليه الآن وما سوف تصبح في المستقبل سوف ينتج عن ذلك تضليل المستثمر، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية في أسواق رأس المال.[1]

وهناك العديد من الدراسات التي قامت بداسة العلاقة بين المحاسبة الابداعية (إدارة الإرباح) وتوزيعات الأرباح فمنهم من توصل إلى انه لايوجد تأثير بين سياسة توزيعات الأرباح والمحاسبة الابداعية، وهناك من توصل إلى أنه يوجد تأثير بينهما، بمعنى أن سياسة توزيعات الأرباح لا تتأثر بممارسات المحاسبة الإبداعية، فالمؤسسات التي تمارس المحاسبة الإبداعية وتظهر أرباحا مرتفعة لا يقابلها تدفقات نقدية فعلية تنأى بنفسها عن توزيعات الأرباح، وذلك لعدم توافر السيولة الكافية لديها من جهة، ولضمان عدم تعرضها إلى أزمات مالية جراء توزيع أرباح وهمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Syed et al, 2010) التي لم تجد تأثيرا للمحاسبة الإبداعية في سياسة توزيع الأرباح لبلدين هما: الصين والباكستان، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Hamdan, 2010) التي وجدت علاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية الموجبة وتوزيعات الأرباح في المؤسسات الصناعية المدرجة فيسوق دبي للأوراق المالية، فالإدارة في هذه المؤسسات لم تستطع المواءمة بين المحاسبة الإبداعية لتحقيق مصالحها الشخصية، وأهم قراراتها المالية سياسة توزيع لأرباح، ومن ثم فإنها قد تكون عرضة لأزمات مالية حادة جراء القيام بتوزيعات لأرباح وهمية لم يقابلها تدفقات نقدية حقيقية.[2]

---

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في المؤسسات الصناعيةالمساهمة المصرية، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجّلد 8، العدد 4، 2012، ص 746.

[2] علام محمد موسى حمدان، مرجع سبق ذكره، ص66.

أما بالنسبة لاتجاه العلاقة بين توزيعات الأرباح والمستحقات الاختيارية، فقد دراسة (Savov, 2006) توصلت إلى وجود علاقة سلبية بينهما، أي أن المؤسسات التي تمارس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل كبير تعاني من مشاكل في التدفقات النقدية، مما ينعكس بالتالي على انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة.[1]

وفي دراسة: "Ali EsmaeilzadehMoghri" و"Saleh SamakoshGalogah" لوحظ أن موضوع سياسة توزيع الأرباح يعد من المواضيع الأكثر إثارة للجدل في العلوم المالية لأكثر من العقود الأخيرة. حيث اعتبرت الأرباح عاملا فعالا في الاستفادة من الفرص الاستثمارية للمؤسسات، ومن خلال هذه الدراسة، تم دراسة تأثير إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح للمؤسسات المدرجة في بورصة طهران. وشكلت عينة إحصائية لهذه الدراسة متكونة من 140 مؤسسة خلال السنوات (2006-2011)، حيث تم استخدام سياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع، وإدارة الأرباح كمتغير مستقل وحجم المؤسسة، والعائد على حقوق المساهمين والنفوذ المالي متغيرات التحكم، وقد أظهرت نتائج اختبار فرضيات البحث الرئيسية أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح. وتشير هذه النتائج إلى أن الزيادة في المستحقات التقديرية للمؤسسات تصاحبها زيادة في نسبة أرباحها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مديري المؤسسة يلجؤون إلى القيام بسلوكيات إدارة الأرباح (المحاسبة الابداعية) لتحقيق مجموعة من الأهداف والحوافز، مما يحدث تذبذبا في الأرباح المستقرة للمؤسسة وبالتالي تشجيع المستثمرين للاستثمار في الأوراق المالية للمؤسسة وزيادة قيمة سهم المؤسسة في سوق رأس المال، ونتيجة لذلك تحدث زيادة في قيمة المؤسسة، مع التقليل من المخاطر.[2]

[1] خالد عريج أبو ريشة وآخرون، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 03، 2015، ص 733.

[2] Ali EsmaeilzadahMoghri and Salah SamakoshGalogah, Effect of Earnings Management on Dividend Policy: Evidencefrom Tehran Stock Exchange, world of sciences journal,2013, vol 01 , N° 14, pp 58-65

المبحث الثاني: سياسة الاقتراض والعوامل المؤثرة في تحديدها

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما تمثل العائد الذي يتولد عليه الجزء الأكبر من الإيرادات ونظرا لضخامة حجم توظيف الموارد المالية للبنك على شكل قروض وصعوبة استردادها قبل تاريخ الاستحقاق فإنه يصبح من الضروري الاهتمام والعناية بضمان سلامة الأموال المقرضة وتحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض، وذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة تسييرها، والسياسة البنكية تتمثل في مجموعة المبادئ والمفاهيم التي توضع قصد إفادة البنك في إعداد برامج وإجراءات الإقراض ويتم الاسترشاد بها عند البحث في طلبات الاقتراض ويتم الالتزام بها في عمليات التنفيذ.

المطلب الأول: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض.

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما تمثل العائد الذي يتولد عليه الجزء الأكبر من الإيرادات. لذا يصبح من المنطقي أن يولى في إدارة المصارف عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، وذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة تسييرها، والسياسة البنكية تتمثل في مجموعة المبادئ والمفاهيم التي توضع قصد أن تفيد البنك في إعداد برامج وإجراءات الإقراض ويتم الاسترشاد بها عند البث في طلبات الاقتراض ويتم الالتزام بها في عمليات التنفيذ.

أولا:مفهوم القرض البنكي ونشأته

إن القروض هي الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية، وإن عملية الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، حيث تعتبر القروض عملية تحويل مؤقتة لرأسمال من زبون اقتصادي لآخر، وذلك قصد استغلاله في نشاط إستهلاكي أو إنتاجي شرط تسديد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة

1- **تعريف القرض البنكي:** هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، بمعنى أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

ويعرف القرض بأنه: الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.[1]

وتعرف القروض البنكية بأنها: تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.[2]

2- نشأة القروض البنكية: إن أول أشكال العمل البنكي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه، بعد ذلك ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية ، لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وإقراضها مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم، وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية، انتقل العمل البنكي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.[3]

ثانيا: مكونات سياسة الاقراض ومحدداتها.

1- مفهوم سياسة الاقراض: تتمثل سياسة الاقراض في مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح تسهيلات الاقراض وانواع الانشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات

---

[1] عبد العزيز الدغم وآخررون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 20 العدد 3، 2006، ص 194.

[2] ايمان انجرو، التحليل الاتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض: البنك الصناعي السوري انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 18.

[3] عبد العزيز الدغم وآخررون، مرجع سبق ذكره، ص 194، 195.

المطلوب منحها وانواعها وأجال إستحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط البنك في مجالات قرار منح تسهيلات الاقراض ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات اذا ما طرأت ايتطورات سلبية على اي عنصر من العناصر التي استند اليها البنك في قرار منح القرض[1] والذي تسعى من خلاله الى جعل التطورات في حجم الاقراض البنكي متناسقة مع التطورات في حجم النشاط الاقتصادي تحقيقا للامور التالية: الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات.[2]

وتعرف سياسة الاقراض بأنها إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[3]

فسياسة الإقراض لدى أي بنك، أنما هي مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التي تصدرها الادارة العليا للبنك تحدد فيها مجموعة المعايير والشروط، من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط، ويمكن إخضاعه للرقابة وتصحيح المسارات من خلال مراجعتها.[4]

مما سبق وبعد التعرف على سياسة الاقراض يمكن الوصول الى اهم ملامحه وهي:

- سياسة الاقراض تترجم الى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة ألرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل ما كان هنالك جديد، ويجب ان تتجاوبدائما مع المستجدات؛
- سياسة الاقراض ترسمها الإدارة العليا للبنك: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمه،مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية؛

---

[1] جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمارالخاص في فلسطين، مذكررة ماجستير غير منشورة في إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2004، ص 28

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان البنكي والتحليل الإئتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، 2001، ص 62

[3] عبد العزيز الدغم وآخررون، المرجع نفسه، ص 195.

[4] أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس فلسطين-2004، ص 30

- سياسة الاقراض تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارةالبنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محدده، فعلى سبيل المثال لاالحصر تحديد أنواع القرض البنكي الذي يمنحه البنك واجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك؛

- سياسة الاقراض تعكس إمكانيات البنك في تحقيق أغراضه ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته.

2- ملامح سياسة الاقراض: تترجم الى قرارات مكتوبة تصدر عن سياسة الاقراض للبنك في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل ما كان هنالك جديد، ويجب ان تتجاوبدائما مع المستجدات، ومن بينها:[1]

أ- السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمه،مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

ب- السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محدده، فعلى سبيل المثال لاالحصر تحديد أنواع الائتمان البنكي الذي يمنحه البنك واجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

ج- السياسة الائتمانية تخدم أطرافا متعددة: تتعدد الإطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواءكانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو إطراف خارجية ممثلة بالبنك المركزي ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان البنكي وفقا للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمان للبنك وفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال ألرقابة على منح الائتمان البنكي.

د- السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان البنكي: من أهم القرارات التي تصدرفي نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان البنكي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان البنكي من سياسة

[1] أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري أخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

هـ- السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته.

3- مكونات سياسة الاقراض: لاتوجد سياسة نمطية تطبق على البنوك التجارية ولكنها تختلف سياسة الاقراض من بنك لآخر وفق الاهدافة ومجال تخصصة وهيكله التنظيمي وحجم رأسماله وغالبا ماتشمل سياسة الاقراض مايلى:

أ- حجم الأموال المتاحة للاقراض: عادة ما يحدد في سياسات الاقراض القيمة الكلية بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انطلاقا من حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى مع الأخذ في عين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها.[1]

ب- تشكيلة القروض: تتجه سياسة الاقراض لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعليها أن تستند إلى أساس التنويع في القروض لحماية أموالها وأن تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل المخاطرة وتقليل احتمالات الخسارة، ومن أساليب ذلك توزيع تواريخ استحقاق الإقراض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل وتوزيع الإقراض على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع الإقراض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من صناعية، تجارة، زراعة، خدمات.[2]

ج- مستويات اتخاذ القرار: توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو رفضه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، حيث أن القروض الروتينية التي لا تزيد قيمتها عن حد معين يتخذ القرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض، والبعض منها تحال على لجنة مشكلة للبحث فيها حيث توضع قروض دنيا وعليا لحجم القروض في هذا التخصص، وهذا ما يتماشى مع مبادئ التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار وتخفيف العبء على الإدارة العليا من خلال تفويض السلطات.[3]

---

[1] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة، عمان، 1999، ص 209.
[2] منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية، 2003، ص 210.
[3] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، المرجع نفسه، ص 210.

د- شروط الإقراض: يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر، ثم إذا ما كان من الممكن اتباع استراتيجية تعويم معدل الفائدة أم الالتزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة القرض وتقدير مخاطر الائتمان وتأثيره على معدل الفائدة وعلى إذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تتعدى فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه، كذلك فإن سياسة الإقراض تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها، ونسبة القضر إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون كما تحدد بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثلة على ذلك طرف ثالث كضامن للعميل والنص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي من شروط التعاقد.[1]

هـ- متابعة القروض: تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعة تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأسقاط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر والحالات الواجب فيها عرض الموضوع على القضاء، وكيفية عرض وتبويب القروض المتغيرة على الإدارة العليا.[2]

المطلب الثالث: معايير سياسة الاقتراض.

يعتمد البنك في منح الائتمان على عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها:

أولا: نموذج معيار الاقتراض المعروف بنظام 'five CS.

يطلق على كل من الشخصية، القدرة، رأس المال، والضمانات والظروف الاقتصادية بنظام 'CS of credit أو نظام 'five CS (character-capital-capacity-collateral- conditions)، ويعتبر هذا النموذج أبرز منظومة إقراض لقيت قبولا عاما لدى محللي ومانحي القرض على مستوى العالم، والتي طبقا لها يقوم البنك بدراسة تلك الجوانب عند عملية الاقتراض، وهي:

[1] بوشنافة أحمد، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية والتحولات الإقتصادية- واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمر 2004، ص 115.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة:عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 124.

1- رأس المال: يعتبر من أهم أسس القرار الائتماني ولهذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، ويعني رأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأخرى غير منقولة، ويجب على العميل أن يتمتع برأس مال مناسب يمكن البنك من استرداد مستحقاته فهو يحول دون وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين وعند دراسته هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية والأموال الذاتية والأموال المقترضة فإذا كان رأس المال يتمتع بالملاءة فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم.[1]

2- القدرة: ويستخدم مصطلح المقدرة على الدفع كمرادف لتعبير (الكفاءة الإدارية) نظرا لشمول الأول لعدد اكبر من العوامل، حيث أن قدرة الفرد على الدفع دالة لعدد من المتغيرات مثل: الدخل، هيكل الإنفاق، فترة سداد القرض، صحة الفرد وأسرته مستوى التعليم، العمر، درجة الاستقرار، العمل، الحالة الاقتصادية ومستواه المعيشي...، أما بالنسبةلأصحاب المشروعات فان مقدرتهم على الدفع دالة ليس فقط للعوامل السابقة، بل وللعوامل المتصلة بنشاطه التجاري أو الصناعي مثل المبيعات، أسعار بيع السلعة، تكاليف الإنتاج، موقعالمشروع، مدى سياساته الإعلانية والتسويقية، .... الخ.وتحليل هذه العوامل يحتل أهمية كبرى وصولا إلى تحديد دقيق للمقدرة على الدفع.[2]

3- الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التامين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة ولضمان استرجاع حقه (قيمة الائتمان) وتأمين نفسه ضد مخاطر مستقبليه غير مواتية وغير مرئية، في حالة توقف العميل عند السداد.[3] وبسبب أهمية الضمان للبنك يتعين أن يراعي فيه قانونيته وكفايته وقابليته للتصرف بسهولة لذا يفضل أن تكون هذه الضمانات من:[4]

أ- أصول العميل المتداولة: ويقبل وجود ضامنا أو كفيلا لحالات محدده بحيث يشترط على الكفيل وجود المقدرة على وضع بعض أو كل أصوله تحت تصرف البنك في حاله عسر المستفيد،ويجب أن تتصفهذه الأصول بالمواصفات المحددة وهي القانونية، الكفاية، وقابليته للتصرف؛

ب- الأصول الثابتة: تقبل الأصول الثابتة كضمان لقيمه الائتمان على أن يؤخذ في الاعتبار مقدار الفقد والتقادم، وإمكانيه التحويل، والضمان الأفضل للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة ولذلك يجب أن يراعي عندتحديد الضمان ما يلي:[5]

- تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان؛

---

[1] محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص146.
[2] أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[3] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة، عمان، 1999، ص 217.
[4] أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، المرجع نفسه، ص 42.
[5] محمود الزبيدي،المرجع نفسه، ص148.

- درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدامها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد؛
- ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع؛
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

4- الظروف الاقتصادية المحيطة: يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها،ويكتسب هذا العنصر أهمية خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والدول الدائرة في فلكها حيث يتصف اقتصادها بالتقلب المستمر، لذلك وجب على محلل الائتمان في البنك دراسة الأحوال الاقتصادية والمالية المستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقرض وكذا ظروف المنافس في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.[1]

يطلق على كل من الشخصية، القدرة، رأس المال، والضمانات والظروف الاقتصادية بنظامCS' of credit أو نظام (character-capital-capacity-collateral- conditions) five CS'

ثانيا: نموذج معيار الاقتراض المعروف بنظام five PS'.

دراسة وتحليل هذا المعيار تعطي الادارة مؤشرات ودلالات واضحة على سلامة معاملة الاقتراض، والتي ترتكز على مجموع من المعايير من بينها:

1- العميل: وهنا يجب تكوين صورة كاملة على وواضحة عن مدى جدارة العميل للحصول على القرض من خلال التأكد من سمعته، شخصيته، سلوكه، حالته الاجتماعية، وقدرته على إدارة نشاطه بنجاح ومنافسيه وغيرها، لذلك فإن الخطوة الاولى في عملية تحديد وتقييم الوضع الائتماني للعميل، هو معرفة العميل من خلال جمع معلومات تفصيلية عنه من خلال المصادر الداخلية والخارجية.[2]

2- الغرض من القرض: يجب معرفة الغرض من القرض بكل تفصيل، وأن يحدد المجال الذي يستخدم فيه هذا القرض بشكل دقيق بحيث يمكن اتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة هذا القرض من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة البنك ومع الاهداف الاقتصادية العامة للدولة، ومع قدرات وخبرات العميل أم يتعارض معها، فضلا على مدى ومناسبة حجم مبلغ القرض ونوعه من الغرض المطلوب منه.[3]

3- القدرة على سداد القرض: يركز هذا المعيار على تحديد قدرة المقترض على سداد الالتزامات المترتبة عليه من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تاريخ الاستحقاق، لأن ذلك يعطي دلالة على سلامة قرار الاقراض،

---

[1] محمود الزبيدي،مرجع سبق ذكره، ص149.
[2] محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام Tobin's Q، أطروحة دكتورا في العلوم المالية والبنكية غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية البنكية، عمان،2008، ص 47.
[3] ايمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ويتم تقييم قدرة العميل على السداد من خلال القوائم المالية، من بينها قائمة التدفقات النقدية التشغيلية فهي تعطي مؤشر حول توافق استحقاقات الاقتراض المطلوب مع مصادر السداد وتحديد حالات العجز المالي، وهل هي مؤقتة أم دائمة وتوقيتها، وعلى ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات الملائمة من الاقتراض.[1]

4- الحماية: الاساس في هذا المعيار هو تحديد مدى توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل تحت أسوأ الظرروف، ويتم ذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي يقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أم من حيث قابليتها للتسييل (تحويلها إلى نقد بسرعة)، في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.[2]

5- النظرة المستقبلية: إن مضمون هذا المعيار ينحصر في دراسة المناخ الاقتصادي العام، والذي يعمل فيه كل من العميل والبنك، ومؤشرات الاقتصاد بشكل عام مثل نسب التضخم ومعدلات الفائدة ومعدلات النمو العام، ودراسة الظروف المحيطة بالعميل الحالية والمستقبلية سواء داخلية أو خارجية، واكتشاف حالة اللاتأكد التي تحيط بالقرض الممنوح للعميل ومستقبل ذلك القرض.[3]

المطلب الرابع: تأثير سياسة الاقتراض على المحاسبة الابداعية

حسب نظرية الوكالة هناك علاقة تعاقدية بين الدائنين والمؤسسة وهذا مايجعل الاطراف الدائنة تهتم بمؤشر الأرباح خاصة التقلبات في هذا المؤشر التي تشير إلى زيادة مخاطر عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، وحسب فرضية اتفاق الدين يؤكد كل من Watts & Zimmerman أن المؤسسات التي تكون فيها نسبة المديونية مرتفعة والتي تكون عرضة لعدم تحقيق الشروط الخاصة بعقد الدين سوف تميل إلى استخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقديم أرباح الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية بغرض تضخيم الأرباح الحالية.[4]

أولا: تأثير المعلومات المحاسبية على تكلفة الاقتراض

أظهرت الدراسات النظرية والعملية أن المعلومات المحاسبية والمالية الخاصة بالمؤسسة والمعلومات من الرقابة والحوكمة المؤسسية وجودةالتدقيق وجودة الإفصاح وجودة التقارير المالية بالإضافة إلى جودة الأرباح المحاسبية تؤثر على تكلفة الاقتراض:

---

[1] محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[2] محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[3] ايمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[4] حمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

حيث قدمت دراسة (Sengupta1998):[1] دليلا على أن المؤسسات التي لديها جودة إفصاح مرتفع بناء على تقييم المحللين الماليين تتمتع بانخفاض تكلفة القروض، حيث تؤدي سياسات الإفصاح، التي تتضمن معلومات وتفاصيل أكثرعن المؤسسة والتي تقدم بتوقيت مناسب ومستمر ومنتظم وتحتوي على معلومات، إلى تخفيض نظرة المقرضين ومصدري القروض لمخاطرة الفشل المالي وبالتالي تتحمل المؤسسة علاوة مخاطرة أقل، ونتيجة لذلك تنخفض تكلفة الاقتراض، وتوصلت الدراسة بعد ضبط العوامل المحددة لتكلفة الاقتراض إلى أن زيادة الافصاح بنسبة 1% تؤدي تقريبا إلى تخفيض في تكلفة الاقتراض تبلغ نسبته 2%، وأن المؤسسات الأعلى جودة في الإفصاح تتمتع بتخفيض في التكلفة بنسبة 1.1% بالمقارنة مع المؤسسات الأقل جودة، وأن أهمية الإفصاح تكون أكبر في حالة وجود عدم تأكد عال في السوق حول المؤسسة كما يظهر من خلال التباين في عوائد الأسهم اليومية للمؤسسة، أما فيما يتعلق بجودة الأرباح المحاسبية، فإن الأبحاث النظرية والعملية أوضحت عدة قنوات من الممكن أن تؤثر جودة الأرباح المحاسبية من خلالها على تكلفة الاقتراض، ومن أهمها ما يلي:

1. يؤدي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية إلى اختلاف المعلومات الذي من الممكن أن يزيد من مخاطرة الاختيار العكسي لمزودي السيولة وبالتالي يعمل على رفع تكلفة السيولة والمتاجرة، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض؛

2. لجودة الأرباح أثر مباشر على التغاير المقدر للتدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة والمؤسسات الأخرى في الاقتصاد، ومن الممكن أن تؤثر الجودة مباشرة على تكلفة الاقتراض، كما أنها من الممكن أن تؤثر على تكلفة رأس المال من خلال بيتا، وبالتحديد فإن الأثر على بيتا مبني على مخاطر التقدير التي تؤثر فيها كمية المعلومات (سلسلة لمشاهدات الأرباح) على بيتا المؤسسة، والمؤسسات التي لديها كمية معلومات أعلى لديها بيتا أقل، وبالتالي فإن جودة الأرباح تؤثر مباشرة على تكلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية) دون التأثير على اختلاف المعلومات.

وعملت دراسة (Francis et al,2005): على فحص العلاقة بين جودة المستحقات وممثلات تكلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية)، تم استخدام جودةالمستحقات كممثل لمخاطرة المعلومات التي تم تعريفها على أنها احتمالية أن تكون المعلومات الخاصة بالمؤسسة التي يستخدمها المستثمرون بشكل خاص وباقي المستخدمين بشكل عام منخفضة الجودة. وتم استخدام مقياسين لتكلفة الاقتراض هما مصروف الفائدة وترتيب القروض. وتوصلت الدراسة بعد ضبط العوامل المؤثرة على تكلفة الاقتراض وهي الرفع المالي

[1] سوزي أبو علي وآخرون، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على المؤسسات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجّلد 7، العدد، 3، 2011، ص 435.

وحجم المؤسسة والعائد على الأصول ومعدل تغطية الفوائد وتذبذب الأرباح إلى أن المؤسسات الأعلى في جودة المستحقات تتمتع بانخفاض تكلفة الاقتراض بالمقارنة مع المؤسسات الأسوأ في جودة المستحقات،، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المستحقات لا تؤثر فقط على عوامل المخاطرة وإنما تساهم كأثر إضافي على العوامل السابقة في التأثير على تكلفة رأس المال.[1]

ثانيا: التوافق مع شروط الدين

تمثل عقود المديونية تعهدا على الإدارة يتضمن فرض قيود على تصرفات الإدارة، منها وضع قيود على توزيعات الأرباح، ونسبة المديونية، والمحافظة على مستوى معين لرأس المال العامل، وتعتمد معظم هذه القيود على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. وبالتالي فإن المؤسسة عندما تتقدم بطلب للحصول على قرض يجب أن توفر القوائم المالية تأكيدا على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، الأمر الذي قد يدفع إدارة المؤسسة إلى استخدام وسائل وأساليب المحاسبة الابداعية التي من شأنها زيادة الأرباح للوفاء بمتطلبات الحصول على القروض وإظهار مركز مالي قوي يوضح مقدرتها على السداد وتجنب مايسمى بالتقصير الفني في اتفاقيات الدين.[2]

أشارت دراسة(Begley, 1990) إلى مناقشة فرضية أن المؤسسات قد تمارس أساليب المحاسبة الابداعية لتفادي مخالفة شروط عقود المديونية، وتوصلت الدراسة إلى أن ميول المؤسسات التي تزيد فيها نسبة المديونية إلى تبني خيارات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة في محاولة لتجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية، أو تدخل الدائنين لفرض بعض القيود على المؤسسة نتيجة زيادة نسبة المديونية.[3]هذا، وقد توصلت دراسة (Yang et al, 2009;Omid, 2012) إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، أي أن المؤسسات التي تحتفظ بنسب مديونية عالية تتجه نحو ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية باستخدام المستحقات الاختيارية لتحقيق شروط اتفاقيات الدين المشتركة بها، وعلى عكس ذلك توصلت دراسات اخرى مثل (Park and Shin,2004) إلى أن ارتفاع حجم المديونية يؤدي إلى الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية، نظرا لما تحمله اتفاقيات الدين من قيود ومحددات تفرض نوع من الرقابة على إدارة المؤسسة من قبل الدائنين،[4] كما توصلت دراسات أخرى، مثل دراسة (Healy and Wahlen,1999) إلى أن المؤسسات التي أوشكت على عدم الوفاء بشروط المديونية تميل إلى استخدام أساليب المحاسبة الابداعية أكثر من غيرها من

---

[1] سوزي أبو علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 436.

[2] أحمد كمال بيومي هلال، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2012، ص51.

[3] خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على المؤسسات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2013، ص24.

[4] خالد عريج أبو ريشة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 732.

المؤسسات التي لا تعاني من ضغوط ناتجة عن عقود المديونية، حيث يترتب على عدم الوفاء بشروط عقود الدين اعطاء الحق للدائن في اتخاذ ما يراه مناسبا من تصرفات للحفاظ على أمواله مثل طلب السداد الفوري للقروض أو الحجز على الضمانات الخاصة بهذه القروض أو فرض قيودجديدة تحد من حرية المؤسسة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار والتمويل، هذا بالإضافة إلى خضوع المؤسسة للمراقبة من قبل الدائنين.[1]

وتناولت دراسة (Linda, 1987) ملامح عقود الدين وأثرها على اختيار الإدارة بين السياسات المحاسبية وركزت على تحليل عقود الوكالة بين أطراف التعاقد، حيث تنشأ تكاليف الوكالة المصاحبة لإصدار الدين نتيجة توقع حاملي السندات بأن المساهمين قد يحاولون التأثير على قرارات الادارة فيما يخص حقوق حاملي السندات، ويتجلى ذلك في احتمال تخلف المؤسسة في سداد إلتزامتها نتيجة توزيعات الأرباح الكبيرة على حاملي الأسهم أو إصدار صكوك دين ممتازة أو القيام بمشروعات ذات مخاطر مرتفعة، لذى فإن عقد الدين غالبا مايتضمن شروطا صارمة تبنى على أساس أرقام محاسبية أو مشتقات الارقام المحاسبية مثل رأس المال العامل أو عدد مرات تغطية الفوائد...إلخ أو غيرها من المؤشرات، والتي تعمل على رصد أداء المؤسسة وتقييد التصرفات المالية والاستثمارية التي تخفض من قيمة ديونها الخارجية، لإن مخالفة هذه الشروط ينتج عنه إرتفاع تكلفة الاقتراض أو فرض شروط جديدة على المؤسسة.[2]

ومن أمثلة هذه الشروط نجد:[3]

1- قيود على توزيعات الإرباح: والتي تحدد مخزون الاموال القابلة للصرف كتوزيعات الأرباح على المساهمين خلال مدة حياة الدين، فالمبالغة في توزيعات الأرباح يمكن أن تؤدي إلى تحويل الثروة من الدائنين إلى المساهمين من خلال تخفيض الاصول المتاحة لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها ومن ثم زيادة مخاطر العجز عن سداد حقوق الدين، لذى فإن عقود الدين غالبا ما تتضمن عقود على سياسة دفع توزيعات الإرباح؛

2- الحفاظ على رأس المال العامل:حيث يتطلب عقد الدين من المؤسسة تحقيق نسب أو حدود دنيا لبعض المؤشرات المالية مثل رأس المال العامل الذي يجب أن تحتف به المؤسسة؛

3- قيود على أنشطة الاندماج: في بعض الحالات يضع عقد الدين قيودا على أنشطة الاندماج، ومن أمثلة هذه القيود أن صافي الاصول الملموسة للمؤسسة بعد عملية الاندماج لايجب أن تقل عن الديون طويلة

---

[1] أحمد كمال بيومي هلال، مرجع سبق ذكره، ص51.
[2] حمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 86- 87.
[3] المرجع نفسه، ص 87- 88.

الأجل لها، فهذه القيود تحد من قدرة الادارة على استخدام قرارات الاندماج لزيادة درجة مخاطرة المؤسسة وبالتالي تخفيض قيمة الديون الخارجية؛

4- **القيود على الديون الإضافية:** حيث يتطلب عقد الدين من المؤسسة تحقيق مؤشرات مالية ذات حد أقصى مثل نسب المديونية والتي تحد من قدرة المؤسسة على الدخول في عقود دين جديدة؛

5- **قيود على تصفية الأصول:** قد تلتزم اتفاقية الدين للمؤسسة بعدم إجراء أي عمليات إحلال وتجديد للأصول والالتزام بسياسة استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها.

وفي هذا الاطار يشير كل من (Scott & Pitman) أن المؤسسات المتهمة سابقا بانتهاك شروط عقد الدين سوف تعمل على إدارة أرباحها عن طريق استخدام أساليب المحاسبة الابداعية لأن هذه التصرفات من شأنها تحسين الموقف التفاوضي لها من خلال إعادة التفاوض، وطلب قروض أخرى وبشروط أقل صرامة وتقييد، وبالتالي يمكن القول أن عقود الدين التي تتحدد فيها القيود على أساس الارقام المحاسبية من شأنها أن تدفع الإدارة لتجنب التقصير الفني ومخالفة مثل هذه العقود، لأنه في حالة مخالفة المؤسسة لشروط عقد الدين يكون المقرضون في وضعيات تعطيهم الحق في رفع معدلات الفائدة على الدين أو طلب ضمانات أكبر أو وضع المزيد من القيود على عقد الدين أو حتى المطالبة بقيمة الدين فورا، وبالتالي تحمل المؤسسة إلى تكاليف اقتراض أعلى،[1] ولقد وجد (De Fond and Jiambalov, 1994) باستخدام عينة من مؤسسات وقعت في مخالفات لاتفاقيات ديونها، أن هذه المؤسسات قد استخدمت المستحقات الاختيارية التي أدت لزيادة الدخل في السنة التي سقبت مخالفات اتفاقيات الدين، وفسرت هذه النتائج بمثابة دليل على محاولة المؤسسات تأخير مخالفة اتفاقيات الدين قدر المستطاع،[2] كما يؤكد كل من (Iatridis & Kadorinis) إلى أن انتهاك شروط عقد الدين يعني ضمنيا عدم وجود استقرار في المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة مثل انخفاض مؤشرات الربحية والسيولة فضلا عن وجود مخاطر الافلاس، هذا مايعطي إشارة سلبية عن أداء المؤسسة والتي تؤثر بدورها على أسعار أسهمها في السوق المالي وسمعة ومصداقية الادارة، ولتجنب الاثار المترتبة عن الاخلال بشروط عقد الدين تقوم الادارة بممارسة المحاسبة الابداعية (سياسة إدارة الإرباح)،[3]

كما قام كل من (Saleh & Ahmed,2005) بدراسة المستحقات الاختيارية في الوحدات التي أخلت بعقود الدين بعد التعهد بإعادة التفاوض مع المقرضين، حيث كشفت الدراسة أن تلك الوحدات غالبا تطبق خيارات الاستحقاقات لخفض الدخل أثناء السنة المحيطة بإعادة التفاوض مع المقرضين. وبالتالي يمكن القول إن

---

[1] حمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 88.
[2] عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[3] George Iatridis, George Kadorinis, Earnings management and firmfinancial motives: A financial investigation of UK listedfirms, International Review of Financial Analysis,18, 2009 , p 164, 165.

مديري المؤسسات لديهم الدوافع للتأثير على خياراتهم المحاسبية في سبيل تحسين شروط أوقيود عقود الدين.[1] كما توصل (Sweeny, 1994) بأن مديري المؤسسات الذين يقتربون من التقصير في اتفاقيات الدين، يلجؤون إلى التغييرات المحاسبية التي تزيد من الدخل، أن التكاليف التي يفرضها المقرضون والمرونة المحاسبية المتاحة للمديرين، هي محددات هامة لطبيعة استجابة المديرين المحاسبية.[2]

وبالتالي وحسب الدراسات السابقة الذكر يمكن القول أن فرضية اتفاقيات الدين تفرض على المؤسسات التي تمثل عندها الديون نسبة عالية إلى حقوق الملكية، تفضل اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تززيد من الايرادات المسجلة، وذلك لتجنب التقصير في تنفيذ اتفاقيات الدين.

[1] جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصاديةالمتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول،2009، ص 828.

[2] عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 54.

خلاصة الفصل:

تعد كل من سياستي توزيعات الأرباح وتكلفة الاقتراض من بين القرارات المالية الإستراتيجية الهامة في المؤسسة وتخضع إلى عدة اعتبارات في تحديدها ومن الضروري عدم تجاهلها ومراعاتها، فمن خلال سياية الاقتراض تسعى المؤسسات للحاظ على صورتها المالية تجاه البنوك من خلال استقرار في المؤشرات المالية الرئيسية وذلك ولتجنب الاثار المترتبة عن الاخلال بشروط عقد الدين، أما بالنسبة لسياسة توزيعات الارباح فالمؤسسات تحافظ على سياسة توزيع نسبة ثابتة من الأرباح القابلة للتوزيع، وذلك لجذبب مساهمين جدد لأن المستثمرين يفضلون التوزيعات النقية ببدلا من تأجيلها للحصول على للحصول على الارباح الرأسمالية، لذا وجدنا أن ادارة المؤسسات تقوم بممارسة أساليب المحاسبة الابداعية وذلك لتجميل صورة المؤسسة لدى البنك والمستثمرين.

الفصل الرابع :

[الجزء لتطبيقي]

قياس أثر الاستراتيجيات المالية على المحاسبة الابداعية

الفصل الرابع: قياس أثر الاستراتيجيات المالية على المحاسبة الإبداعية

بناء على ما تم عرضه من خلال الدراسة النظرية والدراسات السابقة وإشكالية الدراسة وأهدافها وفروضها، يمكن القيام بالدراسة التطبيقية من خلال عرض نموذجين للدراسة ثم تحليل البيانات واختبار الفروض، حيث يعرض النموذج الأول نموذج جونز المعدل 1995 الذي يقيس مدى استخدام المستحقات الاختيارية للتلاعب المحاسبي في القوائم المالية، كما يعكس النموذج الثاني العلاقة المفترضة بين المحاسبة الإبداعية كمتغير تابع والاستراتيجية المالية كمتغير مستقل، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات لقياس الاستراتيجية المالية للمؤسسة، إلا أن الباحث سوف يعتمد على مؤشرين أساسيين هما سياسة توزيع الأرباح وسياسة الاقتراض، حيث احتوى هذا الفصل المخصص للدراسة التطبيقية أساسا، العناصر التالية:

- استخدام نموذج جونز لقياس مدى ممارسة المؤسسات الفرنسية للمحاسبة الإبداعية
- أثر سياستي الاقتراض وتوزيعات الأرباح على المحاسبة الإبداعية .

المبحث الأول: قياس مدى ممارسة المؤسسات الفرنسية للمحاسبة الإبداعية باستخدام نموذج جونز المعدل

سوف يتم من خلال هذا المبحث واعتمادا على نموذج جونز المعدل 1995 قياس مدى اعتماد المؤسسات الفرنسية محل الدراسة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ممثلة بالمستحقات الاختيارية كوسيلة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ، ودراسة العلاقة بين المستحقات الاختيارية والعوامل المؤثرة عليها من المؤشرات المالية للمؤسسات الفرنسية المسجلة بالبوصة الفرنسية، للفترة من سنة 2011 إلى غاية 2014،علما أنه كان مقررا إجراء الدراسة على المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF 250)، ولكن في مارس 2011 تم إلغاء هذا المؤشر، وبالتالي تم الاعتماد على بمؤشر (CAC40) في هذه الدراسة.

المطلب الأول: تقديم عام لمؤشر "CAC 40"

تعد بورصة باريس من أهم البورصات العالمية، ويعد مؤشر CAC40 المؤشر الرئيسي لهذه البورصة، حيث يعكس الأداء الإجمالي للسوق،ومختلف قطاعات البورصة، وتولي المؤسسات المكونة لهذا المؤشر أهمية بالغة لسياسة توزيع الأرباح، حيث شهدت هذه السياسة نموا واهتماما كبيرا من طرف تلك المؤسسات.

أولاً: ماهو مؤشر "CAC 40"؟

مؤشر كاك 40 أو"CAC 40"هو واحد من المؤشرات الوطنية الرئيسية للبورصة " بورصة يورو نكست " المجموعة الأوروبية إلى جانب بروكسلBEL20 ، لشبونة PSI-20 و AEX أمستردام، مؤشر "CAC 40"تأخذ اسمها من بورصة باريس ومن نظام التشغيل الآليCotation Assistée EN Continu 40.[1]ويعتبر"CAC 40"أهم مؤشر يتم من خلاله قياس أداء أسهم المؤسسات الفرنسية المتداولة في بورصة باريس المعروفة بـ" Euro Next"باريس .(Euronext Paris) وقدتم إطلاق المؤشر أول مرة في 31 ديسمبر سنة 1987 عن طريق مؤسسة وكالات الصرف (Compagnie des agents de change) ابتداء من مستوى 1000 نقطة. ويقيس مؤشر" CAC 40"أداء أكبر 40 مؤسسة فيسوق الأسهم الفرنسية والمتداولة في بورصة"Euro Next" باريس التابعة لمجموعة "EuroNext"،والتي تعتبر أكبر بورصة أوروبية.[2]

ثانيا: المؤسسات المدرجة في مؤشر "CAC 40"

يعكس المؤشر قوة 40 مؤسسة فرنسية من مختلف القطاعات على أساس رأس مالها ونشاط وحجم تداولات الأسهم فيها ويدار هذا المؤشر من قبل مؤسسة "EuroNext"ويشترط المؤشر أن لا تزيد نسبة حجم

[1]http://forex-masr.com/showthread.php?122366-40- (11/07/2016)
[2]http://www.iforex.ae/indices/cac-40(11/07/2016)

المؤسسة المدرجة عن 15% من قيمته، حيث كان المؤشر يعتمد على القيمة السوقية الإجمالية بشكل عام ولكنه في عام 2003 أصبح يعتمد على حركة أداء أسهم أكبر 40 مؤسسة يتم تحديثها وترتيبها على أساسا ربع سنوي، وفرنسا هي المقر الرئيسي لهذه المؤسسات وتتضمن بعضها على بعض الأنشطة الخارجية المؤثرة، ومن أهم المؤسسات التي يضمها المؤشر مؤسسة "توتال" النفطية، "سانوفي" للأدوية، و"لوريال" لصناعة مستحضرات التجميل، وسلسلة متاجر "كارفور" الشهيرة ومؤسسة "رونو" لصناعة السيارات ومؤسسة "ميشلان" لصناعة الإطارات ومؤسسة "أكور" الفندقية.[1] وبالرغم من أن معظم المؤسسات المدرجة في المؤشر هي مؤسسات فرنسية، إلا أن حصة الأجانب من أسهم هذه المؤسسات يفوق 47.%و (الملحق رقم 01) يعرض قائمة المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC 40".

ثالثا: كيفية حساب المؤشر "CAC 40"

منذ 1 ديسمبر 2003 أصبح المؤشر "CAC 40". والمؤشرات العالمية الكبرى تعتمد نظام التعويم الحر، الذي يأخذ في الحسبان بالإضافة إلى الرسملة البورصية للمؤسسات المكونة له عدد الأسهم المتاحة فعلا في السوق، وهذا القرار أخذ من طرف المجلس العلمي لمؤشرات "EuroNext"باريس، مما يسمح بتأمين أكثر اتساق (ترابط) بين الواقع البورصي للمؤسسات وترجمة هذا الواقع في المؤشرات، والحد من ظواهر التقلب الناتجة عن التشويه الكبير جدا بين وزن القيمة في المؤشر وحصة رأس المال المعوم المتاحة في السوق، ويقصد بالرسملة البورصية المعومة أو التعويم flottante، ذلك الجزء من رأسمال المؤسسة المملوك من قبل جمهور المستثمرين، وطبقا للتعديل المطبق على منهجية حساب المؤشر "CAC 40"فإن تقييم أوزان القيم المركبة لهذا المؤشر، تأخذ في الحسبان نسبة المال المحتجز (المملوك) من قبل جمهور المستثمرين بدلا من رأس المال الإجمالي الصادر عن المؤسسات.[2]

انطلاقا مما سبق يمكن التفريق بين طريقتين لحساب المؤشر "CAC 40":[3]

1 – الحساب المرجح بالرسلمة البورصية :ويتم حساب مؤشره السعري وفق الشكل التالي:

$$IT = 1000(\sum Q_{it}\, C_{it} / B_0\, K_t)$$

T

---

[1] http://forex-masr.com/showthread.php ,Op. cit

[2] دادن عبد الوهاب، بديدة حورية، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 تحليل احصائي- خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر ، بسكرة، 2011، ص 03.

[3] المرجع نفسه، ص 04.

: يوم الحساب، N: عدد القيم في العينة،

Q_{it}عدد الأسهم (الأوراق المالية) المستخدمة في المؤسسة i في التاريخt؛

C_{it}: سعر السهم (القيمة) i في التاريخ t؛

B_0:الرسملة البورصية في يوم الأساس 31 /1987/12؛

K_t: المعامل المعدل في التاريخt . للرسملة القاعدية (K_0=1)

2 – الحساب على قاعدة التعويم الحر :عند التبديل للحساب على قاعدة التعويم الحر، فإن عدد الأوراق المالية Q_{it}السابقة ستستبدل بالمتغيرQ_{it}، f_{it}، F_{it} حيث fit معامل محتمل للسقف الأعلى plafonnement وF_{it} معامل التعويم أو (حصة الرسملة البورصيةالمعومة). كما أن معامل السقف الأعلى محدد على قاعدة أسعار الإغلاق عشية الترجيح Veille de la bascule

يتم حساب مؤشره السعري وفق الصيغة التالية:

$$IT = 1000\left(\sum F_{it}\, f_{it}\, Q_{it}\, C_{it} / B_0\, K_t\right)$$

رابعا: سير عمل مؤشر"CAC 40"

- تقوم لجنة خاصة بمراجعة المؤسسات التي تشكل المؤشر كل 3 أشهر، بحيث تكون هذه المؤسسات ممثلة للاقتصاد الفرنسي بشكل مثالي، ويم تصنيف المؤسسات المتداولة في بورصة باريس حسب القيمة السوقية والسيولة بالإضافة لأحجام التداول اليومية؛

- ويتم ترجيح المؤشر حسب القيمة السوقية للمؤسسات المدرجة فيه. وتتغير نسبة الترجيح حسب تغير القيمة السوقية العائمة، فعندما يرتفع سهم مؤسسة ما يتم تغيير نسبة مشاركته في المؤشر، حيث يمكن إيقاف التداول على أسهم أحد المؤسسات الأربعين لمدة 15 دقيقة إذا ارتفعت بنسبة تفوق 10% في اليوم؛

- يتم تحديث مؤشر"CAC 40"كل 15 ثانية من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة من الساعة 8:00 صباحا إلى 16:35 مساء بتوقيت غرينيتش، مع وجود فترة ما قبل الافتتاح من 6:15 على 8:00 تعرف وضع أوامر السوق لكن دون امكانية التداول كما هو الشأن في أسواق الأسهم الأمريكية.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يختلف معنى مجتمع الدراسة عن معنى عينة الدراسة، إذ يشير معنى مجتمع الدراسة إلى المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، بينما يشير معنى عينة الدراسة إلى تلك العينة التي تتوزع فيها الخصائص والشروط الواردة في المجتمع.

أولا:مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC 40"، للفترة من سنة 2011 إلى غاية 2014، والتي بلغ عددها 40 مؤسسة، ولقد تم استثناء المؤسسات ذات الطابع المالي مثل البنوك، المؤسسات العقارية ومؤسسات التأمين...الخ.

ثانيا: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في دراسة جميع المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC 40"، للفترة من سنة 2011 إلى غاية 2014وذلك حسب الموقع الإلكتروني لبورصة فرنسا والتيانطبقت عليها الشروط التالية:

1- أن لا يكون قد حدث للمؤسسة أحداث غير عادية خلال فترة الدراسة مثل الاندماج، أو توزيع أسهم مجانية، أو ...، لتأثير هذه العمليات على احتساب متغيرات الدراسة.
2- الانتظام بنشر القوائم المالية، وتوافر البيانات المحاسبية للمؤسسات موضع الدراسة لحساب متغيرات الدراسة.

وبعد دراسة البيانات واستبعاد المؤسسات غير المستوفية للشروط المحددة، بلغ عدد المؤسسات التي انطبقت عليها الشروط 31 مؤسسة، وذلك بعد استبعاد ثمانية (8) مؤسسات ذات الطابع المالي نظرا لنظامها المحاسبي الخاص، كما استبعدنا مؤسسة PERNOD RICARD التي تصدر قوائمها في 30 جوان، وبالتالي بلغ عدد المشاهدات الكلية 124 مشاهدة.

الجدول (04-01): المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC 40"

المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (CAC40)	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات	40	40	40	40

(-) المؤسسات المستثناة *	09	09	09	09
العينة النهائية (N)	31	31	31	31
124 مشاهدة				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (www.boursorama.com)

والملحق رقم (1) يوضح لنا المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة حسب القطاعات.

ثالثا: أساليب تحليل البيانات.

تم استخدم العديد من برامج التحليل المالي والإحصائي لغايات تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام برنامج"Excel" لتجميع وتنظيم البيانات، وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية "SPSS" لغايات تقدير معالم نموذج قياس المحاسبة الإبداعية (المستحقات الاختيارية) وتطبيقه، وكذلك لتطبيق أهم الأساليب الإحصائية الوصفية للحصول على مقاييس كمية (مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة) تبين ملامح متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى إخضاع البيانات لاختبارات إحصائية أخرى للتأكد من صلاحيتها للتحليل،واستخراج المؤشرات الإحصائية اللازمة للحكم على ملاءمة نموذجي الدراسة والقوة التفسيرية لهما، مثل توزيع فيشرF ومعامل التحديد المصحح $RAdjusted^2$ ومؤشرات أخرى مثل قيمةt المحسوبة التي تستخدم للحكم على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة.

* تم استثناء (08) مؤسسات ذات الطابع المالي نظرا لأن هذه المؤسسات تستخدم محاسبة خاصة بها تعالج وتعكس خصوصية المادة الأولية التي تتعامل معها تلك المؤسسات المالية/ أموال، مدخرات، شيكات، حوالات، كتب اعتماد، أوراق مالية...الخ، كما استبعدنا مؤسسة PERNOD RICARD التي تصدر قوائمها في 30 جوان، فهي لا تتلاءم مع دراستنا لأن جميع مؤسسات العينة تصدر قوائمها في نهاية السنة 31 ديسمبر.

المطلب الثالث: التعريف بالنموذج الأول للدراسة الذي يقيس المستحقات الاختيارية

سيتم تعريف نموذج "Jones"بمرحلتيه سعيا منا للتعريف الشامل لهذا النموذج والتعرف على التغييرات التي طرأت عليه (بين النموذج الأول لسنة 1991والثاني لسنة 1995).

أولا:نموذج "Jones" لسنة 1991.

يفترض هذا النموذج أن رقم الأعمال وإجمالي الأصول الثابتة (التثبيتات المادية) أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة، حيث اقترحت "Jones" نموذج يخفف من افتراض أن المستحقات غير الاختيارية (العادية) ثابتة من فترة لأخرى، بإدخال العاملين سالفي الذكر (رقم الأعمال وإجمالي الأصول الثابتة) وذلك لتقدير المستحقات غير الاختيارية، ويصاغ نموذج "Jones" المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال المعادلة التالية:[1]

$$NDAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha 1\,(1/A_{ijt-1}) + \alpha 2\,(\Delta REV_{ijt}/Aijt-1) + \alpha 3\,(PPE_{ijt}/A_{ijt-1})$$

حيث أن:

$NDAC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j)خلال الفترة (t).

ΔREV_{ijt}: التغير في رقم الأعمال للمؤسسة(i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و(t-1).

A_{ijt-1}: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

PPE_{ijt}: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j)خلال الفترة (t).

$\alpha 1$، $\alpha 2$، $\alpha 3$: معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي وذلك لكل سنة سنوات الدراسة.

تم قسمة جميع عناصر المعادلة على إجمالي الأصول للسنة (t-1)وذلك لاستبعاد تأثير حجم المؤسسة عند قياس المستحقات، والقضاء على مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

يتم تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة ($\alpha 1$، $\alpha 2$، $\alpha 3$)من خلال استخدام معادلة الانحدار التالية لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل قطاع نشاط كما يلي :

$$TAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha 1\,(1/A_{ijt-1}) + \alpha 2\,(\Delta REV_{ijt}/A_{ijt-1}) + \alpha 3\,(PPE_{ijt}/A_{ijt-1}) + e_{ijt}.$$

[1] حمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص117.

حيث أن:

e_{ijt}: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة(i)التي تنتمي للقطاع(j)خلال الفترة(t).

ثانيا:نموذج "Jones" المعدل لسنة 1995

قام "Dechow& al"سنة 1995م بتقديم نسخة معدلة لنموذج "Jones" للتصدي لأي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين نموذج "Jones" الأصلي والنموذج المعدل هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلا من التغيرات الحاصلة في رقم الأعمال.

و يصاغ نموذج "Jones" المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية كما يلي:[1]

$$NDAC_{ijt}/Aijt\text{-}1 = \alpha 1\,(1/A_{ijt}\text{-}1) + \alpha 2\,(\Delta REV_{ijt}\text{-}\Delta REC_{ijt}/A_{ijt}\text{-}1) + \alpha 3\,(PPE_{ijt}/A_{ijt}\text{-}1).$$

حيث أن:

$NDAC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (i) خلال الفترة (t).

ΔREV_{ijt}: التغير في رقم الأعمال للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).

ΔREC_{ijt}: التغير في رصيد حساب العملاء للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و(t-1).

$A_{ijt}\text{-}1$: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

PPE_{ijt}: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$\alpha 1$، $\alpha 2$، $\alpha 3$: معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

وحسب "Bartov& al"فإنتقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة ($\alpha 1$، $\alpha 2$، $\alpha 3$)يتم من خلال استخدام معادلة الانحدار السابقة في نموذج "Jones"الأصلي لكل سنة من سنوات الدراسة ولجميع مؤسسات العينة وليس من خلال معادلة الانحدار للنموذج المعدل، والتعديل الوحيد يكون بضبط التغير الحاصل في رقم الأعمال إلى التغير الحاصل في حساب العملاء لحساب المستحقات الاختيارية كما يلي:

$$TACijt/A_{ijt}\text{-}1 = \alpha 1\,(1/Aijt\text{-}1) + \alpha 2((\Delta REVijt - \Delta RECijt)/Aijt\text{-}1) + \alpha 3\,(PPE_{ijt}/Aijt\text{-}1) + e_{ijt}.$$

[1] حمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص118.

وحسب "Bartov& al" يمكن صياغة المستحقات الاختيارية في المعادلة التالية:

$$DAC_{ijt}/A_{ijt-1}=TAC_{ijt}/A_{ijt-1}-[\alpha 1(1/A_{ijt-1})+\alpha 2((\Delta REV_{ijt}-\Delta REC_{ijt})/A_{ijt-1})+\alpha 3\,(PPE_{ijt}/A_{ijt-1})]$$

يقوم نموذج "Jones" المعدل بافتراض أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ويقوم هذا الافتراض على مبدأ أن المحاسبة الإبداعية عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات الآجلة تكون أسهل من ممارسة المحاسبة الإبداعية عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات النقدية.

المطلب الرابع:خطوات نموذج الدراسة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية

لقياس قيمة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة والتي يتم من خلالها الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية قمنا بالاعتماد على نموذج "Jones" المعدل من طرف "Dechow& al." في 1995م حيث يتم حسابها وفقا للخطوات التالية:

أولا:حساب المستحقات الكلية(TAC_{ijt}).

يرى كل من "Bartov& Ferdinand" أنه عند حساب المستحقات الكلية يجب استخدام منهج التدفقات النقدية لأن استخدام منهج الميزانية العامة يمكن أن يعطي نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية، يعبر عن منهج قائمة التدفقات النقدية لحساب المستحقات الكلية وفقا للخطوات التالية:

$$TAC_{ijt} = NI_{ijt} - CFO_{ijt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

TAC_{ijt} :المستحقات الكلية للمؤسسة (i)خلال الفترة (t).

NI_{it}: صافي دخل المؤسسة (i)خلال الفترة (t).

CFO_{it} :التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i)خلال الفترة (t).

والملاحق قم (2)، (3)، (4)، (5) توضح قيمة المستحقات الكلية التي قمنا بحسابها لجميع مؤسسات العينة لكل سنة على حدى.

ثانيا:تقدير معالم النموذج.

من خلال معادلة الانحدار التي تظم مجموع مؤسسات العينة لكل سنة على حدى، يتم تقدير معالم النموذج والمستخدمة لحساب المستحقات الاختيارية، ويعبر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة الآتية و ذلك وفقا للنموذج التالي:

$$TAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha 1\ (1/A_{ijt-1}) + \alpha 2\ [(\Delta REV_{ijt}-\Delta REC_{ijt})/A_{ijt-1}] + \alpha 3\ (PPE_{ijt}/A_{ijt-1}) + e_{ijt} \quad .....(2)$$

أما المستحقات الاختيارية فتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$DAC_{ijt} = TAC_{ijt} - NDAC_{ijt} \quad .....(3)$$

حيث أن:

TAC_{ijt}: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

A_{ijt-1}: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

ΔREV_{ijt}: التغير في رقم الأعمال للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).

ΔREC_{ijt}: التغير في رصيد حساب العملاء للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و(t-1).

PPE_{ijt}: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

e_{ijt}: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

لتقدير المستحقات غير الاختيارية، يتطلب الأمر تقدير معالم النموذج السابق $\alpha 1$، $\alpha 2$، $\alpha 3$ الموضح في المعادلة (2) الخاصة بالمؤسسة، يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لجميع سنوات الدراسة.

الملاحق رقم(6)، (7)، (8)، (9) تشير إلى معادلات الانحدار التي قمنا بحسابها لمؤسسات العينة لجميع سنوات الدراسة، وبعد المعالجة الإحصائية تم تقدير معاملات نموذج الانحدار ($\alpha 1$، $\alpha 2$، $\alpha 3$)لكل قطاع من القطاعات التي جاءت في الدراسة، والتي قمنا بالتعبير عنها في الملاحق (10)، (11)، (12)، (13).

ثالثا:حساب المستحقات غير الاختيارية.

يتم من خلال هذه الخطوة تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية (المستحقات العادية) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة لجميع سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013، 2014 من خلال استخدام معالم النموذج المقدرة في المرحلة السالفة الذكر من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha 1\ (1/A_{ijt-1}) + \alpha 2\ [(\Delta REV_{ijt}-\Delta REC_{ijt})/A_{ijt-1}] + \alpha 3 (PPE_{ijt}/A_{ijt-1}) \quad .....(4)$$

$NDAC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (i) خلال الفترة (t).

لاكتشاف مدى ممارسة المؤسسة للمحاسبة الإبداعية نقوم بحساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لجميع مؤسسات العينة المدروسة لكل سنة من سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013، 2014 ومتوسط هذه المستحقات، فإذا كان المتوسط يفوق القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لمؤسسة من مؤسسات العينة في سنة من سنوات الدراسة فإن هذه المؤسسة لم تمارس المحاسبة الابتداعية ويتم التعبير عنها بمتغير وهمي **(0)**، أما إذا كان العكس أي أن المتوسط يقل عن القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة فإن المؤسسة قد مارست المحاسبة الابتداعية ويتم التعبير عنها بمتغير وهمي **(1)**.

الملحق رقم **(15)** يتضمن المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية حيث قمنا بقسمتهما على مجموع الأصول للسنة (t-1) لكل مؤسسة من مؤسسات الدراسة، ونقوم بعملية القسمة هذه بهدف الحد من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وهو ما ذكرناه سابقا، بالإضافة لذلك يتضمن الملحق المؤسسات الفرنسية التي قامت بممارسة المحاسبة الإبداعية والتي لم تقم بالممارسة خلال سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي.

رابعا: التحليل الإحصائي الوصفي للنتائج المتعلقة بالمستحقات الاختيارية

من خلال الجدول الآتي سوف يتم عرض نتائج التحليل الاحصائي الوصفي المتعلقة بالمستحقات الاختيارية المتوصل إليها لعينة الدراسة والمتمثلة في المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC40"، للفترة من سنة 2011 إلى غاية 2014

الجدول رقم (04-02): التحليل الوصفي للمستحقات الاختيارية لكل سنة

Ecart type	Moyenne	Maximum	Minimum	السنوات
0,096212	0,000680	0,071373	-0,490797	**2011**
0,020220	-0,000365	0,040003	-0,043415	**2012**
0,024331	-0,000479	0,067136	-0,047275	**2013**
0,031774	-0,000370	0,073483	-0,077524	**2014**
0,052425	**-0,000134**	**0,073483**	**-0,490797**	**مجموع السنوات**

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الملحق رقم (14)

يتبين لنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة قد قامت في مجملها بممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب لجميع فترات الدراسة، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لمؤسسات العينة ككل (0,000134-)، والانحراف المعياري (0,0524245)، في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,073483) وهي تعبر عن قيمة المستحقات

الاختيارية لسنة 2014، وفيما يخص أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (0,490797) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لسنة 2012.[1]

تشير النتائج من جهة أخرى إلى وجود تدرج في استخدام المستحقات الاختيارية من سنة إلى أخرى لجميع المؤسسات، ففي سنة 2011 قدر متوسط المستحقات الاختيارية بـ (0,000680)، والانحراف المعياري بـ (0,096212)، بينما بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,071373) والتي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة"**ALSTOM**"، أما فيما يخص أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0,490797-) والتابعة لمؤسسة "**PUBLICIS**".[2]

بالنسبة لسنة 2012 فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية ب (0,000365-)، والانحراف المعياري (0,020220)،أما أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0,040003) الخاصة بمؤسسة **"ALCATELLUCENT"**، بينما بلغت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,043415-) التابعة لمؤسسة "**VIVENDI**".[3]

أما في سنة 2013 فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية فيه (0,000479-)، والانحراف المعياري (0,024331)، أما أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (0,067136) الخاصة بمؤسسة "**TECHNIP**"، وأدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,047275-) التابعة لمؤسسة "**VALEO**".[4]

وأخيرا في سنة 2014 فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية (0,000370-)، والانحراف المعياري (0,031774)، أما أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية قدرت بـ (0,073483) الخاصة بمؤسسة " **SAINT GOBAIN**"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقدرت بـ (0,077524-) التابعة لمؤسسة "**SAFRAN** ".[5]

من خلال ما سبق نلاحظ بأن المؤسسات في سنة 2011 قد عمدت إلى رفع الأرباح المعلن عنها بمتوسط قدره (0,000680)، ويمكن تفسير سلوك إدارة مؤسسات القطاعين بوجود رغبة في:

- تجميل وتحسين صورة هذه المؤسسات بهدف جذب مساهمين جدد؛
- الحصول على القروض البنكية؛
- الاستفادة من المناقصات الخاصة بالمشاريع المطروحة.

1أنظر الملحق رقم14.

3، 2، 3أنظر الملحق رقم14.

أما في باقي السنوات فقد لجأت المؤسسات محل الدراسة إلى تخفيض الأرباح المعلن عنها وتعتبر سنة 2012 هي السنة التي كان فيه استخدام المستحقات الاختيارية بشكل كبير جدا بمتوسط قدره (0,000365)، يليه بعد سنة 2014م بمتوسط قدره (0,000370-)، وفي الأخير سنة 2013 بمتوسط قدره (0,000479-)، ويوحي ذلك بوجود غاية لدى الإدارة يمكن إبرازها في النقاط التالية

- تخفيض حجم الضريبة التي تلتزم هذه المؤسسات بدفعها؛
- عدم توزيع الأرباح على المساهمين وذلك بهدف تغطية عجز المؤسسة في فترة من الفترات التشغيلية اللاحقة؛
- التأخير في سداد القروض البنكية وفي سداد الموردين؛
- تسريح العمال وبالتالي التخفيض من قيمة الأجور المدفوعة.

خامسا: التحليل الاحصائي الوصفي للنتائج المتعلقة بممارسات المحاسبة الابداعي

والجدول الآتي يوضح التكرارات والنسب المئوية لمدى ممارسة مؤسسات العينة للمحاسبة الإبداعية خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (04-03): التكرارات والنسب المئوية لمدى ممارسة مؤسسات العينة للمحاسبة الإبداعية خلال سنوات الدراسة.

		المؤسسات غير الممارسة	المؤسسات الممارسة	المجموع
2011	التكرارت	18	13	31
	النسبة المئوية	58,1%	41,9%	100,0%
2012	التكرارت	18	13	31
	النسبة المئوية	58,1%	41,9%	100,0%
2013	التكرارت	15	16	31
	النسبة المئوية	48,4%	51,6%	100,0%
2014	التكرارت	17	14	31
	النسبة المئوية	54,8%	45,2%	100,0%
المجموع	التكرارت	68	56	124
	النسبة المئوية	54,8%	45,2%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الملحق رقم (14)

تبين النتائج المتوصل إليها أن جميع مؤسسات العينة قد مارست المحاسبة الإبداعية في فترة من فترات الدراسة، أي أنه يوجد تباين بين سنوات الدراسة من حيث ممارستها للمحاسبة الإبداعية ، حيث بلغ أعلى تكرار لممارسة المحاسبة الإبداعية (16 مؤسسة)، بنسبة مئوية (51.6%) وهذا في سنة 2013، تليها بعد

ذلك سنة 2014 بـ (14 مؤسسة) قد مارست المحاسبة الإبداعية بنسبة مئوية (45.2 %). أما فيما يخص سنتي 2011 و2012 فتعتبران الاقل من حيث ممارسة مؤسسات العينة لأساليب المحاسبة الإبداعية وذلك بنسبة (41,9%)، بتكرار (13 مؤسسة)وللاطلاع على النتائج المتعلقة بمدى ممارسة المؤسسات الفرنسية للمحاسبة الإبداعية أنظر للملحق رقم 10.

المطلب الخامس: إختبار صحة الفرضيات

فيما يخص الفرضيات التي قمنا بوضعها، سنقوم باختبارها فيما يلي:

أولا: الفرضية الاولى H0: قامت المؤسسات الفرنسية محل الدراسة باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب من أجل تخفيض الارباح بهدف تخفيض حجم الضريبة التي تلتزم هذه المؤسسات بدفعها.

H1: قامت المؤسسات الفرنسية محل الدراسة باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم الأرباح بهدف تجميل وتحسين صورة هذهالمؤسسات وجذب مساهمين جدد،

من خلال العمليات الإحصائية التي قمنا بها في الفصل التطبيقي تم التأكيد على أن غالبية المؤسسات الفرنسية تقوم بممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب لجميع فترات الدراسة، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لمؤسسات العينة ككل (0,000134-)، والانحراف المعياري (0,0524245). وهو ما يثبت **عدم صحة**فرضيتنا.

ثانيا:الفرضية الثانية.

H_0: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة؛

H1:توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة.

أثبتت الاحصائيات الوصفية من خلال وجود تكرارات لممارسة المحاسبة الإبداعية من طرف جميع مؤسسات العينة محل الدراسة فإنه يجب التأكد من مدى معنوية هذه الممارسات باستخدام اختبار-Khi deux.

الجدول (04-04): نتائج اختبار Khi-deux لجميع المؤسسات خلال فترة الدراسة ككل و لكل سنة من سنوات الدراسة على حدى

			المحاسبة الإبداعية
خلال فترة الدراسة ككل	**Khi-deux**		**1,161[a]**
	Ddl		**1**
	Signification asymptotique		**,281**
لكل سنة من سنوات الدراسة على حدى			
	2011	Khi-deux	,806[a]
		Ddl	1
		Signification asymptotique	,369
	2012	Khi-deux	,806[a]
		Ddl	1
		Signification asymptotique	,369
	2013	Khi-deux	,032[a]
		Ddl	1
		Signification asymptotique	,857
	2014	Khi-deux	,290[a]
		Ddl	1
		Signification asymptotique	,590

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

توضح نتائج اختبارKhi-deuxأن مستوى دلالة الاختبار خلال سنة 2011 و 2012 كانت (sig=0,369) وفي سنة 2013 كانت (sig=0,857) بينما في سنة 2014 فكانت (sig=0,590) وكلها أكبر من مستوى معنوية (α=0,05) وهذا يعني عدم وجود اختلاف ذو دلالة احصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة للمحاسبة الإبداعية .

المبحث الثاني:أثر كل من سياستي الاقتراض وتوزيعات الأرباح على المحاسبة الإبداعية

استهدف هذا الجزء من الدراسة مدى تأثير استراتيجية أو سياسة توزيع الأرباح وسياسة الاقتراض على لجو المؤسسات المنتمية لمؤشر CAC40 إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف الرفع وتخفيض قيمة الأرباح وقد تناولت الدراسة محوران أساسيان: دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على المحاسبة الإبداعية من خلال أرباح السهم والتوزيعات النقدية للسهم، وتأثير سياسة الاقتراض على المحاسبة الإبداعية عن طريق نسبة اجمالي الديون.

المطلب الأول:التعريف بنموذج 01للدراسة

$$|DACCit| = \beta 0 + \beta 1\, LEV_{it} + \beta 2\, EXP_DIV_{it} + \beta 3\, SIZE_{it} + \beta 4\, ROA_{it} + \beta 5\, CFO_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

$DACC_{it}$: المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

LEV_{it}: نسبة الاقتراض (نسبة المديونية) للمؤسسة (i) للفترة (t).

EXP_DIV_{it}:توزيعات الأرباح المتوقعة لكل سهم للمؤسسة (i) للفترة (t).

$SIZE_{it}$: حجم المؤسسة المقاس بمجموع الأصول للمؤسسة (i) للفترة (t).

ROA_{it}: العائد على الأصول للمؤسسة(i) للفترة (t).

CFO_{it}: التدفق النقدي من العمليات التشغيليةللمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

ε_{it}: الخطأ العشوائيللمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

أولا: المتغير التابع

تمثل ممارسات المحاسبة الإبداعية المتغير التابع في هذا النموذج، وقد تم التطرق لهذا المتغير في النموذج الأول لتقدير المستحقات الاختياريةمن خلال قيام الباحث بتطبيق نموذج جونز المعدل 1995للمؤسسات الفرنسية غير المالية المسجلة بمؤشر (CAC 40) الموزعة على سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013،2014.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

1- توزيعات الارباح المتوقعة Exp DIVD: هذا المقياس كمؤشر على حصة السهم من الأرباح الموزعة، وتعد أداة مهمة لمساعدة متخذي القرارات الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الخاصة بالمؤسسة، لذلك نجد أن بعض المؤسسات تقوم بتوزيع نسب معينة من الأرباح سنويا وبشكل متساوي تقريبا من أجل المحافظة على سمعتها الجيدة داخل السوق المالي، أما بالنسبة لاتجاه العلاقة بين هذا المقياس والمستحقات الاختيارية، نلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع، مثل دراسة (Savov, 2006) قد توصلت، إلى وجود علاقة سلبية بينهما، أي أن المؤسسات التي تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل كبير تعاني أصلا من مشاكل في التدفقات النقدية، مما ينعكس بالتالي على انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة.[1] وبالتالي تم الاعتماد على قياس توزيعات الأرباح المتوقعة من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة عن طريق استخدام توزيعات الأرباح المدفوعة لكل سهم(DPS) للسنة السابقة (معدل توزيع الأرباح على المساهمين وهو يساوي الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين مقسمة على الأرباح الصافية للشركة)وذلك حسب دراسة(علام محمد موسى حمدان، 2014) وكل من (John and 2011 Knyazeva, 2006; Jiraporn et al,).

2- سياسة الاقتراض (المديونية) LEV: حيث يهدف هذا المتغير إلى قياس مدى تأثير الضغوطات المفروضة من طرف الدائنين تجاه قيام المؤسسة بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ، ويتم قياسه بنسبة الرفع المالي وهي **اجمالي الديون/اجمالي أصول** المؤسسة (i) في السنة (t)، اذ كانت نتائج الدراسات متباينة، إذ توصلت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع نسبة المديونية يقابلها انخفاض في ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وهناك دراسات أخرى توصلت إلى أن ارتفاع نسبة المديونية يقابلها ارتفاع في ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك بهدف تحقيق شروط عقد الدين.[2]

ثالثا: المتغيرات الضابطة

تساعد المتغيرات الضابطة في النموذج على ضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع،وبيانها بصورتها الأقرب للواقع؛ وذلك من خلال تقليل نسبة الخطأ العشوائي في النموذج مما يسهم في تمثيل المتغير التابع بشكل أفضل، وبيان علاقة المتغيرات الأخرى مع المتغير التابع، وقد ضمنت الدراسة نموذجها بالمتغيرات الضابطة الآتية:

[1] خالد عريج أبو ريشة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 740.

[2] علام محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من المؤسسات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين العدد الأول، 2012، ص 275.

1- حجم المؤسسة SIZE: يعد هذا المتغير من المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة لاختبار مدى تأثيره على ممارسات المحاسبة الإبداعية بافتراض أنه كلما كبر حجم المؤسسة كلما كانت ممارستها لإدارة الأرباح عالية. حيث أثبتت دراسة Sun and Rith, 2009 وجود تأثير قوي لحجم المؤسسة على ممارسات إدارة الأرباح . أما دراسةNoronah and Zeng, 2008 فتعتبره من أهم العوامل المحفزة للمؤسسات على إدارة الأرباح،[1]وهذا ما توصلت له العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (Meek et al, 2007) ودراسة (AL_ Fayoumi et al,) Soliman and Rajab, 2013 ; 2010،[2] على العكس من ذلك لم تجد دراسة (عسيري2001) أي تأثير لحجم المؤسسة كعامل محفز لإدارة الأرباح . مما يدل على عدم وجود اتفاق بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات إزاء اعتبار حجم المؤسسة محددا هاما في المحاسبة الإبداعية ، ويتم قياس حجم المؤسسة بالعديد من المقاييس مثل حجم مبيعات المؤسسة، وحجم إجمالي قيمة أصول المؤسسة والقيمة السوقية لأسهم المؤسسة واستنادا الي نتائج الدراسات السابقة حاول الباحثان اختبار مدى تأثير حجم المؤسسة على المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الفرنسية غير المالية المسجلة بمؤشر "CAC 40"الذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المؤسسة (i) في نهاية السنة **N.**[3]

2- معدل العائد على الأصول ROA:تم استخدام معدل العائد على الأصول للمؤسسة (i) للتعبير عن ربحية المؤسسة لتجنب تأثير حجم المؤسسة على الأرباح، كما تم استخدام الأرباح من عمليات التشغيل (نتيجة الدورة) لتجنب تأثير البنود غير المتكررة على صافي الأرباح وبالتالي على استمرارية وثبات الأرباح، حيث تم قياس معدل العائد على الأصول بالعلاقة الاتية: **نتيجة الدورة في السنة N / إجمالي الأصول للسنة (N-1)**

3- **التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية CFO:**يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد (الحصول على التمويل اللازم من نقد أو ما يشابهه)وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات، وتمويل التوسعات، وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل، وبالتالي فقد قمنا بقياس هذا العنصر بالعلاقة التالية: **التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية للسنة N / إجمالي الأصول للسنة (N-1).** حيث انقسمت نتائج الدراسات السابقة في طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية والمحاسبة الإبداعية باستخدام المستحقات الاختيارية، حيث توصلت معظم هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بينهما، أي أنه كلما انخفض مستوى التدفقات النقدية، كلما قابل ذلك زيادة في ممارسة المحاسبة الإبداعية باستخدام المستحقات الاختيارية لغايات إخفاء مشاكل السيولةالنقدية

---

[1] فواز سفير القثامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، إدارة الأرباح في المؤسسات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-جامعة الإسكندرية العدد رقم 01، المجلد 47، 2010، ص 284.

[2] خالد عريج أبو ريشة وآخرون، المرجع نفسه، ص 733.

[3] فواز سفير القثامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، مرجع سبق ذكره، ص 284.

التي تواجهها المؤسسة وراء قناع الأرباح المعترف بها، وعلى النقيض من ذلك، توصلت دراسة Frankel et al, (2003) إلى أن المؤسسات التي حققت تدفقات نقدية عالية حاولت باستمرار الوصول إلى مستويات ربحية قياسية مستخدمة المستحقات الاختيارية.[1]

4- الخطأ العشوائي: ويعتبر وجو هذا الخطأ للأسباب الاتية

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج؛
- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج؛
- حدوث خطأ في تجميع البيانات وقياس المتغيرات المالية.
-

المطلب الثاني: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي.

قبل تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، يجب التعرف على صلاحية وملاءمة البيانات للتحليل من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، والتأكد من عدم وجود مشكلتي الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي.

أولا: اعتدالية التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة(Normal distribution)

يجب توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبيانات، والتقيد بهذا الشرط مرتبط أساسا بحجم العينة، إذ يعتبر شرطا ضروريا في حالة العينات صغيرة الحجم (n<= 30)، أما في حالة العينات كبيرة الحجم فيمكن التنازل عنه، ذلك أنه وفقا لنظرية الحد المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة،وقد بلغ حجم العينة في هذه الدراسة (124) مشاهدة وهي تمثل عينة كبيرة الحجم، وبالتالي يمكن اعتبار شرط التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة محقق.

ثانيا:الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

يقصد بالتداخل الخطي (الازدواج الخطي) وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية، ويعتبر عدم استقرار معاملات الانحدار من أهم التأثيرات السلبية المترتبة على وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية، بالإضافة إلى عدم توافر صفة الاعتمادية لهذه المعاملات، ويتم التأكد من عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة،إن الفروض اللازمة لتطبيق الانحدار المتعدد هي:

1- تقليل عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج عندما لايتلاءم عدد الحالات مع عدد المتغيرات المستقلة.

[1] خالد عريج أبو ريشة وآخرون، المرجع نفسه، ص 733.

2- التخلص من الازدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر

الجدول (04-05): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Full Sample								
Variables	**N**	**Mean**	**Std. Dev**	**Min**	**Q1**	**Median**	**Q3**	**Max**
|DACC|	124	0,025	0,046	0,000	0,007	0,017	0,032	0,491
LEV	124	0,246	0,135	0,008	0,154	0,214	0,319	0,683
EXP_DIV	124	1,413	0,882	0,000	0,765	1,240	1,870	3,750
SIZE	124	24,232	0,852	22,541	23,706	24,186	24,824	26,314
ROA	124	0,039	0,035	-0,073	0,015	0,035	0,059	0,159
CFO	124	0,077	0,062	-0,014	0,043	0,070	0,107	0,595

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (20) وعلى مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

من خلال الجدول وبالرجوع للملحق رقم (20) نلاحظ أن المؤسسات الفرنسية محل الدراسة أقل استخداما لأساليب المحاسبة الإبداعية إذ يتبين أن متوسط المستحقات الاختيارية هو 0,025 هذا يعني أن المؤسسات قد لجأت بصفة قليلة جدا لاستخدام المستحقات الاختيارية، حيث بلغت أقل قيمة 0,000 لمؤسسة VINCI سنة 2014، وأعلى قيمة 0,491 لمؤسسة PUBLICIS سنة 2011، فنجد أن 25% من مؤسسات العينة قد مارس أساليب المحاسبة الإبداعية بـ 0,007 و 50% من هذه المؤسسات قد مارسها بـ 0,017 أما 75% منها قد مارسها بـ 0,032.

كما يتبين من خلال الجدول أن معظم المؤسسات لجأت إلى المديونية بمتوسط 0,246 حيث بلغت أقل قيمة 0,008 لمؤسسة L'OREAL لسنة 2012 أن نسبة المديونية كانت قليلة جدا في هذه السنة، وأعلى قيمة 0,683 لمؤسسة SAINT G سنة 2014 وهذا يعني أن المؤسسة كانت نسبة المديونية فيها تفوق نصف ميزانيتها وهذا يعتبر معدل عالي قد يدفع بالمؤسسة إلى مخاطر مالية، حيث نلاحظ أن 25% من مؤسسات العينة قد لجأ للاقتراض بـ 0,154و 50% من هذه المؤسسات قد مارسها بـ 0,214 أما 75% منها قد مارسها بـ 0,319.

أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح فقد وزعت هذه المؤسسات أرباحها بمتوسط 1,413 أورو للسهم، حيث بلغت أدنى قيمة 0,000أورو لكل من مؤسستي ALCATEL، PEUGEOT بمعنى أنهما لم تقوما بتوزيع الأرباح خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2011 لمؤسسة PEUGEOT حيث قامت بتوزيعات ارباح، وأعلى قيمة 3,750 أورو لمؤسسة KERING لسنتي 2013، 2014 على التوالي، حيث نلاحظ أن 25% من مؤسسات العينة قد وزعت ما قيمته 0,765 أورو للسهم و 50% من هذه المؤسسات قد وزعت أرباحها بـ 1,240 أورو للسهم أما 75% منها قد توزيع ما قيمته 1,870 أورو للسهم.

ثالثا: اختبار الملاءمة وخطية العلاقات

فيما يتعلق بخطية النموذج وملاءمة خط الانحدار للبيانات تم إجراء جدول تحليل التباين ANOVAلاختبار الفرضية الخاصة بمعلمة الميل B1، حيث ظهر أن خط الانحدار يمثل البيانات تمثيلا جيدا والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (04-06): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد

تحليل التبـاين			
المصدر	مجموع مربعات	درجات الحرية df	متوسط مربعات
الانحـدارSSR	,158	**5**	,032
البواقـي SSE	,101	**118**	,001
الكلـي SST	,260		
قيمة (F)=	**36,896**	عند مستوى معنوية: .Sig =	**0.000**

المصـدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يقدم الجدول السابق اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة، وتبعا لارتفاع قيمة F المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة(α=0.01%)، يدل على ذلك كون مستوى المعنوية أقل من 0.05، مما يظهر خطية النماذج وكون خط الانحدار يلائم البيانات، وبهذا يكون الفرض الأول لتحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق، وهذا ما يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفروض الأخرى، وللتحقق من وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة تم الاعتماد على عدد من الاختبارات الإحصائية والتي من أهمها استخدام معامل بيرسون الذي يدل على وجود هذه المشكلة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (04-07):مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة بالنسبة للنموذج 01

	|DACC|	LEV	EXP_DIV	SIZE	ROA	CFO
|DACC|	1,000					
LEV	-0,056	1,000				
EXP_DIV	-0,056	-,214*	1,000			
SIZE	-0,133	0,149	0,022	1,000		
ROA	0,017	-,336**	,392**	-0,176	1,000	
CFO	,695**	-0,076	,193*	-0,135	,434**	1,000

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-ailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (21) وبرنامج SPSS

من خلال مصفوفة الارتباط لبيرسون نلاحظ:

-وجود تأثير سالب للرفع المالي (سياسة الاقتراض) على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثير غير معنوي.

- وجود تأثير سالب لتوزيعات الأرباح المتوقعة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثير غير معنوي.

- وجود تأثير سالب لحجم المؤسسة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثير غير معنوي.

- وجود تأثير موجب لمعدل العائد على الأصول على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثير غير معنوي.

- وجود تأثير معنوي موجب للتدفق النقدي التشغيلي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين الرفع المالي وتوزيعات الأرباح المتوقعة، فالمؤسسات التي تتميز بنسب رفع مالي عالية تفرض عليها شروط تحد من توزيعات الأرباح بها.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول، فالمؤسسات التي تتميز بنسب رفع مالي عالية تتميز بانخفاض في معدل العائد على الأصول.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين توزيعات الأرباح المتوقعة ومعدل العائد على الأصول، فارتفاع معدل العائد على الأصول في المؤسسات الفرنسية محل الدراسة يؤثر إيجابا على توزيعات الأرباح المتوقعة.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين معدل العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة، فالمؤسسات الفرنسية التي تتميز بارتفاع معدل العائد على الأصول تتضمن تدفقات نقدية تشغيلية عالية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين توزيعات الأرباح المتوقعة والتدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة،فارتفاع التدفق النقدي في المؤسسات الفرنسية محل الدراسة يؤثر إيجابا على توزيعات الأرباح المتوقعة.

كما تظهر مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة،حيث بلغ أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة(0.434) والذي يمثل الارتباط بين معدل العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي،وما دام أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية كانت أقل من القيمة (0.8)، فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

ولغرضالتأكد من ذلك سيتم حساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واختبار التباين المسموح به Tolérance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث أن الحصول على معامل التباين VIF يتجاوز (5) أو كانت قيمة التباين أقل من (0.2) يشير إلى تأثر المتغيرات المستقلة بمشكلة التعدد الخطي.

من خلال برنامج SPSS فإنه يمكن الحصول على النتائج التالية:

الجدولرقم (04-08): نتائج اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات بالنسبة للنموذج 01

المتغيراتالمستقلة	Collinearity Statistics	
	التباين المسموح به "Tolerance"	معامل تضخم التباين "VIF"
LEV	,861	1,161
EXP_DIV	,827	1,209
SIZE	,942	1,061
ROA	,643	1,554
CFO	,800	1,250

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (22) وبرنامج SPSS

من الجدول السابق يلاحظ أن معاملVIF لكافة المتغيرات لم يتجاوز القيمة (5)، لذا يمكن القول بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي،حيث يلاحظ تحقق الشرط (VIF<05, Tolerance>0.2) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: تقدير النموذج الأمثل لدراسة

سيتم في هذا المطلب تقدير النماذج الثلاثة الخاصة بالبيانات الطولية Panel Data (النموذج التجميعي، نموذج التأثيراتالثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية) ثم بعد ذلك نقوم بعملية المفاضلة بين تلك النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

أولا: نموذج الانحدار التجميعي PooledLeast Squares.

نقصد بالنموذج التجميعي النموذج الذي له نفس المعلمات (معلمات المتغيرات التفسيرية ومعلمة الحد الثابت) بالنسبة لجميع الأفراد (المؤسسات محل الدراسة) ، لذلك نقوم بتجميع بيانات المؤسسات ونقدر بها معادلة واحدة، ولتقدير النموذج التجميعي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي أعطت النتائج التالية:

الجدول رقم (04-09): نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للنموذج 01

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV	-0.043162	0.021030	-2.052419	0.0423
EXP_DIV	-0.005325	0.003294	-1.616271	0.1087
SIZE	-0.003329	0.003195	-1.042096	0.2995
ROA	-0.477533	0.092843	-5.143465	0.0000
CFO	0.639809	0.048022	13.32331	0.0000
C	0.092872	0.077479	1.198680	0.2331
R-squared	0.609894			
Adjusted R-squared	0.593364			
F-statistic	36.89641	Durbin-Watson stat		1.290369
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (23) وبرنامج (eviews9)

ثانيا: نموذج التأثيرات الفردية الثابتة Fixed effects Model.

يتميز هذا النموذج بوجود حد ثابت مختلف لكل مؤسسة محل الدراسة، مع ثبات قيمته عبر الزمن، ولتقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مع إدخال المتغيرات الصورية(LSDV) والتي أعطت النتائج التالية:

الجدول رقم (04-10): نموذج التأثيرات الفردية الثابتةبالنسبة للنموذج 01

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV	0.116936	0.065459	1.786398	0.0775
EXP_DIV	0.003071	0.010867	0.282572	0.7782
SIZE	-0.061303	0.033935	-1.806501	0.0743
ROA	-0.177907	0.137501	-1.293861	0.1991
CFO	0.781857	0.050744	15.40783	0
C	1.423913	0.812739	1.751993	0.0833
R-squared	0.796157			
Adjusted R-squared	0.715083			
F-statistic	9.820114	Durbin-Watson stat		2.055262
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (24) وبرنامج (eviews9)

ثالثا: نموذج التأثيرات الفردية العشوائية Random effects model.

يتميز هذا النموذج بوجود حد ثابت مختلف لكل مؤسسة، لكن هذا الحد عبارة عن متغير عشوائي وليس قيمة ثابتة، ولتقدير نموذج التأثيرات الفردية العشوائية تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) والتي أعطت النتائج التالية :

الجدول رقم (04-11): نموذج التأثيرات الفردية العشوائية بالنسبة للنموذج 01

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV	-0.033551	0.023003	-1.458570	0.1473
EXP_DIV	-0.005845	0.003589	-1.628538	0.1061
SIZE	-0.003075	0.003606	-0.852829	0.3955
ROA	-0.445935	0.092095	-4.842110	0.0000
CFO	0.684594	0.043773	15.63980	0.0000
C	0.080408	0.087312	0.920922	0.3590
R-squared	0.641457			
Adjusted R-squared	0.626265			
F-statistic	42.22201	Durbin-Watson stat	1.473754	
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (25) وبرنامج (eviews9)

رابعا: المفاضلة بين النماذج

سيتم أولا اختبار وجود التأثيرات الفردية أي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة مع نموذج التأثيرات الفردية العشوائية.

1-اختبار وجود أثار فردية ثابتة:ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج التأثيرات الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البيانات الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة تسلك سلوكا موحدا (هناك تجانس) فيما يخص الحد الثابت أم أن بيانات كل مؤسسة لها سلوكها الخاص،

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل Prob.> 0,05

H_1:نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأفضل Prob. < 0,05

وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج eviews9وهو اختبار Redundant Fixed Effects Tests- الذي يعتمد على اختبار فيشر – هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (04-12): اختبار وجود أثار فردية ثابتةبالنسبة للنموذج 01

Redundant Fixed Effects Tests			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	**2.680340**	(30,88)	**0.0002**
Cross-section Chi-square	80.484176	30	0.0000

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار تساوي 0.0002 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل (عدم وجود آثار فردية ثابتة)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأفضل.

2- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج التأثيرات الفردية العشوائية.

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل Prob.> 0,05

H_1:نموذج التأثيرات الفردية العشوائية هو النموذج الأفضل Prob. < 0,05

وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج eviews9 وهو اختبار Breusch-Pagan. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (04-13): اختبار وجود أثار فردية عشوائية بالنسبة للنموذج 01

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.375256	4.752204	**8.127460**
	(0.0662)	(0.0293)	(**0.0044**)

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معنوية اختبارBreusch-Paganكانت أقل من مستوى المعنوية 0,05 مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل (عدم وجود آثار فردية عشوائية)، وبالتالي نموذج التأثيرات الفردية العشوائية هو النموذج الأفضل.

نقبل وجود تأثير فردي (Individual effects) في نموذج الدراسة.

3- المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار "Hausman test" ، وتكون فرضيات الاختبار كما يلي:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل Prob. >0,05

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل Prob. < 0,05

ويمكن توضيح نتائج اختبار "Hausman test" في الجدول الآتي:

الجدول رقم (14-04): المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة للنموذج 01

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	**26.791504**	5	**0.0001**

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معنوية اختبار Hausman كانت (0,0001)وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل للدراسة.

بما أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات، لذلك سنعتمد على هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته، ونعيد **صياغة الجدول رقم (04-10)** كالآتي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV	0.116936	0.065459	1.786398	0.0775
EXP_DIV	0.003071	0.010867	0.282572	0.7782
SIZE	-0.061303	0.033935	-1.806501	0.0743
ROA	-0.177907	0.137501	-1.293861	0.1991
CFO	0.781857	0.050744	15.40783	0.0000
C	1.423913	0.812739	1.751993	0.0833
R-squared	**0.796157**			
Adjusted R-squared	**0.715083**			
F-statistic	**9.820114**	**Durbin-Watson stat**		**2.055262**
Prob(F-statistic)	**0.0000**			

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews

خامسا: المعايير الاحصائية والقياسية.

فيما يلي سيتم عرض مختلف الاختبارات والمعايير الاحصائية والقياسية لدراسة وتحليل نموذج الدراسة

1- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر(prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (المستحقات الاختيارية DACC)

2- معامل التحديد(R-squared): بلغت قيمة معامل التحديد 0.79أي أن 79% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن ارجاعه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها أو متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

3- الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation of Residuals): يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي بالاعتماد على اختبار (Durbin Watson).

ومن الجدول رقم (04-10) يمكن ملاحظة أن قيمة اختبار (D-Watson) بلغت (2.055)، وبالتالي:

1,5< DW <2,5 ، فهذه الاحصائية موجودة في منطقة قبول الفرضيةH_0، وهو ما يمكننا من اتخاذ قرار بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما تؤكده قيمة المعنوية لاختبار فيشر(prob F) التي كانت أقل من 0,05.

4- ثبات تباين الخطأ العشوائي أو تجانس التباين (Homoscedasticity): لإزالة هذه المشكلة وتصحيح المعنوية الجزئية لكل متغير تفسيري تم الاستعانة باختبار (White) الذي يوفه برنامج التحليل الإحصائي (Eviews9)، وقد كانت نتائج النموذج بعد تطبيق الاختبار كالآتي:

الجدول رقم (04-15): نموذج التأثيرات الفردية الثابتة المصحح باختبار (White)للنموذج 01

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV	0.074708	0.011696	6.387392	0.0000
EXP_DIV	-0.001637	0.004027	-0.406464	0.6854
SIZE	-0.032248	0.013998	-2.303737	0.0236
ROA	-0.241698	0.066966	-3.609290	0.0005
CFO	0.783722	0.044213	17.72585	0.0000
C	0.739198	0.333741	2.214885	0.0294
R-squared	**0.811554**			
Adjusted R-squared	**0.736604**			
F-statistic	**10.82792**	**Durbin-Watson stat**		**2.042608**
Prob(F-statistic)	**0.0000**			

المصـدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (26)

من خلال نتائج اختبار(White) يتضح أن معنوية جميع المتغيرات تحسنت بشكل كبير وأصبحت اقل من 0,05) ماعدا المتغير EXP_DIVI الذي بلغ0,68 وهي أكبر من 0,05، في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0,81 بعدما كانت (0,79)وهي تدل على قوة تفسيرية جيدة للنموذج، كما تحسنت أكثر قيمة اختبار (D-Watson) وبلغت (2.042) حيث كانت قبل الاستعانة باختبار (White)(2.055)، وبالرجوع إلى جدول القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5٪ (k= 05, n= 124) نجد أن القيم الصغرى والعليا التي يتم على أساسها اتخاذ قرار فيما يخص وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي كانت كما يلي: dU = 1.6409, dL = 1.7739، وبالتالي: dL <DW <4-dL 2 وهو ما يمكننا من اتخاذ قرار بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

وللتأكد من صحة النتيجة السابقة كما يمكنا استخدام اختبار Pesaran كما يوضحه الجدول الاتي:

الجدول رقم (04-16): نموذجاختبار Pesaran

Residual Cross-Section Dependence Test Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted			
Residuals			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Pesaran CD	**0.008101**		**0.9935**

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews

حيث نلاحظ أن قيمة معنوية الاختبار تساوي 0.9935 وهي أكبر من 0,05 أي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

سادسا: اختبار فرضيات النموذج 01

الفرضية الأولى:**توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي لسياسة الاقتراض في استخدام لأساليب المحاسبة الإبداعية** ، نلاحظ من الجدول (04-15)أن سياسة الاقتراض كان لها تأثير إيجابي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية،حيث بلغت قيمة المعنوية(0.000) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05)، أي أن المؤسسات الفرنسية محل الدراسة التي تعتمد بشكل كبير على الديون في هيكلها التمويلي تلجأ إلى استخدام اساليب المحاسبة الإبداعية ، فهي تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة، ويمكن تفسير ذلك بمحاولة المؤسسات الفرنسية ذات الرفع المالي المرتفع إلى تجنب التأثيرات المترتبة عن الاخلال بشروط عقد الدين أو تحسين الموقف التفاوضي لها من خلال إعادة التفاوض مع المقرضين، وطلب قروض أخرى وبشروط أقل صرامة وتقييد، وهذا ما يتوافق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Begley, 1990) ودراسة (Healy and Wahlen, 1999) بالإضافة إلى دراسة (Yang et al,2009 ; Omid, 2012) حيث توصلوا إلى وجود تأثير موجب لسياسة الاقتراض على ممارسات المحاسبة الإبداعية ، أي أن المؤسسات التي تتميز بنسب مديونية عالية تمارس المستحقات الاختيارية لتحقيق شروط اتفاقيات الدين المشتركة بها.

من خلال ما سبق يتم قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: **توجدعلاقة معنوية ذات تأثير إيجابي لسياسة توزيعات الأرباح المتوقعة في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الإبداعية** ، نلاحظ من الجدول (04- 15) أن توزيعات الأرباح المتوقعة لم يكن لها أي تأثير إيجابي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بل بالعكس كان هناك تأثير سالب إلا أنه غير معنوي، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.6854) وهي ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لسياسة توزيعات الأرباح على استخدام المؤسسات الفرنسية لأساليب المحاسبة الإبداعية للتأثير على الأرباح، وبالتالي عدم قبول هذه الفرضية،وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Syed et al (2010) التي لم تجد علاقة بين المحاسبة الإبداعية وسياسة توزيعات الأرباح.

من خلال ما سبق يتم رفض الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:**توجد علاقة معنوية ذات تأثير سلبي لحجم المؤسسة في استخدامها لأساليب المحاسبة الإبداعية** ، نلاحظ من الجدول (04-15) أن حجم المؤسسة كان له تأثير سلبي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية،حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0236) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05)،فالمؤسسات الفرنسية محل الدراسة ذات الحجم الكبير تميل إلى استخدام المستحقات

الاختيارية بشكل أقل مقارنة بالمؤسسات الأقل حجما وهو ما لا يتوافق مع فرضية الحجم التي جاءت بها النظرية الايجابية للمحاسبة لـ (Watts and Zimmerman)، ونتائج بعض الدراسات مثل دراسة Salteh et al, (2012 ; AL-Fayoumi, 2010 ; Soliman and Rajab, 2013) التي توصلت إلى أن المؤسسات كبيرة الحجم معرضة لتحمل تكاليف سياسية أكبر مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم، وهذا ما يحفزها على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية باستخدام المستحقات الاختيارية للتخفيف من هذه التكاليف.

من خلال ما سبق يتم قبول الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة:**توجد علاقة معنوية ذات تأثير ايجابي لمعدل العائد على الأصول في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الإبداعية** ، نلاحظ من الجدول (04- 15) أن معدل العائد على الأصول كان له تأثير سلبي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.0005) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، فالمؤسسات الفرنسية محل الدراسة ذات معدل العائد على الأصول المرتفع تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية بشكل أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى ذات معدل العائد على الأصول المنخفض.

من خلال ما سبق يتم رفض الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: **توجد علاقة معنوية ذات تأثير سلبي للتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الإبداعية .** نلاحظ من الجدول (04- 15) أن معدل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كان له تأثير ايجابي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.000) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، فالمؤسسات الفرنسية ذات التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية المرتفع تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى.ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات التي تحقق تدفقات نقدية تشغيلية عالية لديها حافز أكبر لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

من خلال ما سبق يتم رفض الفرضية الخامسة.

المطلب الرابع: دراسة النموذج الثاني الذي يتضمن التفاعل سياسة الاقتراضوسياسة توزيعات الأرباح

نحاول طرح نموذج جديد يتضمن التفاعل (interaction) بين متغيري الدراسة: سياسة الاقتراض (**LEV**) وسياسة توزيعات الأرباح (**EXP_DIV**) كما يلي:

$$|DACCit| = \beta_0 + \beta_1 LEV_{it} * EXP_DIV_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 CFO_{it} + \varepsilon_{it} \quad \text{.....(2)}$$

$LEV_{it} * EXP_DIV_{it}$: التفاعل بين متغيري سياسة الرفع المالي وسياسة توزيعات الأرباح.

سوف يتم القيام بالدراسة نفسها كما في النموذج الأول:

الجدول (04-17):مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة للنموذج 02

	|DACCit|	LEV_DIV	SIZE	ROA	CFO
|DACCit|	1,000				
LEV_DIV	-.072	1,000			
SIZE	-0,133	.098	1,000		
ROA	0,017	.104	-0,176	1,000	
CFO	,695**	.122	-0,135	,434**	1,000

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-ailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد برنامج SPSS

من خلال مصفوفة الارتباط لبيرسون نلاحظ:

- وجود تأثير سالب للرفع المالي (سياسة الاقتراض) على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، في حال وجود توزيعات الأرباح عالية، إلا أن هذا التأثير غير معنوي.

كما تظهر مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ،حيث بلغ أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة (0.434) والذي يمثل الارتباط بين معدل العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي، وما دام أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية كانت أقل من القيمة (0.8)، فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

ولغرض التأكد من ذلك سيتم حساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واختبار التباين المسموح به Tolérance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث أن الحصول على معامل التباين VIF يتجاوز (5) أو كانت قيمة التباين أقل من (0.2) يشير إلى تأثر المتغيرات المستقلة بمشكلة التعدد الخطي.

من خلال برنامج SPSS فأنهيمكن الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (04-18): نتائج اختبار التعدد الخطي بين متغيرات نموذج الدراسةللنموذج 02

المتغيراتالمستقلة	Collinearity Statistics	
	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
LEV_DIV	,967	1,035
SIZE	,950	1,053
ROA	,793	1,261
CFO	,801	1,249

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول السابق يلاحظ أن معاملVIF لكافة المتغيرات لم يتجاوز القيمة (5)، لذا يمكن القول بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، حيث يلاحظ تحقق الشرط (VIF<05, Tolerance>0.2) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.

بنفس الكيفية السابقة بالنسبة للنموذج الأول سيتم تقدير النماذج الثلاثة الخاصة بالبيانات الطولية Panel Data(النموذج التجميعي، نموذج التأثيراتالثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية) ثم بعد ذلك نقوم بعملية المفاضلة بين تلك النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

أولا: نموذج الانحدار التجميعي PooledLeast Squares.

الجدول رقم (04-19): نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للنموذج 02

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV_DIV	-0.026676	0.011811	-2.258595	0.0257
SIZE	-0.00363	0.003183	-1.140425	0.2564
ROA	-0.456516	0.083646	-5.457697	0.0000
CFO	0.63855	0.048013	13.29966	0.0000
C	0.089909	0.077593	1.158731	0.2489
R-squared	0.606354			
Adjusted R-squared	0.593123			
F-statistic	45.82558	Durbin-Watson stat		1.276066
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (eviews9)

ثانيا: نموذج التأثيرات الفردية الثابتة Fixed effects Model.

الجدول رقم (04-20): نموذج التأثيرات الفردية الثابتةبالنسبة للنموذج 02

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV_DIV	0.033015	0.027223	1.212757	0.2284
SIZE	-0.055529	0.032894	-1.688134	0.0949
ROA	-0.221671	0.134876	-1.643524	0.1038
CFO	0.788743	0.050682	15.56252	0.0000
C	1.307607	0.794226	1.646391	0.1032
R-squared	0.792001			
Adjusted R-squared	0.712540			
F-statistic	9.967244	Durbin-Watson stat		2.074689
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (eviews9)

ثالثا: نموذج التأثيرات الفردية العشوائية Random effects model.

الجدول رقم (04-21): نموذج التأثيرات الفردية العشوائية بالنسبة للنموذج 02

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV_DIV	-0.023424	0.012617	-1.856543	0.0658
SIZE	-0.003385	0.0036	-0.940178	0.349
ROA	-0.444141	0.084201	-5.274739	0
CFO	0.683542	0.043927	15.56077	0.0000
C	0.078954	0.087635	0.900947	0.3694
R-squared	0.639041			
Adjusted R-squared	0.626908			
F-statistic	52.66929	Durbin-Watson stat		1.469227
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد برنامج (eviews9)

رابعا: المفاضلة بين النماذج

سيتم أولا اختبار وجود التأثيرات الفردية أي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة مع نموذج التأثيرات الفردية العشوائية.

1-اختبار وجود أثار فردية ثابتة:ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج التأثيرات الفردية الثابتة،

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل Prob. > 0,05

H_1:نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأفضل Prob. < 0,05

وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج eviews9وهو اختبار RedundantFixed Effects Tests- الذي يعتمد على اختبار فيشر – هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (04-22): اختبار وجود أثار فردية ثابتةبالنسبة للنموذج 02

Redundant Fixed Effects Tests			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	**2.64785**	(30,89)	**0.0002**
Cross-section Chi-square	79.1017	30	0.0000

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج(eviews9)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار تساوي 0.0002 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل (عدم وجود آثار فردية ثابتة)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأفضل.

2- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج التأثيرات الفردية العشوائية.

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل Prob. > 0,05

H_1:نموذج التأثيرات الفردية العشوائية هو النموذج الأفضل Prob. < 0,05

وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج eviews 9 وهو اختبار Breusch-Pagan. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (04-23): اختبار وجود أثار فردية عشوائيةبالنسبة للنموذج 02

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.886966	4.948833	**8.8358**
	0.0487	0.0261	**0.0030**

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج(eviews9)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معنوية اختبار Breusch-Pagan كانت أقل من مستوى المعنوية 0,05 مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل (عدم وجود آثار فردية عشوائية)، وبالتالي نموذج التأثيرات الفردية العشوائية هو النموذج الأفضل.

نقبل وجود تأثير فردي (Individual effects) في نموذج الدراسة.

3- المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار "Hausman test" ، وتكون فرضيات الاختبار كما يلي:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل Prob. > 0,05

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل Prob. < 0,05

ويمكن توضيح نتائج اختبار "Hausman test" في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04-24):المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتةللنموذج 02

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	**24.563509**	4	**0.0001**

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج(eviews9)

بما أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات، لذلك سنعتمد على هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته، ونعيد **صياغة الجدول رقم (04-19)** كالآتي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV_DIV	0.033015	0.027223	1.212757	0.2284
SIZE	-0.055529	0.032894	-1.688134	0.0949
ROA	-0.221671	0.134876	-1.643524	0.1038
CFO	0.788743	0.050682	15.56252	0.0000
C	1.307607	0.794226	1.646391	0.1032
R-squared	**0.792001**			
Adjusted R-squared	**0.712540**			
F-statistic	**9.967244**	**Durbin-Watson stat**		**2.074689**
Prob(F-statistic)	**0.0000**			

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج(eviews9)

خامسا: المعايير الاحصائية والقياسية.

فيما يلي سيتم عرض مختلف الاختبارات والمعايير الاحصائية والقياسية لدراسة وتحليل نموذج الدراسة

1- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر(prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (المستحقات الاختيارية DACC)

2- معامل التحديد(R-squared): بلغت قيمة معامل التحديد 0.79أي أن 79% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن ارجاعه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها أو متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

3- الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation of Residuals): يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي بالاعتماد على اختبار (Durbin Watson).

ومن الجدولرقم (04-19) يمكن ملاحظة أن قيمة اختبار (D-Watson) بلغت (2.074)، وبالتالي:

1,5< DW <2,5 ، فهذه الاحصائية موجودة في منطقة قبول الفرضيةH_0، وهو ما يمكننا من اتخاذ قرار بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما تؤكده قيمة المعنوية لاختبار فيشر(prob F) التي كانت أقل من 0,05.

4- ثبات تباين الخطأ العشوائي أو تجانس التباين (Homoscedasticity): لإزالة هذه المشكلة وتصحيح المعنوية الجزئية لكل متغير تفسيري تم الاستعانة باختبار (White) الذي يوفه برنامج التحليل الإحصائي (Eviews9)، وقد كانت نتائج النموذج بعد تطبيق الاختبار كالآتي:

الجدول رقم (04-25): نموذج التأثيرات الفردية الثابتة المصحح باختبار (White) للنموذج 02

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV_DIV	0.02790	0.012208	2.285574	0.0247
SIZE	-0.04007	0.021182	-1.891909	0.0618
ROA	-0.28576	0.052429	-5.450323	0.0000
CFO	0.76695	0.059049	12.98829	0.0000
C	0.93892	0.504548	1.860913	0.0661
R-squared	0.797132			
Adjusted R-squared	0.719631			
F-statistic	10.28554	Durbin-Watson stat		2.003376
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (26)

من خلال نتائج اختبار(White)يتضح أن جميع المتغيرات تحسنت بشكل كبير وأصبحت معنوية،أما قيمة اختبار (D-Watson) وبلغت (2.074) حيث كانت قبل الاستعانة باختبار (White)(2.003)، وبالتالي: 2< DW <4- dL وهو ما يمكننا من اتخاذ قرار بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

سادسا: اختبار فرضيات النموذج الثاني

من خلال الفرضية الخاصة بالنموذج الثاني والتي تنص على:

توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي لسياسة الاقتراض في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الإبداعية مع وجود توزيعات الأرباح مرتفعة، نلاحظ من الجدول (04-25)أن سياسة الاقتراض كان لها تأثير إيجابي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية وذلك مع وجود توزيعات الأرباح مرتفعة،حيث بلغت قيمة المعنوية(0.0247) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05)، أي أن المؤسسات الفرنسية محل الدراسة التي تعتمد بشكل كبير على الديون في هيكلها التمويلي مع أنها تقوم بتوزيعات أرباح مرتفعة تلجأ إلى استخدام اساليب المحاسبة الإبداعية ، فهي تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة بهدف تحقيق شروط الدين.

من خلال ما سبق يتم قبول هذه الفرضية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث حيث توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية في جزئها الخاص بنموذج جونز المعدل 1995،إلى أن المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة قد قامت في مجملها بممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب لجميع فترات الدراسة وذلك إما لسبب أو أكثر من الاسباب الاتية:

- تخفيض حجم الضريبة التي تلتزم هذه المؤسسات بدفعها؛
- عدم توزيع الأرباح على المساهمين وذلك بهدف تغطية عجز المؤسسة في فترة من الفترات التشغيلية اللاحقة؛
- التأخير في سداد القروض البنكية وفي سداد الموردين؛
- تسريح العمال وبالتالي التخفيض من قيمة الأجور المدفوعة.

أما في الجزء الثاني من الدراسة فقد تم الاعتماد على نموذجين،حيث توصلت الدراسة بالنسبة للنموذج الأول الرئيسي إلى أن سياسة الاقتراض كان لها تأثير إيجابي على المحاسبة الإبداعية ممثلة بالمستحقات الاختيارية، أي أن المؤسسات الفرنسية محل الدراسة التي تعتمد أكثر على الديون في تمويلها قد لجأت إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ، وهذا ما يتوافق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن المؤسسات التي تحتفظ بنسب مديونية عالية تتجه نحو ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية باستخدام المستحقات الاختيارية لتحقيق شروط اتفاقيات الدين، بينما توصلت الدراسة التطبيقية إلى أنه لا يوجد تأثير بين سياسة توزيعات الأرباح والمحاسبة الإبداعية ، وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي توصلت إلى أن سياسة توزيعات الأرباح لا تؤثر على ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك مع قلتها وتختلف مع العديد من الدراسات التي وجدت علاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية وتوزيعات الأرباح إما بشكل موجب أو سالب.

وبالنسبة للنموذج الثاني الفرعي وجدنا من خلال الدراسة التطبيقية أن هناك تأثير ايجابي لسياسة الاقتراض على استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الإبداعية في حال وجود توزيعات أرباح مرتفعة، مما يعني أن هذه المؤسسات تميل لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تجميل الأرباح المعلنة والقيام بتوزيعات أرباح، وبالتالي التأثير على الدائنين، من خلال تجنب التأثيرات المترتبة عن الاخلال بشروط عقد الدين أو تحسين الموقف التفاوضي لها من خلال إعادة التفاوض.

الخاتمة العامة

خاتمـــــــــة:

أصبح الابداع المحاسبي محل تركيز و اهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة التي شهدت العديد من حالات الانهيار للكثير من المؤسسات الكبرى في مختلف دول العالم وفقدان الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وصاحب ذلك رفع الكثير من القضايا ضد مكاتب المراجعة التي تولت مراجعة القوائم المالية لتلك المؤسسات،ومن أشهر تلك القضايا إفلاس وانهيار عدد من المؤسسات الأمريكية العملاقة مثل مؤسسة Enron عملاق الطاقة الأمريكية ومؤسسة Worldcom ثاني أكبر مؤسسة اتصالات أمريكية،وتحميل مكتب المراجعة العالمي آرثر اندرسون "Arther Anderson"بكونه المسؤول على تدقيق حسابات تلك المؤسسات جزءا من المسؤولية واتهامه بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للمؤسسات مستغلا بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح.

إن قيام عدد كبير من المؤسسات إما بالتحفظ عنالإعلان عن المعلومات بسبب كونها معلومات جوهرية تمس وتؤثر على أداء الشركة وقدرتها على المنافسة وخاصة أمام منافسيها، في حال الإعلان عنها و/أو محاولة إعادةصياغة تلك المعلومات المالية والتشغيلية بطرق ووسائل متعددة (قانونية وغير قانونية) يمكن تسميتها بالمحاسبة الإبداعية "Créative Accounting"وهي عبارة عن استخدام السياسات والإجراءاتالمحاسبية بهدف التأثير على القوائم المالية إيجابا و/ أو سلبالأنه ليس بالضرورة أن تقوم المؤسسات بإخفاء المعلومات السلبية فقط ولكن من الممكن أنتقوم بتأجيل الإعلان عن المعلومات الايجابية وتقديمها بطرق وأساليب وأشكال غير دقيقة وواضحة للمساهمينالمو،ستثمرين كما جرى لدى العديد من المؤسسات العالمية الكبرى مؤخرا مما أثر في أداء أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية العالمية.

هذا وتلجأ المؤسسات عادة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية عندما تسوء أوضاعها المالية والتشغيلية من خلال التنوع، فمثلا من الممكن أن تكون هناك ديون معدومة لا يتمأخذ مخصصات كافية، ومن الممكن أن يكون هناك المبالغة في تقييم المخزون في نهاية الفترة المحاسبية لأغراض زيادة أرقام الأرباح، ومن الممكن أيضا أن يكون هناك إخفاء وطمس (دائم أو مؤقت) لبعض النفقات غير الواضحة والمعلومة تحت باب نفقات متفرقة وغيرها.

وفي هذا السياق ألقى "Arthur Levitt" رئيس الأوراق المالية الامريكية الأسبق (SEC) سنة 1998 خطابا مشهورا في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال تحت عنوان "لعبة الأرقام"، أدان فيه ممارسات المحاسبة الابداعية المستخدمة من قبل المؤسسات الأمريكية، حيث بين أن هذه المؤسسات مازالت مستمرة في استخدام أساليب المحاسبة الابداعية، وأن هناك العديد من الأسئلة أثيرت حول قدرة المؤسسات العامة على

رقابة غش الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغييرات ثقافية أساسية في إدارة المؤسسات، كما دعا إلى تقوية حوكمة المؤسسات من خلال تحسين فعالية لجان التدقيق وتقويتها وأن تكون أكثر يقظة، بالإضافة إلى رقابة أكبر والحذر من إعداد التقارير المالية المحرفة.

في الحقيقة المحاسبة الإبداعية أو الخلاقة هي إخفاء حقيقي للأرقام بالأرقام نفسها،وهي عكس تام ونقيضلشفافية والإفصاح والأمانة التي من المفترض أن تكون لدىالإدارة التنفيذية لأية شركة.

ومن خلال العديد من الدراسات وجد أن هناك علاقة بين المحاسبة الابداعية ومختلف الاستراتيجيات المالية، على غرار سياسة توزيعات الأرباح وسياسة الاقتراض.

فالمؤسسات تشارك المستثمرين في الأرباح التي تحققها من خلال التوزيعات النقدية أو إعادة استثمار الأرباح، كما تجذب سياسة التوزيعات التي تعلنها المؤسسة الجمهور للاكتتاب في أسهمها، وعادة ماتوجد علاقة بين الأرباح والتوزيعات حيث تؤدى زيادة الأرباح إلى زيادة التوزيعات، وفي بعض الأحيان تفوق الزيادة في التوزيعات الزيادة في الأرباح حيث تميل هذه المؤسسات الى الحفاظ على مستوى معين من التوزيعات حتى لو حدث انخفاض في الربح، ومن ثم فإنها سوف تستخدم أساليب المحاسبة الابداعية في إظهار الربح المعلن عنه بصورة تبدو طبيعية للتأثير على المستثمرين للاكتتاب في أسهمها، ومحاولة تقريب الربح المعلن مع الربح المستهدف الذي على أساسه يتم قياس نصيب السهم في الأرباح.

كما تخضع المؤسسات عند الاقتراض من المؤسسات التمويلية إلى اتفاقيات ومواثيق تعاقدية مختلفة تهدف إلى ضمان تسديد الدين،من أمثلة هذه الشروط مثلا: أن لا تتجاوز الأرباح الموزعة نسبة معينة من الأرباح المحققة، أو أن تغطي الفوائد المستحقة عد د معين من الأرباح المحققة، وقد ينص الشرط على أن ألا يتم عقد ديون جديدة إلا بتوافر ظروف معينة، كل ذلك أوجد الدافع لدى الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية كوسيلة ضمان للبقاء ضمن حدود تلك الشروط وإظهار مركز مالي قوي يثبت مقدرتها على السداد، حيث يترتب على عدم الوفاء بالشروط التي تتضمنها عقود الدين تحمل المؤسسة تكاليف أخرى كتكاليف إعادة التفاوض، وتكاليف إعادة التمويل، وتكاليف إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى فرض قيود جديدة تحد من حرية الشركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار والتمويل، وخضوع الشركة للمراقبة من قبل الدائنين.

في ضوء ما سبق فقد عمدت هذه الدراسة إلى دراسة جميع المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC 40"، للفترة من سنة 2011 إلى غاية 2014، في الجزء الأول من الدراسة تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس مدى استخدام المؤسسات الفرنسية محل الدراسة للمستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة، والذي يمثل المتغير التابع |DACC| في النموذجين الذين تم استخدامهما في الجزء الثاني من الدراسة،فالنموذج الرئيسي الأول تم فيه التعبير عن مدى تأثير كل من سياستي الاقتراض "LIV" وسياسة

توزيعات الأرباح المتوقعة "Exp-DIV" كلا على حدى،لقيام المؤسسات الفرنسية محل الدراسة باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية، إضافة إلى المتغيرات الضابطة الممثلة بـ "SIZE" "ROA" "CFO"، أما النموذج الثاني الفرعي فقد اختبر مدى تأثير سياستي الاقتراض وتوزيعات الأرباح معا"DIV-LIV" على قيام المؤسسات الفرنسية محل الدراسة باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية، إضافة إلى المتغيرات الضابطة نفسها في النموذج الرئيسي،

1- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على مصداقية وعدالة القوائم المالية لتأثيرها على نتائج النشاط ومركزها المالي؛
- إن المرونة في المبادئ المحاسبية فتحت مجال الاختيار بين بدائل السياسات والطرق والمبادئ، فسهل ذلك على الادارة أن تختار ما يلائمها ويخدم أهدافها؛
- إن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يمارسها المحاسبون مستغلين معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية أو استغلال المرونة والثغرات في القواعد والأعراف المحاسبية في معالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحسين صورة الوحدة الاقتصادية
وعرض قوائمها بصورة أفضل؛
- إن المؤسسات الفرنسية تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الابداعية للتأثير على استقرار الدخل وذلك للعديد من الدوافع التي أهمها مصلحة ذاتية للإدارة، بالإضافة إلى دوافع المصالح الضريبية وتفادى التكاليف السياسية وتكاليف عقود الدين؛
- إن لجوء الإدارة إلى تبني أساليب المحاسبة الابداعية قد يكون له انعكاس مباشر أو غير مباشر على المؤشرات التي قد يهتم بها المستثمرون الحاليون أو المرتقبون في تحديد القيمة السوقية للمؤسسة، وبالتالي قد يكون لذلك الانعكاس تأثير مباشر على توزيعات الأرباح وبالتالي التأثير على أسعار الاسهم المتداولة في السوق؛
- ان المنظور الأخلاقي للمحاسبة هو أساس لا يمكن تجاهله لوجود أخلاقيات تحكم المهنة، إذ أن التزام المحاسبين والمدققين بالمعايير الأخلاقية يعد احد العوامل الأساس التي تساهم في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن ثم رقي مهنة المحاسبة وتطورها؛

- يجب أن يتمتع مراقب الحسابات بالمهارة والنزاهة وأن يبذل العناية المهنية الكافية أثناء التدقيق وأن يفهم دوافع الإدارة عند لجوئها إلى استخدام ممارسات وإجراءات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءالفحص والتحقق من صدق وعدالة الأرقام المحاسبية المعلنة؛
- قيام المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة في مجملها بممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب لجميع فترات الدراسة؛
- تشير النتائج من جهة أخرى إلى وجود تدرج في استخدام المستحقات الاختيارية ففي سنة 2011 قدعمدت المؤسسات محل الدراسة إلى رفع الأرباح المعلن عنها، ويمكن تفسير سلوك إدارة مؤسسات القطاعين بوجود رغبة في:
  - ✓ تجميل وتحسين صورة هذه المؤسسات بهدف جذب مساهمين جدد؛
  - ✓ الحصول على القروض البنكية؛
  - ✓ الاستفادة من المناقصات الخاصة بالمشاريع المطروحة.

أما في باقي السنوات فقد لجأت المؤسسات محل الدراسة إلى تخفيض الأرباح المعلن عنها و ذلك بوجود غاية لدى الإدارة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- ✓ تخفيض حجم الضريبة التي تلتزم هذه المؤسسات بدفعها؛
- ✓ عدم توزيع الأرباح على المساهمين وذلك بهدف تغطية عجز المؤسسة في فترة من الفترات التشغيلية اللاحقة؛
- ✓ التأخير في سداد القروض البنكية وفي سداد الموردين؛
- ✓ تسريح العمال وبالتالي التخفيض من قيمة الأجور المدفوعة.

- يوجد تباين بين سنوات الدراسة من حيث ممارسته المؤسسات الفرنسية محل الدراسة للمحاسبة الابداعية؛

من خلال مصفوفة الارتباط لبيرسون نلاحظ:

- وجود تأثير سالب للرفع المالي (سياسة الاقتراض) على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثير غير معنوي.
- وجود تأثير سالب لتوزيعات الأرباح المتوقعة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثيرغير معنوي.
- وجود تأثير سالب لحجم المؤسسة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثير غيرمعنوي.

- وجود تأثير موجب لمعدل العائد على الأصول على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، إلا أن هذا التأثير غير معنوي.
- وجود تأثير معنوي موجب للتدفق النقدي التشغيلي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين الرفع المالي وتوزيعات الأرباح المتوقعة، فالمؤسسات التي تتميز بنسب رفع مالي عالية تفرض عليها شروط تحد من توزيعات الأرباح بها.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول، فالمؤسسات التي تتميز بنسب رفع مالي عالية تتميز بانخفاض في معدل العائد على الأصول.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين توزيعات الأرباح المتوقعة ومعدل العائد على الأصول، فارتفاع معدل العائد على الأصول في المؤسسات الفرنسية محل الدراسة يؤثر إيجابا على توزيعات الأرباح المتوقعة.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين معدل العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة، فارتفاع التدفق النقدي في المؤسسات الفرنسية محل الدراسة يؤثر إيجابا على توزيعات الأرباح المتوقعة.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين توزيعات الأرباح المتوقعة والتدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة، فالمؤسسات الفرنسية التي تتميز بارتفاع معدل العائد على الأصول تتضمن تدفقات نقدية تشغيلية عالية.
- نجد معظم المؤسسات الفرنسية محل الدراسة لجأت إلى المديونية بمتوسط 0,246 حيث أن 25% من مؤسسات العينة قد لجأ للاقتراض بـ 0,154 و 50% من هذه المؤسسات قد مارسها بـ 0,214 أما 75% منها قد مارسها بـ 0,319؛
- قامت المؤسسات الفرنسية محل الدراسة بتوزيعات أرباح بمتوسط 1,413 أورو للسهم، حيث نلاحظ أن 25% من مؤسسات العينة قد وزعت ما قيمته 0,765 أورو للسهم و 50% من هذه المؤسسات قد وزعت أرباحها بـ 1,240 أورو للسهم أما 75% منها قد توزيع ما قيمته 1,870 أورو للسهم.

2-اختبار فرضيات الدراسة

من خلال العمليات الإحصائية التي قمنا بها في الفصل التطبيقي تم اختبار الفرضيات الاتية:

الفرضية الاولى: من خلال جدول التحليل الوصفي للمستحقات الاختيارية تم التأكيد على **صحة الفرضية** التي تنص على: **قيام المؤسسات الفرنسية محل الدراسة باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب من أجل تخفيض الارباح بهدف تخفيض حجم الضريبة التي تلتزم هذه المؤسسات بدفعها.**

الفرضية الثانية: توضح نتائج اختبار Khi-deux أن مستوى دلالة الاختبار خلال سنوات الدراسة كلها أكبر من مستوى معنوية (α=0,05) وهذا يعني عدم وجود اختلاف ذو دلالة احصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة للمحاسبة الابداعية. وبالتالي **عدم صحة الفرضية** التي تنص على: **توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة.**

الفرضية الثالثة: من خلال نتائج اختبار (White) للنموذج الأول وجدنا أن سياسة الاقتراض كان لها تأثير إيجابي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، أي أن المؤسسات الفرنسية محل الدراسة التي تعتمد بشكل كبير على الديون في هيكلها التمويلي تلجأ إلى استخدام اساليب المحاسبة الابداعية، فهي تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة، وبالتالي **صحة الفرضية** التي تنص على: **توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي لسياسة الاقتراض في استخدام لأساليب المحاسبة الابداعية.**

الفرضية الرابعة: من خلال نتائج اختبار (White) للنموذج الأول وجدنا أن توزيعات الأرباح المتوقعة لم يكن لها أي تأثير إيجابي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بل بالعكس كان هناك تأثير سالب إلا أنه غير معنوي، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لسياسة توزيعات الأرباح على استخدام المؤسسات الفرنسية لأساليب المحاسبة الابداعية للتأثير على الأرباح، وبالتالي **عدم صحة الفرضية** التي تنص على:**توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي لسياسة توزيعات الأرباح المتوقعة في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الابداعية.**

الفرضية الخامسة: من خلال نتائج اختبار (White) للنموذج الثاني وجدنا أن سياسة الاقتراض كان لها تأثير إيجابي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية وذلك مع وجود توزيعات الأرباح مرتفعة،أي أن المؤسسات الفرنسية محل الدراسة التي تعتمد بشكل كبير على الديون في هيكلها التمويلي مع أنها تقوم بتوزيعات أرباح مرتفعة تلجأ إلى استخدام اساليب المحاسبة الابداعية، فهي تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة بهدف تحقيق شروط الدين،. وبالتالي **صحة الفرضية** التي تنص على:**توجدعلاقة معنوية ذات تأثير إيجابي لسياسة الاقتراض في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الابداعية مع وجود توزيعات الأرباح مرتفعة.**

الفرضية السادسة: من خلال نتائج اختبار (White) للنموذج الأول وجدنا أن حجم المؤسسة كان له تأثير سلبي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، بمعنى أن المؤسسات الفرنسية محل الدراسة ذات الحجم الكبير تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية بشكل أقل مقارنة بالمؤسسات الأقل حجما وبالتالي **صحة الفرضية** التي تنص على: **توجد علاقة معنوية ذات تأثير سلبي لحجم المؤسسة في استخدامها لأساليب المحاسبة الابداعية.**

الفرضية السابعة: من خلال نتائج اختبار (White) للنموذج الأول وجدنا أن معدل العائد على الأصول كان له تأثير سلبي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية محل الدراسة ذات معدل العائد على الأصول المرتفع تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية بشكل أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى ذات معدل العائد على الأصول المنخفض، وبالتالي **عدم صحة الفرضية** التي تنص على: **توجد علاقة معنوية ذات تأثير ايجابي لمعدل العائد على الأصول في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الابداعية.**

الفرضية الثامنة: من خلال نتائج اختبار (White) للنموذج الأول وجدنا أن معدل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كان له تأثير ايجابي معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، فالمؤسسات الفرنسية ذات التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية المرتفع تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى. وبالتالي **عدم صحة الفرضية** التي تنص على:**توجد علاقة معنوية ذات تأثير سلبي للتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في استخدام المؤسسة لأساليب المحاسبة الابداعية**

3-اقتراحات الدراسة:

بناءعلى النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- نشر الوعي الكافي حول ممارسات المحاسبة الإبداعية وبيان أضرارها وبالتالي الحد منها ومحاربتها بالوسائل الصحيحة؛
- تشديد الرقابة من قبل الجهات المختصة على المؤسسات التي تتورط في القيام ببعض ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات أو تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها؛
- قيام الجهات التشريعية والمهنية بإصدار قوانين وتعليمات رادعة للمؤسسات التي تستخدم أساليب المحاسبة الابداعية للتأثير على أرباحها على غرار قانون ساربينز اوكسلي "Sarbanes-Oxley" الأمريكي لسنة 2002؛
- ضرورة مراقبة ومتابعة المؤسسات المدرجة بمؤشر "CAC40 "، وتحديد تلك التي تمارس أساليب المحاسبة الابداعية للتأثير على أرباحها ، ومحاولة الحد من هذه الممارسات؛
- تطوير واعتماد نماذج لقياس تأثير وتأثر المحاسبة الابداعية بمختلف الاستراتيجيات المالية، حوكمة الشركات وجودة التدقيق...إلخ حتى يكون مؤشرا للمستثمرين والمتعاملين؛
- تطوير القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، ليكون لها أثر فعال في تحسين جودة الأرباح والحد من ممارسات المحاسبة الابداعية؛
- تدريب وتطوير المدققين ومراقبي الحسابات بشكل مستمر والعمل على اطلاعهم على أحدث المستجدات والوسائل التي تساعد على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وأن يكون التدريب والتطوير بما يتلاءم مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال؛

- تفعيل دور المؤسسات التعليمية والمهنية في رفع كفاءة العاملين عبر المناهج، الندوات،البرامج التدريبية والتطويرية، من طبع وتوزيع النشرات المتعلقة بآخر المستجدات لمواكبة التطورات السريعة في العالم؛
- التزام المؤسسات الجزائرية بالإفصاح عن قوائمها المالية عبر مواقعها الالكترونية كما هو معمول به في كبرى المؤسسات العالمية حتى يتسنى للباحثين إجراء دراساتهم على المؤسسات الجزائرية وتطبيق نتائج هذه الدراسات على المستوى المحلي
- اجراء مزيد من الأبحاث في مجال المحاسبة الابداعية، جودة الأرباح، الأخلاق المهنية،الاستراتيجية المالية، لدعم أو تعديل نتائج هذهالدراسة،
- كما نقترح بـ :

✓ دراسة تأثير المحاسبة الابداعية على الاستراتيجية المالية أي دراسة التأثير بشكل عكسي لهذه الدراسة؛

✓ دراسة مدى التزام مدققي الحسابات بالأخلاق المهنية في الكشف عن أساليب المحاسبة الابداعية؛

✓ دراسة دور حوكمة الشركات للحد من استخدام عن أساليب المحاسبة الابداعية؛

✓ دراسة العلاقة بينإدارة الأرباح وجودة الأرباح؛

✓ دراسة العلاقة بين جودة الأرباح والمدقق الخارجي.

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللغة العربية

1.1. الكتب والموسوعات

1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008.

2- احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، ط1، دار صفاء للنشور والتوزيع، عمان، 2000.

3- أسعد حميد العلي، الادارة المالية: الاسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010.

4- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

5- الحجازي عبيد على أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة ، بيروت، 2001.

6- حسن محمد أحمد مختار، الإدارة الاستراتيجية: المفاهيم والنماذج، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية المتحدةللتسويق والتوريدات، القاهرة، 2011.

7- حسين حسين شحاتة، التأجير التمويلي في ضوء الشريعة الإسلامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر المحاسبي الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، دون سنة نشر.

8- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان البنكي والتحليل الإئتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، 2001.

9- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2013.

10- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

11- زكرياء مطلك الدوري،الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

12- سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2009.

13- سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997.

14- سمير محمد غبب العزيز، التمويل التأجيري، مطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، سنة 2000.

15- سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية الإسكندرية،1999.

16- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

17- عبد الباري ابراهيم درة، ناصر محمد سعود جردات، الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

18- عبد الحليم كراجة، و اخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

19- عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية: إدارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

20- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة : مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

21- عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان، الطبعة الاولى، 2011.

22- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة:عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

23- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة، عمان، 1999.

24- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة، عمان، 1999.

25- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014

26- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

27- علاء الدين ناطورية، الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

28- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

29- علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، 2008.

30- عماد عبد الوهاب الصباغ، **علم المعلومات**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

31- فايز أحمد تيم، الإدارة المالية الحديثة، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2013.

32- فايز أحمد تيم، مبادئ الادارة المالية، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

33- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتويع، عمان، 2013.

34- كاظم نزار الركابي، الإدارة الاستراتيجية: العولمة والمنافسة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

35- ماجد عبد المهدي مساعدة، ماجد عبد المهدي مساعدة، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم، عمليات، حالات تطبيقية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتويع ، عمان.

36- محمد احمد عوض، الإدارة الاستراتيجية :الاصول والاسس العلمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

37- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1994.

38- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية:مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

39- محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وال للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

40- محمد علي ابراهيم العمري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013.

41- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.

42- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.

43- محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار اجنادين للنشر والتوزيع، 2006.

44- محمود الزبيدي، ادارة الائتمان البنكي و التحليل الائتماني، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر. والتوزيع، عمان، 2002.

45- محمود جاسم الصميعي، استراتيجيات التسويق: مدخل كمي تحليلي، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.

46- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

47- مفلح عقل،مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العري للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

48- منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة،المكتبالعربي الحديث،الاسكندرية، 2003.

49- نعيم ابراهيم الظاهر، الإدارة الاستراتيجية: المفهوم، الاهمية، التحديات، الطبعة الاولى، جدارا للكتاب العالمي، 2009.

50- وائل محمد ادريس، طاهر محسن الغالبي، الإدارة الاستراتيجية: المفاهيم. العمليات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2011.

2.1. المذكرات والأطروحات

51- أحمد توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2011.

52- أحمد كمال بيومي هلال، أثر هيكل الملكية وخصاص لجنة التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012.

53- أحمد كمال بيومي هلال، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسة إدارة الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2012.

54- أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس –فلسطين- 2004.

55- ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض: البنك الصناعي السوري انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

56- جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمارالخاص في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص 28.

57- خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على المؤسسات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2013.

58- عثمان عثمانية، الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2011.

59- عماد سليم الأغا، دورحوكمة المؤسسات في الحد من التأثير السلبي المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2011.

60- فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي، مدى إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية (حالة المصارف العامة في فلسطين)، رسالة ماجستير محاسبة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2011.

61- ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - عمان، 2009.

62- ماهر موسى درغام، إدارة الإرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم المؤسسة: دراسة تطبيقية على مؤسسات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010.

63- محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام Tobin's Q، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والبنكية غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية البنكية، عمان،2008.

3.1. المجلات والدوريات

64- بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الارباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية العدد 10 -جوان 2013.

64- جبر إبراهيم الداعور ومحمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009. ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

65- جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصاديةالمتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول،2009.

66- جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصاديةالمتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 17، العدد 01، 2009، غزة، فلسطين.

67- حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في المؤسسات الصناعية المساهمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد27، عمان، 2011.

68- حسن فليح، فارس جميل، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في المؤسسات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 27، 2011.

69- خالد عريج أبو ريشة وآخرون، العواملالمؤثرةعلىتسوياتالاستحقاقالخاضعةلسيطرةالإدارة: دراسةتطبيقيةعلىالشركاتالصناعيةالمساهمةالمدرجةفيبورصةعمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 03، 2015.

70- دادن عبد الوهاب، بديدة حورية، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 تحليل احصائي- خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر، بسكرة، 2011.

71- دادن عبد الوهاب، بديدة حورية، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة لمؤسسات المسعرة - حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، ورقلة، ديسمبر 2011.

72- سامح محمد رضا رياض أحمد، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في المؤسسات الصناعيةالمساهمة المصرية، المجلة الاردنية في إداة الاعمال، المجلد 8، العدد 4، 2012.

73- سامح محمد رضا رياض أحمد، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، 2012.

74- سلمان حسين عبد الله، عدالت محمد توفيق، مفهوم الانصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الإرباح، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 69، العراق، 2012.

75- سوزي أبو علي وآخرون، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على المؤسسات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان ، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد، 3، 2011.

76- سوزي أبو علي وآخرون، أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011.

77- طارق حماد المبيضين، أسامه عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهه نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين)،مجلة بحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08، 2010.

78- عبد العزيز الدغم وآخررون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 20 العدد 3، 2006.

79- عبد الله علي المنيف، عبد الرحمن ابراهيم الحميد،مهام لجان التدقيق ومعايير اختيار أعضائها: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والادارة، المجلد 11، السعودية، 1998.

80- علام محمد موسى حمدان، العلاقة بين حوكمة المؤسسات وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأدرنية في إداة الأعمال، المجلد 10، العدد 1، 2014.

81- علام محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من المؤسسات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين العدد الأول، 2012.

82- عماد الآغا، المحاسبة الإبداعية، مجلة مال وأعمال، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، قسم علوم إدارية والمالية، العدد 2، غزة، فلسطين، 2012.

83- عماد سعيد الزمر، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم 01، المجلد رقم 46، يناير 2009.

84- عمر أحمد محمد، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 29 - العدد الثاني- 2013.

85- فواز صالوم حموي، مشكلات الاستئجار التمويلي وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، دمشق، 2005.

86- فواز سفير القثامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، إدارة الأرباح في المؤسسات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-جامعة الإسكندرية العدد رقم 01، المجلد 47، 2010.

87- مؤيد محمد علي الفضل، العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة، إصدار خاص عن المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربة للتنمية الإدارية –جامعة الدول العربية- 2014.

88- نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري: دراسة محاسبية تحليلية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 06، العراق، 2013.

89- يوسفات علي، الحيل المحاسبية والمالية ودرها في خلق الأزمات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 21،22، القاهرة، 2013.

4.1. الملتقيات والمؤتمرات والندوات

90- بوشنافة أحمد، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- واقع و تحديات، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمر 2004.

91- خليفة الحاج، وكال نورالدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22،23/2012/05.

92- دبي علي، دور أدوات التحليل المالي في إعداد إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، كلية العلوم الاقتصادية ،،جامعة سوق أهراس، ماي 2012.

93- زيد أيمن، بوذراع أمينة، دور أخلاقيات الأعمال في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول: المحاسبة والتدقيق في ظل مستجدات بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

5.1. التقارير والمنشورات

94- الإتحادالدوليللمحاسبين،إصداراتالمعاييرالدوليةلرقابةالجودةوالتدقيقوالتدقيقوعملياتالتأكيدالأخروالخدماتذاتالعلاقة،ترجمةالمجمعالعربيللمحاسبينالقانونيين، 2010 .

95- معيار التدقيق الدولي 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية، الفقرة 02.

96- معيار التدقيق رقم200 ، الأهداف العامة للمراجع المستقل، وإجراء عملية التدقيق، طبقا لمعايير التدقيق، فقرة أ 37

97- معيار التدقيق رقم 200، فقرة أ 51

98- معيار التدقيق الدولي 240، الفقرة 21.

99– معيار التدقيق الدولي 240، الفقرة 22.

6.1. الملفات الالكترونية ومواقع الانترنيت

100- محمد إبراهيم السقا، مخطط بونزي، المجلة الاقتصادية الالكترونية، 02 يوليو 2010 العدد (http://www.aleqt.com/2010/07/02/article_414210.print.6108

101- محمدزيدانإبراهيم،السلوكالأخلاقيللإدارةعندقياسالدخلالمحاسبيبمنظماتالأعمال، 2006، من الموقع النسخةhttp://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf

2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1.2. الكتب والموسوعات

102- «Definition of Repo 105,»Investopedia, <http://www.investopedia.com/terms/r/repo-105asp#axzz1pYx5Nmhu>.

103- Ali EsmaeilzadahMoghri and Salah SamakoshGalogah, Effect of Earnings Management on Dividend Policy: Evidencefrom Tehran Stock Exchange, world of sciences journal,2013, vol 01 , N° 14.

104- C.Paramasivan and T.Subramanian, Financial Management, New Delhi: New Age International Publishers, ,2009.

105- C.Paramasivan and T.Subramanian. Financial Management, New Delhi: New Age International Publishers, 2009

106- Daniel T.Ostas,Fraud. In: Robert W.Kollo et al, Encyclopedia of Business Ethics and Society, Vol 2, (California: Sage Publications Inc, 2008).

107- David Whitehurst, Fundamentals of Corporate Finance, 6th ed, New York: McGraw Hill Companies Inc, 2003.

108- GerardM.Zack, Fair Value AccountingFraud: New Global Risks and Detection Techniques, (New Jersey: John Wiley& Sons Inc, 2009).

109- Goldmann, Peter, Anti-Fraud Risk and Control Workbook, John Wiley &Sons,United States of America, 2009.

110- Naser, K., Creative Financial Accounting: its nature and use, Prentice Hall, London,1993

111- Shah, Atul K. Exploring the influences and constraints on creative accounting in the United Kingdom, The European Accounting Review. May 1998, Vol.7 Issue 1.

112- Stephen Pedneault, Fraud 101: Techniques and Strategies for UnderstandingFraud, 3rded, (New Jersey: John Wiley& Sons Inc, 2009).

113- Terry Lloyd, CPA, CFA and Prateek V. Shah, CPA , The State of New York vs. Ernst &Young:Putting Lehman's Accounting for "Repo 105" Transactions on Trial.

114- Weihrich, Heinz & Koontz Harold, **Management: A Global Perspective**, International Edition, McGraw-Hill Inc., New York, U.S.A.1993.

115- ZabihollahRezaee and Richard Riley, Financial StatementFraud: Prevention and Detection, 2nded, (New Jersey: John Wiley& Sons Inc, 2010).

2.2. المجلات والدوريات

116- Brander J. A et T. R lewis,OligopolyandFinancial Structure : The LimitedLiability, American economic, review, Vol,76, 1986.

117- DayangNoorhayatiAwangtaha et al., Creative Accounting: to what extent it is ethical?,act 4191 accounting theories, Universiti Putra Malaysia, 2008/2009.

118- George Iatridis, George Kadorinis, Earnings management and firmfinancial motives: A financial investigation of UK listedfirms, International Review of Financial Analysis,18, 2009 .

119- Naser, K. and M. Pendlebury, A Note on the use of Creative Accounting,British Accounting Review 24, 1992.

3.2 التقارير والمنشورات

120- Ali EsmaeilzadahMoghri and Salah SamakoshGalogah, Effect of Earnings Management on Dividend Policy: Evidence from Tehran Stock Exchange, world of sciences journal,2013, vol 01 , N° 14

121- Anton R. Valukas, «Report of Anton R. Valukas, Examiner, Volume 3 of 9, Section III. A. 4: Repo 105,» United States Bankruptcy Court Southern District of New York (March 11 , 2010), http://jenner.com/ lehman/volume%203.pdf

4.2 الملفات الالكترونية ومواقع الانترنيت

122- http://forex-masr.com/showthread.php?122366-40-

123- http://www.iforex.ae/indices/cac-40

124- http://forex-masr.com/showthread.php?122366-

125- http://forexalarab.ae/

قائمة الفهارس

1- فهرس المحتويات
2- قائمة الجـــداول
3- قائمة الأشـــكال
4- قائمة الملاحـــق

1- فهرس المحتويات

شكر وتقدير III
الإهداء IV
الملخصات V
خطة الدراسة IX

مقدمـــــــــة

تقديم إشكالية الدراسة ..... ب
أولا: السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية ..... ت
ثانيا: الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية ..... ث
ثالثا: أهمية و أهداف الدراسة ..... ث
رابعا: دوافع اختيار موضوع الدراسة ..... ج
خامسا منهجية الدراسة ..... ج
سادساحدود الدراسة ..... ح
سابعا: عرض وتحليل الدراسات السابقة ..... ح
ثامنا: هيكل الدراسة وخطتها البحثية ..... س

الفصل الأول: الإطار العام للمحاسبة الإبداعية. (02-40)

تمهيـــــد 02
المبحث الأول: المحاسبة، لغة الأرقام أم لعبة الأرقام 03
المطلب الأول: مدخل الأخلاق في الفكر المحاسبي 03
أولا: مفهوم أخلاقيات الأعمال 03
1- المصدر الديني 04
2- القوانين والأنظمة والتشريعات 04
3- البيئة الاجتماعية 04
ثانيا: أخلاقيات المحاسبة 04
1-الثقة 05
2-المشروعية 05
3-الكفاءة المهنية وإتقان العمل 05
4-الموضوعية 05
5-السلوك المهني والمعايير الفنية 05

المطلب الثاني: التلاعب بالحسابات المالية. 05
أولا:أشكال ومسميات التلاعب بالحسابات المالية. 05
ثانيا: التحايل المحاسبي وأسسه..... 06
1-الاحتيال بالمؤسسة وأنواعه..... 07
2-التحايل المحاسبي..... 09
3-أسس وقواعد التحايل المحاسبي..... 09
المطلب الثالث: الحيل المحاسبية والمالية ودورها في خلق الأزمات المالية. 12
أولا: حيلة بونزي (مخطط الاحتيال). 12
1- فكرة مخطط بونزي..... 13
2- منطق مخطط بونزي (المخطط الهرمي..... 13
ثانيا: حيلة ريبو 105 (Repo 105) وبنك ليمان براذرز(LehmanBrothers)..... 13
1-فكرة ريبو 105..... 13
2-آلية ريبو 105 وبنك ليمان براذرز..... 14
3-إفلاس ليمان براذرز..... 14
ثالثا: حيلة مضاعفة الجولة و انهيار مؤسسة إنرون..... 16
المبحث الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية 17
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية..... 17
أولا: تعريف المحاسبة الإبداعية. 17
ثانيا: مجالات المحاسبة الإبداعية 19
1- المرونة التشريعية..... 19
2- ضعف التشريع..... 19
3- الصفقات المصطنعة أو المعاملات المختلفة..... 19
4- الصفقات الحقيقية..... 20
المطلب الثاني: دوافع المحاسبة الإبداعية وأسباب لجوء الإدارة لممارستها. 20
أولا: العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية 20
1- حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية..... 20
2- حرية التقديرات المحاسبية..... 20
3- توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية..... 20
ثانيا: أسباب لجوء الإدارة إلى إتباع أساليب المحاسبة الإبداعية 21
1- التهرب الضريبي..... 21
2- الحصول على التمويل أو المحافظة عليه..... 21

3- تعظيم حوافز الإدارة ودعم مراكز الوظيفة..... 21
4- التوافق مع شروط عقدالدين..... 22
5- تجنب التكلفة السياسية..... 22
6- المحافظة على سمعة المؤسسة في السوق..... 22
7-التأثير على سعر سهم المؤسسة في الأسواق المالية..... 23
المطلب الثالث: الأساليب والإجراءات المستخدمة في المحاسبة الإبداعية..... 23
أولا: أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل. 23
1- التسجيل المبكر للإيرادات أو تسجيل أي إيرادات مشكوك فيها..... 23
2- تسجيل إرادات وهمية..... 23
3- تضمين دخل إيرادات استثنائية (غير متكررة)..... 24
4- نقل النفقات الحالية إلى فترات لاحقة أو سابقة..... 24
5- عدم تسجيل الالتزامات أو خفضها بطريقة غير سليمة..... 24
6- تحويل الإيرادات الحالية لفترات لاحقة..... 25
7- تحويل مصاريف مستقبلية إلى الفترة الحالية كنفقات خاصة أو استثنائية..... 25
ثانيا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي..... 26
1- لأصول غير الملموسة..... 26
2- الأصول الثابتة..... 26
3- الاستثمارات المتداولة..... 26
4- النقديات..... 26
5- الذمم المدينة..... 26
6- الاستثمارات طويلة الأجل..... 27
7- الموجودات الطارئة..... 27
8- الديون المتداولة..... 27
9- الديون طويلة الأجل..... 27
10-المخزونات..... 27
11- حقوق المساهمين..... 27
ثالثا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية..... 27
1-التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية..... 27
2-التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية..... 27
3-التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التمويلية..... 27
رابعا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية..... 28

المبحث الثالث: المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.. 30
المطلب الأول: التقنيات الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها..... 30
1- ضرورة إنشاء لجنة للتدقيق..... 30
2- وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة..... 31
3- الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية..... 31
4- يقظة وكفاءة المدققين..... 31
5- تنمية الثقافة المحاسبية..... 32
المطلب الثاني: دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية 32
أولا: نطاق معيار التدقيق الدولي رقم 240..... 32
ثانيا: مسؤوليات المدقق في اكتشاف الأخطاء بسبب الاحتيال. 34
المطلب الثالث: الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبةالإبداعية. 36
أولا: الإجراءات والاختبارات المطبقة في قائمة الدخل..... 36
ثانيا: الإجراءات والاختبارات المطبقة في قائمة المركز المالي..... 37
خلاصة الفصل..... 40

الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستراتيجية المالية (41-88)

تمهيد..... 42
المبحث الأول مدخل لدراسة الاستراتيجية..... 43
المطلب الأول مفاهيم عامة حول الاستراتيجية. 43
أولا: مفهوم الاستراتيجية. 43
ثانيا: مراحل وسيرورة الاستراتيجية. 44
1- المرحلة الأولى : التشخيص الاستراتيجي The strategicdiagnosis..... 45
2- المرحلة الثانية: إعداد الأهداف..... 45
3- المرحلة الثالثة: تقويم البدائل الإستراتيجية. 45
4- المرحلة الرابعة : اختيار البديل الاستراتيجي..... 46
5- المرحلة الخامسة: تنفيذ الإستراتيجية المختارة. 46
6- المرحلة السادسة: مراجعة وتقييم الإستراتيجية..... 46
ثالثا: استراتيجيات الوظائف في المؤسسة..... 46
1- مفهوم الاستراتيجية الوظيفية..... 46
2- الخيارات والبدائل على المستوى الوظيفي..... 47
1-2- الاستراتيجية التسويقية..... 49

2-2- استراتيجيات البحث والتطوير..... 49
2-3- استراتيجية الانتاج والعمليات..... 49
2-4- استراتيجية الشراء..... 49
2-5- استراتيجية الموارد البشرية..... 50
2-6- استراتيجية نظام المعلومات..... 50
2-7- الاستراتيجية المالية..... 50
المطلب الثاني: أسس الاستراتيجية المالية للمؤسسة. 50
أولا: ماهية الاستراتيجية المالية. 51
1- بالنسبة لمصادر التمويل..... 51
1-1 الاعتماد على المصادر الداخلية..... 51
2-1 الاعتماد على المصادر الخارجية..... 51
2- بالنسبة لتوزيع الأرباح..... 51
1-2 استراتيجية توزيع الأرباح..... 51
2-2 استراتيجية عدم توزيع الأرباح..... 51
3- بالنسبة لأنواع الأسهم..... 51
ثانيا: البعد المالي لدورة حياة المؤسسة..... 52
1- مرحلة الإعداد والتصميم..... 52
2- مرحلة الانطلاق..... 52
3- مرحلة النمو..... 52
4- مرحلة النضج..... 52
5- مرحلة الزوال..... 52
ثالثا: البعد المالي لمصفوفة بوسطن الاستشارية..... 52
1- وضعية النجوم..... 54
2- وضعية البقرة الحلوب..... 54
3- وضعية المأزق..... 54
4- وضعية البطة المتعثرة (Poids Morts)..... 55
رابعا: مضمون الاستراتيجية المالية. 55
1- اختيار المزيج التمويلي المقبول والمناسب للمؤسسة 55
2- تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة..... 55
3- تحديد أهداف التمويل (ملامح الاستثمار)..... 55
4- تغيير قيمة ومستوى مكون من مكونات الميزانية..... 56

5- محددات سياسة توزيع الارباح..... 56
المبحث الثاني: استراتيجية التمويل في المؤسسة. 57
المطلب الأول: عموميات حول التمويل. 57
أولا: مفهوم التمويل. 57
ثانيا: خصائص مصادر التمويل. 58
1- الاستحقاق (MATURITY)..... 58
2- الحق على الدخل (CLAIMS ON INCOME)..... 58
3- الحق على الموجودات (CLAIMS ON ASSETS)..... 59
4- الإدارة والرقابة(MANAGEMET AND CONTROL)..... 59
5- المرونة (FLEXIBILITY)..... 59
6- الأثر على العوائد (EFFECT ON RETURNS)..... 59
ثالثا: أهمية التمويل. 59
المطلب الثاني: أنواع مصادر التمويل. 60
أولا: مصادر التمويل طويلة الأجل. 60
1- مصادر التمويل الخاصة بأموال الملكية..... 60
1-1الأسهم العادية..... 60
1-1-1 مزايا وعيوب الأسهم العادية..... 61
2-1الأسهم الممتازة..... 62
1-2-1 حالات إصدار الأسهم الممتازة..... 62
2-2-1 مزايا وعيوب الأسهم الممتازة..... 63
3-1الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة..... 64
ثانيا: مصادر التمويل الخاصة بأموال الاقتراض. 65
1- القروض..... 65
-2 66
السندات.....3- 67
الاستئجار التمويلي..... 67
1-3 صور التأجير التمويلي..... 67
2-3 ميزات الاستئجار التمويلي..... 68
3-3 عيوب الاستئجار التمويلي..... 68
المطلب الثالث: مصادر التمويل قصيرة الأجل. 69
أولا: أغراض التمويل قصير الأجل..... 69

1- الاحتياجات الموسمية..... 69
2- الاحتياجات المحدودة..... 69
3- الاحتياجات المتجددة..... 70
ثانيا: أنواع مصادر التمويل قصير الأجل. 70
1- الائتمان التجاري..... 70
1-1 دوافع الائتمان التجاري..... 70
1-1-1 دافع التكلفة..... 70
2-1-1 دافع التمويل..... 70
3-1-1 دافع المرونة..... 71
4-1-1 دافع السهولة وعدم التعقيد..... 71
2-1 أنواع الائتمان التجاري..... 71
1-2-1 الحساب المفتوح..... 71
2-2-1 أوراق الدفع أو الكمبيالات..... 71
3-1 شروط الائتمان التجاري..... 71
1-3-1 الشروط النقدية..... 71
2-3-1 الشروط العادية..... 71
3-3-1 السداد حسب المدة المتفق عليها..... 71
2- الائتمان المصرفي..... 72
1-2 أنواع القروض المصرفية..... 72
1-1-2 القروض الفردية..... 72
2-1-2 خطوط الائتمان..... 72
3-1-2 الائتمان المتجدد أو الدوري..... 73
2-2 العوامل الرئيسية التي تحدد اختيار البنك..... 73
3- المقارنة بين الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي..... 74
4- الأوراق التجارية..... 74
1-4 غايات الأوراق التجارية..... 75
2-4 مزايا وعيوب الأوراق التجارية..... 75
1-2-4 مزايا الأوراق التجارية..... 76
2-2-4 عيوب الأوراق التجارية..... 77
المبحث الثالث: الوظيفة المالية بالمؤسسة. 77
المطلب الأول: ماهية الوظيفة المالية. 77

أولا- مفهوم الوظيفة المالية..... 78
ثانيا- التطور التاريخي للوظيفة المالية 78
1- المرحلة الأولى: الاهتمام بالتمويل..... 79
2- المرحلة الثانية: الاهتمام بالتمويل والاستثمار. 80
ثالثا: خصائص الوظيفة المالية..... 80
1- تعامل الوظيفة المالية مع شبكة مالية معقدة في جو يغلب عليه عدم التأكد..... 80
2- صعوبة تحديد مجال الوظيفة..... 80
3- استجابة الوظيفة المالية للظروف الضاغطة..... 80
4- مركزية الوظيفة المالية..... 81
المطلب الثاني: مهام وأهمية الوظيفة المالية. 81
أولا: مهام الوظيفة المالية..... 81
1- إعداد الميزانيات والتوقعات..... 81
2- التقارير الخارجية..... 81
3- دفع الأجور..... 81
4- التمويل..... 81
5- جمع ودفع الضرائب..... 81
6- جمع النقد من عند العملاء..... 82
ثانيا: أهمية الوظيفة المالية..... 82
1- اكتساب الأموال..... 82
2- الاستعمال المناسب للأموال..... 82
3- القرار المالي..... 82
4- زيادة الربحية..... 82
5- رفع قيمة المؤسسة..... 82
6- زيادة المدخرات..... 82
ثالثا: أهداف الوظيفة المالية..... 82
1- تعظيم الأرباح..... 82
2- تعظيم القيمة السوقية للمشروع..... 83
3- تحقيق سيولة ملائمة..... 83
المطلب الثالث: المدير المالي في المؤسسة. 84
أولا: موقع المدير المالي في الهيكل التنظيمي. 84
ثانيا: سلطات وصلاحيات المدير المالي. 85

ثالثا: وظائف المدير المالي..... 85
1- دراسة وتحليل البيانات المالية 85
2- تحديد هيكل أصول المؤسسة..... 86
3- تحديد الهيكل المالي للمؤسسة..... 86
رابعا: أهداف المدير المالي. 86
1- أهداف الإدارة المالية..... 86
2- أهداف المساهمين والدائنين..... 87
3- أهداف المدراء مقابل أهداف المساهمين..... 88
خلاصة الفصل..... 89

الفصل الثالث: تأثير سياستي الاقتراض وتوزيعات الارباح على المحاسبة الابداعية (89-115)

تمهيـــــد 90
المبحث الأول: سياسة توزيع الارباح..... 91
المطلب الأول: نظرية توزيع الأرباح على المساهمين..... 91
أولا: سياسة توزيعات الأرباح على أرض الواقع..... 92
ثانيا: العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح..... 92
1- القيود القانونية..... 92
2- القيود التعاقدية..... 93
3- إعتبارات (مطالب) المالكين..... 93
4- وجود مصادر تمويل بديلة..... 93
ثالثا: سياسة توزيع الأرباح على المساهمين..... 94
المطلب الثاني: نظريات ونماذج سياسة توزيع الأرباح. 94
أولا: نظريات سياسة توزيع الأرباح. 94
1- نظرية حيادية سياسة توزيع الأرباح..... 95
2- نظرية العصفور في اليد The Bird In The Hand Theory..... 95
3- نظرية التفضيل الضريبي..... 96
ثانيا: نماذج سياسة توزيع الأرباح..... 96
1- نموذج لينتنر Lintner 1956..... 96
2- نموذج جوردون Gorden 1959..... 97
3- نموذج ولتر Wolter1962..... 97
المطلب الثالث: تأثير سياسة توزيع الأرباح على المحاسبة الابداعية 98

أولا: أثر حوكمة المؤسسات على التوزيعات النقدية. 98
ثانيا: أثر جودة الأرباح على التوزيعات النقدية..... 100
المبحث الثاني: سياسة الاقتراض والعوامل المؤثرة في تحديدها..... 102
المطلب الأول: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض..... 102
أولا:مفهوم القرض البنكي ونشأته..... 102
1- تعريف القرض البنكي..... 102
2- نشأة القروض البنكية..... 103
ثانيا: مكونات سياسة الاقتراض ومحدداتها. 103
1. مفهوم سياسة الاقراض..... 103
2. ملامح سياسة الاقراض..... 104
3. مكونات سياسة الاقراض..... 105
المطلب الثالث: معايير سياسة الاقتراض..... 107
أولا: نموذج معيار الاقتراض المعروفبنظام 'five CS..... 107
1- الشخصية..... 107
2- رأس المال..... 107
3- القدرة..... 107
4- الضمانات..... 108
5- الظروف الاقتصادية المحيطة..... 108
ثانيا: نموذج معيار الاقتراض المعروف بنظام 'five PS..... 109
1- العميل..... 109
2- الغرض من القرض..... 109
3- القدرة على سداد القرض..... 109
4- الحماية..... 109
5- النظرة المستقبلية..... 109
المطلب الرابع: تأثير سياسة الاقتراض على المحاسبة الابداعية..... 110
أولا: تأثير المعلومات المحاسبية على تكلفة الاقتراض..... 110
ثانيا: التوافق مع شروط الدين..... 111
1-قيود على توزيعات الأرباح..... 112
2-الحفاظ على رأس المال العامل..... 112
3-قيود على أنشطة الاندماج..... 113
4-القيود على الديون الإضافية..... 113

5-قيود على تصفية الأصول..... 113
خلاصة الفصل..... 115

الفصلالرابع: قياس أثر الاستراتيجيات المالية على المحاسبة الابداعية (155-116)

تمهيـــــد..... 117
المبحث الأول: قياس مدى ممارسة المؤسسات الفرنسية للمحاسبة الابداعية باستخدام نموذج جونز المعدل.. 118
المطلب الأول: تقديم عام لمؤشر "CAC 40"..... 118
أولا: ماهو مؤشر "CAC 40"؟..... 118
ثانيا: المؤسسات المدرجة في مؤشر "CAC 40"..... 118
ثالثا: حركة مؤشر "CAC 40"..... 119
رابعا: كيفية حساب المؤشر "CAC 40"..... 120
خامسا: سير عمل مؤشر "CAC 40"..... 121
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة..... 121
أولا: مجتمع الدراسة..... 121
ثانيا: عينة الدراسة..... 121
ثالثا: أساليب تحليل البيانات..... 122
المطلب الثالث: التعريف بالنموذج الأول للدراسة الذي يقيس المستحقات الاختيارية..... 123
أولا: نموذج "Jones" لسنة 1991..... 123
ثانيا: نموذج "Jones" المعدل لسنة 1995..... 124
المطلب الرابع: خطوات نموذج الدراسة لكشف ممارسات المحاسبة الابداعية..... 125
أولا: حساب المستحقات الكلية(TAC_{ijt})..... 125
ثانيا: تقدير معالم النموذج..... 125
ثالثا: حساب المستحقات غير الاختيارية..... 126
رابعا: التحليل الإحصائي الوصفي للنتائج المتعلقة بالمستحقات الاختيارية..... 127
خامسا: التحليل الاحصائي الوصفي للنتائج المتعلقة بممارسات المحاسبة الابداعية..... 129
المطلب الخامس: إختبار صحة الفرضيات..... 130
أولا: الفرضية الاولى..... 130
ثانيا: الفرضية الثانية..... 130
المبحث الثاني: أثر كل من سياستي الاقتراض وتوزيعات الأرباح على المحاسبة الابداعية..... 132
المطلب الأول: التعريف بنموذج 01 للدراسة..... 132
أولا: المتغير التابع..... 132
ثانيا: المتغيرات المستقلة..... 132

1- توزيعات الارباح المتوقعة Exp DIVD..... 132
2- سياسة الاقتراض (المديونية) LEV..... 133
ثالثا: المتغيرات الضابطة..... 133
1- حجم المؤسسة SIZE..... 133
2- معدل العائد على الأصول ROA..... 134
3- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية CFO..... 134
4- الخطأ العشوائي..... 134
المطلب الثاني: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي. 135
أولا: اعتدالية التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة (Normal distribution)..... 135
ثانيا: الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)..... 135
ثالثا: اختبار الملاءمة وخطية العلاقات..... 136
المطلب الثالث: تقدير النموذج الأمثل للدراسة 140
أولا: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Least Squares. 140
ثانيا: نموذج التأثيرات الفردية الثابتة Fixed effects Model..... 140
ثالثا: نموذج التأثيرات الفردية العشوائية Random effects model. 140
رابعا: المفاضلة بين النماذج..... 141
1- اختبار وجود أثار فردية ثابتة..... 141
2- اختبار وجود آثار فردية عشوائية..... 141
3- المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة..... 142
خامسا: المعايير الاحصائية والقياسية. 143
1- اختبار فيشر..... 143
2- معامل التحديد (R-squared)..... 143
3- الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation of Residuals)..... 143
4- ثبات تباين الخطأ العشوائي أو تجانس التباين (Homoscedasticity)..... 143
سادسا: اختبار فرضيات النموذج 145
1. الفرضية الأولى..... 145
2. الفرضية الثانية..... 145
3. الفرضية الثالثة..... 145
4. الفرضية الرابعة 146
5. الفرضية الخامسة..... 146
المطلب الرابع: دراسة النموذج الثاني الذي يتضمن التفاعل سياسة الاقتراض وسياسة توزيعات الأرباح 147

أولا: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Least Squares. 148
ثانيا: نموذج التأثيرات الفردية الثابتة Fixed effects Model. 149
ثالثا: نموذج التأثيرات الفردية العشوائية Random effects model. 149
رابعا: المفاضلة بين النماذج..... 149
1- اختبار وجود أثار فردية ثابتة..... 149
2- اختبار وجود آثار فردية عشوائية..... 150
3- المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة..... 151
خامسا: المعايير الاحصائية والقياسية. 151
1- اختبار فيشر..... 151
2- معامل التحديد (R-squared)..... 152
3- الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation of Residuals)..... 152
4- ثبات تباين الخطأ العشوائي أو تجانس التباين (Homoscedasticity)..... 152
سادسا: اختبار فرضيات النموذج الثاني..... 153
خلاصة الفصل: 154

خاتمـــــــــة (155-162)

1. نتائج الدراســـــــــة 158
2. إختبار فرضيات الدراسـة 160
3. اقتراحات الدراســـــة 161
قائمة المراجع 164
الفهارس 175
الملاحق 192

2- قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1/1)	المسميات والأشكال المختلفة لعملية التلاعب بالحسابات	06
(2/1)	أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية	29
(3/1)	إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمةالدخل	37-36
(4/1)	إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	39-37

(1/4)	المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر "CAC 40"	122
(2/4)	التحليل الوصفي للمستحقات الاختيارية لكل سنة	127
(3/4)	التكرارات والنسب المئوية لمدى ممارسة مؤسسات العينة للمحاسبة الابداعية خلال سنوات الدراسة	129
(4/4)	نتائج اختبارKhi-deuxلجميع المؤسسات خلال فترة الدراسة ككل و لكل سنة من سنوات الدراسة على حدى	131
(5/4)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	135
(6/4)	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد	136
(7/4)	مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة بالنسبة للنموذج 01	137
(8/4)	نتائج اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات بالنسبة للنموذج 01	138
(9/4)	نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للنموذج 01	139
(10/4)	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة بالنسبة للنموذج 01	140
(11/4)	نموذج التأثيرات الفردية العشوائية بالنسبة للنموذج 01	140
(12/4)	اختبار وجود أثار فردية ثابتة بالنسبة للنموذج 01	141
(13/4)	اختبار وجود أثار فردية عشوائية بالنسبة للنموذج 01	142
(14/4)	المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة بالنسبةللنموذج 01	142
(15/4)	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة المصحح باختبار (White) للنموذج 01	144
(16/4)	نموذج اختبار Pesaran	144
(17-04)	مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة للنموذج 02	147
(18-04)	نتائج اختبار التعدد الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة للنموذج 02	148
(19-04)	نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للنموذج 02	148
(20-04)	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة بالنسبة للنموذج 02	149
(21-04)	نموذج التأثيرات الفردية العشوائية بالنسبة للنموذج 02	149
(22-04)	اختبار وجود أثار فردية ثابتة بالنسبة للنموذج 02	150
(23-04)	اختبار وجود أثار فردية عشوائية بالنسبة للنموذج 02.	150
(24-04)	المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة للنموذج 02	151
(25-04)	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة المصحح باختبار (White) للنموذج 02	152

3- قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1/1)	أنواع الاحتيال بالمؤسسات	08
(2/1)	أسس التحايل المحاسبي	11
(1/2)	مراحل الطرح الاستراتيجي	44
(2/2)	استراتيجيات المؤسسة على المستوى الوظيفي	48
(3/2)	مصفوفة BCG والوضعية المالية للمؤسسة	54

4- قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	قائمة المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة	192
(02)	تحديد المستحقات الكلية لسنة 2011	193
(03)	تحديد المستحقات الكلية لسنة 2012	194
(04)	تحديد المستحقات الكلية لسنة 2013	195
(05)	تحديد المستحقات الكلية لسنة 2014	196
(06)	معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2011	197
(07)	معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2012	198
(08)	معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2013	199
(09)	معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2014	200
(10)	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2011	201
(11)	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2012	201
(12)	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2013	201
(13)	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2014	201
(14)	المستحقات الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية، المحاسبة الابداعية	202-203
(15)	عقودالدين	204-206
(16)	توزيعاتالإرباح	207-209

(17)	حجم المؤسسة	212-210
(18)	معدل العائد على الأصول	215-213
(19)	التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية CFO	218-216
(20)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	219
(21)	مصفوفة الارتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة	219
(22)	نتائج اختبار التعدد الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة	220
(23)	نموذج الانحدار التجميعي PooledLeast Squares	220
(24)	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة	221
(25)	نموذج الآثار الفردية العشوائية	222
(26)	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة المصحح باختبار (White).	223

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة[1]

Secteur	Entreprises	Numérod'entreprise
BIENS ET SERVICES	ACCOR	1
	CARREFOUR	2
	DANONE	3
	EDF	4
	KERING	5
	LAFARGE	6
	L'OREAL	7
	LVMH	8
	MICHELIN	9
	PERNOD RICARD	10
	PUBLICIS	11
	RENAULT	12
	VALEO	13
Energie et Matériaux de base	AIR LIQUIDE	14
	SOLVAY	15
	TECHNIP	16
	TOTAL	17
INDUSTRIE	AIRBUS GROUP	18
	ALSTOM	19
	BOUYGUES	20
	SAFRAN	21
	SAINT GOBAIN	22
	SCHNEIDER ELECTRIC	23
	VEOLIA ENVIRONNEMENT	24
	VINCI	25
SANTé	SANOFI	26
	ESSILOR INTERNATIONAL	27
TECHNOLOGIE ET TéléCOMMUNICATION	ALCATEL LUCENT	28
	CAP GEMINI	29
	ORANGE	30
	VIVENDI	31

المصدر: الموقع الخاص ببورصة فرنسا، http://fr.wikipedia.org/wiki/CAC_40، تاريخ الاطلاع2015/05/20، سا15: 12.

[1] الموقع الخاص ببورصة فرنسا، http://fr.wikipedia.org/wiki/CAC_40، تاريخ الاطلاع 2015/05/20، سا 15: 12.

الملحق رقم (02): تحديد المستحقات الكلية لسنة 2011

المؤسسة	ت ن من أ التشغيلية	صافي الدخل	المستحقات الكلية	مجموع الأصول	نسبةالمستحقات الكلية
ACCOR	642 000 000	50 000 000	**-592 000 000**	8 678 000 000	**-0,068218484**
AIR LIUIDE	2 425 800 000	1 594 700 000	**-831 100 000**	22 537 600 000	**-0,036876154**
AIRBUS	4 289 000 000	984 000 000	**-3 305 000 000**	83 187 000 000	**-0,039729765**
ALCATEL LUCENT	80 000 000	70 900 000	**-9 100 000**	24 870 000 000	**-0,000365903**
ALSTOM	216 000 000	744 000 000	**528 000 000**	29 633 000 000	**0,017817973**
BOUYGUES	2 870 000 000	1 237 000 000	**-1 633 000 000**	35 586 000 000	**-0,045888833**
CAP GEMINI	349 000 000	379 000 000	**30 000 000**	9 968 000 000	**0,003009631**
CARREFOUR	2 118 000 000	404 000 000	**-1 714 000 000**	53 650 000 000	**-0,031947810**
DANONE	2 118 000 000	404 000 000	**-1 714 000 000**	28 020 000 000	**-0,061170592**
EDF	8 497 000 000	3 387 000 000	**-5 110 000 000**	240 559 000 000	**-0,021242190**
ESSILOR INTERNATIONAL	667 798 000	518 180 000	**-149 618 000**	5 213 039 000	**-0,028700725**
KERING	1 179 300 000	1 045 500 000	**-133 800 000**	24 694 500 000	**-0,005418211**
LAFARGE	1 619 000 000	736 000 000	**-883 000 000**	42 494 000 000	**-0,020779404**
L'OREAL	2 904 200 000	2 440 900 000	**-463 300 000**	24 044 500 000	**-0,019268440**
LVMH	3 907 000 000	3 465 000 000	**-442 000 000**	37 164 000 000	**-0,011893230**
MICHELIN	1 196 000 000	1 462 000 000	**266 000 000**	19 579 000 000	**0,013585985**
ORANGE	12 879 000 000	3 828 000 000	**-9 051 000 000**	94 276 000 000	**-0,096005346**
PEUGEOT	1 555 000 000	784 000 000	**-771 000 000**	68 491 000 000	**-0,011256953**
PUBLICIS	8 890 000 000	625 000 000	**-8 265 000 000**	14 941 000 000	**-0,553175825**
RENAULT	3 353 000 000	2 139 000 000	**-1 214 000 000**	70 107 000 000	**-0,017316388**
SAFRAN	1 247 000 000	497 000 000	**-750 000 000**	18 613 000 000	**-0,040294418**
SAINT GOBAIN	2 385 000 000	1 360 000 000	**-1 025 000 000**	15 064 000 000	**-0,068043016**
SANOFI	9 319 000 000	5 887 000 000	**-3 432 000 000**	85 264 000 000	**-0,040251454**
SCHNEIDER ELECTRIC	2 252 000 000	1 877 000 000	**-375 000 000**	31 051 000 000	**-0,012076906**
SOLVAY	580 000 000	296 000 000	**-284 000 000**	13 723 000 000	**-0,020695183**
TECHNIP	651 600 000	502 500 000	**-149 100 000**	10 222 000 000	**-0,014586187**
TOTAL	19 536 000 000	12 581 000 000	**-6 955 000 000**	143 718 000 000	**-0,048393381**
VALEO	899 000 000	451 000 000	**-448 000 000**	7 440 000 000	**-0,060215054**
VEOLIA ENVIRONNEMENT	1 883 000 000	-430 000 000	**-2 313 000 000**	51 427 000 000	**-0,044976374**
VINCI	3 937 600 000	1 996 000 000	**-1 941 600 000**	56 413 200 000	**-0,034417477**
VIVENDI	6 862 000 000	3 727 000 000	**-3 135 000 000**	58 993 000 000	**-0,053141898**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علىالقوائم المالية للشركات وبرنامجXL

الملحق رقم (03): تحديد المستحقات الكلية لسنة 2012

المؤسسة	ت ن من أ التشغيلية	صافي الدخل	المستحقات الكلية	مجموع الأصول	نسبةالمستحقات الكلية
ACCOR	126 000 000	-584 000 000	**-710 000 000**	8 000 000 000	**-0,088750000**
AIR LIUIDE	2 708 500 000	1 694 700 000	**-1 013 800 000**	24 123 400 000	**-0,042025585**
AIRBUS	3 840 000 000	1 198 000 000	**-2 642 000 000**	88 482 000 000	**-0,029859180**
ALCATEL LUCENT	-144 000 000	-208 800 000	**-64 800 000**	24 196 000 000	**-0,002678129**
ALSTOM	1 089 000 000	784 000 000	**-305 000 000**	31 047 000 000	**-0,009823816**
BOUYGUES	2 441 000 000	728 000 000	**-1 713 000 000**	34 922 000 000	**-0,049052173**
CAP GEMINI	709 000 000	343 000 000	**-366 000 000**	11 023 000 000	**-0,033203302**
CARREFOUR	2 459 000 000	1 342 000 000	**-1 117 000 000**	47 931 000 000	**-0,023304333**
DANONE	2 858 000 000	1 787 000 000	**-1 071 000 000**	28 426 000 000	**-0,037676775**
EDF	9 924 000 000	3 513 000 000	**-6 411 000 000**	231 962 000 000	**-0,027638148**
ESSILOR INTERNATIONAL	840 000 000	630 000 000	**-210 000 000**	6 158 186 000	**-0,034100951**
KERING	1 366 000 000	1 082 400 000	**-283 600 000**	24 953 800 000	**-0,011365003**
LAFARGE	1 298 000 000	554 000 000	**-744 000 000**	40 719 000 000	**-0,018271569**
L'OREAL	3 398 700 000	2 870 400 000	**-528 300 000**	26 863 500 000	**-0,019666090**
LVMH	4 115 000 000	3 909 000 000	**-206 000 000**	47 113 000 000	**-0,004372466**
MICHELIN	2 926 000 000	1 491 000 000	**-1 435 000 000**	20 888 000 000	**-0,068699732**
ORANGE	10 016 000 000	1 104 000 000	**-8 912 000 000**	96 083 000 000	**-0,092753141**
PEUGEOT	1 417 000 000	-4 923 000 000	**-6 340 000 000**	68 991 000 000	**-0,091896044**
PUBLICIS	1 032 000 000	759 000 000	**-273 000 000**	16 450 000 000	**-0,016595745**
RENAULT	3 876 000 000	1 735 000 000	**-2 141 000 000**	72 934 000 000	**-0,029355308**
SAFRAN	1 617 000 000	1 306 000 000	**-311 000 000**	20 702 000 000	**-0,015022703**
SAINT GOBAIN	2 562 000 000	723 000 000	**-1 839 000 000**	16 357 000 000	**-0,112428930**
SANOFI	8 171 000 000	5 057 000 000	**-3 114 000 000**	100 672 000 000	**-0,030932136**
SCHNEIDER ELECTRIC	2 801 000 000	1 900 000 000	**-901 000 000**	35 828 000 000	**-0,025147929**
SOLVAY	1 457 000 000	580 000 000	**-877 000 000**	19 462 000 000	**-0,045062172**
TECHNIP	444 700 000	546 700 000	**102 000 000**	11 787 400 000	**0,008653308**
TOTAL	22 462 000 000	10 841 000 000	**-11 621 000 000**	164 049 000 000	**-0,070838591**
VALEO	938 000 000	396 000 000	**-542 000 000**	8 564 000 000	**-0,063288183**
VEOLIA ENVIRONNEMENT	1 978 000 000	440 000 000	**-1 538 000 000**	41 067 000 000	**-0,037450995**
VINCI	3 865 000 000	2 026 000 000	**-1 839 000 000**	60 575 200 000	**-0,030358959**
VIVENDI	7 106 000 000	964 000 000	**-6 142 000 000**	55 730 000 000	**-0,110209941**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركات وبرنامجXL

الملحق رقم (04): تحديد المستحقات الكلية لسنة 2013

المؤسسة	ت ن من أ التشغيلية	صافي الدخل	المستحقات الكلية	مجموع الأصول	نسبةالمستحقات الكلية
ACCOR	516 000 000	137000000	**-379 000 000**	7 503 000 000	**-0,050513128**
AIR LIUIDE	2 802 700 000	1704500000	**-1 098 200 000**	25 011 300 000	**-0,043908154**
AIRBUS	1 829 000 000	1475000000	**-354 000 000**	88 990 000 000	**-0,003977975**
ALCATEL LUCENT	-221 000 000	-129400000	**91 600 000**	21 354 000 000	**0,004289594**
ALSTOM	923 000 000	566000000	**-357 000 000**	31 627 000 000	**-0,011287824**
BOUYGUES	2 246 000 000	-649000000	**-2 895 000 000**	36 754 000 000	**-0,078766937**
CAP GEMINI	390 000 000	435000000	**45 000 000**	10 656 000 000	**0,004222973**
CARREFOUR	1 675 000 000	1364000000	**-311 000 000**	46 006 000 000	**-0,006759988**
DANONE	2 356 000 000	1550000000	**-806 000 000**	29 537 000 000	**-0,027287809**
EDF	10 865 000 000	3758000000	**-7 107 000 000**	250 084 000 000	**-0,028418451**
ESSILOR INTERNATIONAL	843 000 000	646000000	**-197 000 000**	6 907 000 000	**-0,028521789**
KERING	1 521 200 000	40000000	**-1 481 200 000**	25 256 500 000	**-0,058646289**
LAFARGE	1 105 000 000	753000000	**-352 000 000**	37 996 000 000	**-0,009264133**
L'OREAL	3 690 300 000	2961400000	**-728 900 000**	29 234 100 000	**-0,024933212**
LVMH	4 714 000 000	3947000000	**-767 000 000**	49 850 000 000	**-0,015386158**
MICHELIN	3 089 000 000	1127000000	**-1 962 000 000**	21 560 000 000	**-0,091001855**
ORANGE	7 259 000 000	2133000000	**-5 126 000 000**	89 980 000 000	**-0,056968215**
PEUGEOT	757 000 000	-2227000000	**-2 984 000 000**	64 884 000 000	**-0,045989766**
PUBLICIS	1 379 000 000	809000000	**-570 000 000**	16 604 000 000	**-0,034329077**
RENAULT	3 572 000 000	695000000	**-2 877 000 000**	75 414 000 000	**-0,038149415**
SAFRAN	2 120 000 000	1415000000	**-705 000 000**	22 674 000 000	**-0,031092882**
SAINT GOBAIN	2 171 000 000	632000000	**-1 539 000 000**	17 894 000 000	**-0,086006483**
SANOFI	6 954 000 000	3874000000	**-3 080 000 000**	100 399 000 000	**-0,030677596**
SCHNEIDER ELECTRIC	2 866 000 000	1985000000	**-881 000 000**	36 150 000 000	**-0,024370678**
SOLVAY	1 299 000 000	315000000	**-984 000 000**	18 330 000 000	**-0,053682488**
TECHNIP	114 100 000	570000000	**455 900 000**	11 327 400 000	**0,040247541**
TOTAL	21 473 000 000	8661000000	**-12 812 000 000**	171 829 000 000	**-0,074562501**
VALEO	1 327 000 000	468000000	**-859 000 000**	8 920 000 000	**-0,096300448**
VEOLIA ENVIRONNEMENT	1 763 000 000	-46000000	**-1 809 000 000**	38 477 000 000	**-0,047015100**
VINCI	3 648 000 000	2046000000	**-1 602 000 000**	61 545 000 000	**-0,026029734**
VIVENDI	5 240 000 000	2779000000	**-2 461 000 000**	59 533 000 000	**-0,041338417**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركات وبرنامجXL

الملحق رقم (05): تحديد المستحقات الكلية لسنة 2014

المؤسسة	ت ن من أ التشغيلية	صافي الدخل	المستحقات الكلية	مجموع الأصول	نسبةالمستحقات الكلية
ACCOR	689 000 000	240 000 000	**-449 000 000**	7 003 000 000	**-0,0641153791**
AIR LIUIDE	2 829 600 000	1 724 800 000	**-1 104 800 000**	25 094 600 000	**-0,0440254079**
AIRBUS	2 560 000 000	2 350 000 000	**-210 000 000**	88 482 000 000	**-0,0023733641**
ALCATEL LUCENT	127 000 000	-83 000 000	**-210 000 000**	21 896 000 000	**-0,0095907928**
ALSTOM	-421 000 000	-701 000 000	**-280 000 000**	30 253 000 000	**-0,0092552805**
BOUYGUES	1 947 000 000	1 064 000 000	**-883 000 000**	34 215 000 000	**-0,0258073944**
CAP GEMINI	815 000 000	573 000 000	**-242 000 000**	10 176 000 000	**-0,0237814465**
CARREFOUR	2 609 000 000	1 367 000 000	**-1 242 000 000**	43 514 000 000	**-0,0285425380**
DANONE	2 189 000 000	1 253 000 000	**-936 000 000**	30 928 000 000	**-0,0302638386**
EDF	10 625 000 000	3 773 000 000	**-6 852 000 000**	250 919 000 000	**-0,0273076172**
ESSILOR INTERNATIONAL	1 032 000 000	986 000 000	**-46 000 000**	7 577 000 000	**-0,0060710044**
KERING	1 261 300 000	549 300 000	**-712 000 000**	22 810 800 000	**-0,0312132849**
LAFARGE	948 000 000	274 000 000	**-674 000 000**	35 233 000 000	**-0,0191297931**
L'OREAL	3 864 100 000	4 908 000 000	**1 043 900 000**	30 878 900 000	**0,0338062561**
LVMH	4 607 000 000	6 105 000 000	**1 498 000 000**	56 176 000 000	**0,0266661920**
MICHELIN	2 522 000 000	1 031 000 000	**-1 491 000 000**	20 682 000 000	**-0,0720916739**
ORANGE	8 802 000 000	1 225 000 000	**-7 577 000 000**	85 833 000 000	**-0,0882760710**
PEUGEOT	4 064 000 000	-555 000 000	**-4 619 000 000**	59 764 000 000	**-0,0772873302**
PUBLICIS	1 033 000 000	734 000 000	**-299 000 000**	17 110 000 000	**-0,0174751607**
RENAULT	3 972 000 000	1 998 000 000	**-1 974 000 000**	74 992 000 000	**-0,0263228078**
SAFRAN	2 357 000 000	-6 000 000	**-2 363 000 000**	23 698 000 000	**-0,0997130560**
SAINT GOBAIN	1 363 000 000	1 000 000 000	**-363 000 000**	17 685 000 000	**-0,0205258694**
SANOFI	7 690 000 000	4 509 000 000	**-3 181 000 000**	96 055 000 000	**-0,0331164437**
SCHNEIDER ELECTRIC	2 533 000 000	2 061 000 000	**-472 000 000**	37 349 000 000	**-0,0126375539**
SOLVAY	1 621 000 000	13 000 000	**-1 608 000 000**	18 523 000 000	**-0,0868109917**
TECHNIP	125 000 000	442 400 000	**317 400 000**	12 737 200 000	**0,0249191345**
TOTAL	21 146 000 000	3 510 000 000	**-17 636 000 000**	180 128 000 000	**-0,0979081542**
VALEO	1 307 000 000	539 000 000	**-768 000 000**	8 872 000 000	**-0,0865644725**
VEOLIA ENVIRONNEMENT	2 049 000 000	331 000 000	**-1 718 000 000**	36 207 500 000	**-0,0474487330**
VINCI	3 633 000 000	2 516 000 000	**-1 117 000 000**	63 076 000 000	**-0,0177087957**
VIVENDI	3 593 000 000	5 025 000 000	**1 432 000 000**	49 180 000 000	**0,0291175275**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركات وبرنامجXL

الملحق رقم (06): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2011

	TACCijt / Aijt-1	1 / Aijt-1	(△REVijt - △RECijt) / Aijt-1	PPEijt / Aijt-1
ACCOR	-0,068218484	0,00000000012	-0,042636552	0,695782438
AIR LIUIDE	-0,036876154	0,00000000004	0,036885028	1,185978099
AIRBUS	-0,039729765	0,00000000001	0,043444288	0,340353661
ALCATEL	-0,000365903	0,00000000004	-0,002774427	0,191676719
ALSTOM	0,017817973	0,00000000003	-0,021192589	0,192859312
BOUYGUES	-0,045888833	0,00000000003	0,025543753	0,456808857
CAP GEMINI	0,003009631	0,00000000010	0,068418941	0,139847512
CARREFOUR	-0,031947810	0,00000000002	-0,082385834	0,575340168
DANONE	-0,026766595	0,00000000004	0,080335475	0,301249108
EDF	-0,021242190	0,00000000000	-0,005807307	0,430339335
ESSILOR	-0,028700725	0,00000000019	0,017650741	0,481221798
KERING	-0,005418210	0,00000000004	-0,124651238	0,127874628
LAFARGE	-0,020779404	0,00000000002	0,010801525	0,598413894
L'OREAL	-0,019268440	0,00000000004	0,022308636	0,030389486
LVMH	-0,011893230	0,00000000003	0,081422882	0,362366807
MICHELIN	0,013585985	0,00000000005	0,128862557	1,010112876
ORANGE	-0,096005346	0,00000000001	0,004932326	0,906572192
PEUGEOT	-0,011256953	0,00000000001	0,030690164	0,623410375
PUBLICIS	-0,553175825	0,00000000007	-0,006358343	0,081855298
RENAULT	-0,017316388	0,00000000001	0,052933373	0,475073816
SAFRAN	-0,040294418	0,00000000005	-0,008381239	0,345672380
SAINT GOBAIN	-0,068043016	0,00000000007	0,112453532	2,268255443
SANOFI	-0,040251454	0,00000000001	-0,006016607	0,213571965
SCHNEIDER	-0,012076906	0,00000000003	0,058097968	0,215387588
SOLVAY	-0,020695183	0,00000000007	0,068862494	1,201340815
TECHNIP	-0,014586187	0,00000000010	0,072774408	0,364693798
TOTAL	-0,048393381	0,00000000001	0,163751235	1,02383835
VALEO	-0,060215054	0,00000000013	0,13172043	1,056586022
VEOLIA	-0,044976374	0,00000000002	-0,080910806	0,363097206
VINCI	-0,034417477	0,00000000002	0,038544171	0,200343182
VIVENDI	-0,053141898	0,00000000002	-0,001423898	0,358737477

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

الملحق رقم (07): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2012

	TACCijt / Aijt-1	1 / Aijt-1	(ΔREVijt - ΔRECijt) / Aijt-1	PPEijt / Aijt-1
ACCOR	-0,088750000	0,000000000125	0,006875000	0,639875000
AIR LIUIDE	-0,042025585	0,000000000041	0,034083089	1,161046950
AIRBUS	-0,029859180	0,000000000011	0,085475012	0,351732556
ALCATEL LUCENT	-0,002678129	0,000000000041	-0,042197057	0,199206480
ALSTOM	-0,009823816	0,000000000032	0,023899250	0,191902599
BOUYGUES	-0,049052173	0,000000000029	0,034820457	0,462545101
CAP GEMINI	-0,033203302	0,000000000091	0,065136533	0,129275152
CARREFOUR	-0,023304333	0,000000000021	-0,002879139	0,583442866
DANONE	-0,037676775	0,000000000035	0,057341870	0,315872793
EDF	-0,027638148	0,000000000004	0,022770971	0,473245618
ESSILOR	-0,034100951	0,000000000162	0,125571881	0,439090343
KERING	-0,011365003	0,000000000040	0,071175532	0,109354086
LAFARGE	-0,018271569	0,000000000025	0,018615388	0,566295832
L'OREAL	-0,019666090	0,000000000037	0,046151842	0,034485454
LVMH	-0,004372466	0,000000000021	0,089508204	0,311654957
MICHELIN	-0,068699732	0,000000000048	0,049214860	1,003638453
ORANGE	-0,092753141	0,000000000010	-0,015528241	0,908547818
PEUGEOT	-0,091896044	0,000000000014	-0,038671711	0,621834732
PUBLICIS	-0,016595745	0,000000000061	0,024255319	0,079817629
RENAULT	-0,029355308	0,000000000014	-0,016823429	0,474634601
SAFRAN	-0,015022703	0,000000000048	0,100618298	0,339097672
SAINT GOBAIN	-0,112428930	0,000000000061	0,085957083	2,060096595
SANOFI	-0,030932136	0,000000000010	0,020790289	0,189963446
SCHNEIDER	-0,025147929	0,000000000028	0,047839678	0,191079603
SOLVAY	-0,045062172	0,000000000051	0,205528723	0,852173466
TECHNIP	0,008653308	0,000000000085	0,118558800	0,343366646
TOTAL	-0,070838591	0,000000000006	0,098818036	0,955117069
VALEO	-0,063288183	0,000000000117	0,125992527	0,896543671
VEOLIA	-0,037450995	0,000000000024	0,075997760	0,282684394
VINCI	-0,030358959	0,000000000017	0,015205893	0,201220962
VIVENDI	-0,110209941	0,000000000018	-0,109330702	0,410909743

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

الملحق رقم (08): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2013

	TACCijt / Aijt-1	1 / Aijt-1	(△REVijt - △RECijt) / Aijt-1	PPEijt / Aijt-1
ACCOR	-0,050513128	0,000000000133	-0,028388645	0,663334666
AIR LIUIDE	-0,043908154	0,000000000040	0,001371380	1,135250867
AIRBUS	-0,003977975	0,000000000011	0,007214294	0,356129902
ALCATEL LUCENT	0,004289594	0,000000000047	0,019996254	0,21096750
ALSTOM	-0,011287824	0,000000000032	-0,433427135	0,186992127
BOUYGUES	-0,078766937	0,000000000027	-0,005958535	0,449447679
CAP GEMINI	0,004222973	0,000000000094	-0,020739489	0,122935435
CARREFOUR	-0,006759988	0,000000000022	-0,014280746	0,589575273
DANONE	-0,027287809	0,000000000034	0,017672749	0,321325795
EDF	-0,028418451	0,000000000004	0,001371539	0,061503335
ESSILOR	-0,028521789	0,000000000145	0,004632981	0,542203562
KERING	-0,058646289	0,000000000040	-0,001789638	0,125060875
LAFARGE	-0,009264133	0,000000000026	-0,071902306	0,567822929
L'OREAL	-0,024933212	0,000000000034	0,017606152	0,034240835
LVMH	-0,015386158	0,000000000020	0,016930792	0,321685055
MICHELIN	-0,091001855	0,000000000046	-0,043692022	1,003385900
ORANGE	-0,056968215	0,000000000011	-0,025105579	0,971049122
PEUGEOT	-0,045989766	0,000000000015	-0,033505949	0,667468097
PUBLICIS	-0,034329077	0,000000000060	0,011443026	0,080763671
RENAULT	-0,038149415	0,000000000013	-0,002174663	0,459198557
SAFRAN	-0,031092882	0,000000000044	0,020067037	0,287112993
SAINT GOBAIN	-0,086006483	0,000000000056	-0,071364703	1,838269811
SANOFI	-0,030677596	0,000000000010	-0,013147541	0,194832618
SCHNEIDER	-0,024370678	0,000000000028	-0,011341632	0,191977870
SOLVAY	-0,053682488	0,000000000055	-0,023677032	0,758428805
TECHNIP	0,040247541	0,000000000088	0,011882692	0,349630100
TOTAL	-0,074562501	0,000000000006	-0,048286378	0,965349272
VALEO	-0,096300448	0,000000000112	-0,004484305	0,866031390
VEOLIA	-0,047015100	0,000000000026	0,009070354	0,293655950
VINCI	-0,026029734	0,000000000016	0,027459582	0,197855228
VIVENDI	-0,041338417	0,000000000017	-0,174121916	0,278181849

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

تابع الملحق رقم (09): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2014

	TACCijt / Aijt-1	1 / Aijt-1	(△REVijt - △RECijt) / Aijt-1	PPEijt / Aijt-1
ACCOR	-0,064115379	0,000000000143	-0,001285164	0,835784664
AIR LIUIDE	-0,044025408	0,000000000040	-0,002215616	1,241354714
AIRBUS	-0,002326251	0,000000000011	0,032966303	0,376897002
ALCATEL LUCENT	-0,009590793	0,000000000046	-0,031101571	0,210403727
ALSTOM	-0,009255280	0,000000000033	0,112947476	0,055763065
BOUYGUES	-0,025807394	0,000000000029	-0,004471723	0,510594768
CAP GEMINI	-0,023781447	0,000000000098	0,021521226	0,143867925
CARREFOUR	-0,028542538	0,000000000023	-0,009215425	0,668842212
DANONE	-0,030263839	0,000000000032	-0,007921624	0,323072944
EDF	-0,027307617	0,000000000004	-0,001299224	0,450097442
ESSILOR INTER	-0,006071004	0,000000000132	0,062029827	0,432229114
KERING	-0,031213285	0,000000000044	0,013226191	0,157850667
LAFARGE	-0,019129793	0,000000000028	-0,008486362	0,640393949
L'OREAL	0,033806256	0,000000000032	0,004300671	0,034049140
LVMH	0,026666192	0,000000000018	0,027093421	0,316256052
MICHELIN	-0,072091674	0,000000000048	-0,037375496	1,158978822
ORANGE	-0,088276071	0,000000000012	-0,020831149	1,032225368
PEUGEOT	-0,077287330	0,000000000017	0,015795462	0,718777190
PUBLICIS	-0,017475161	0,000000000058	-0,022209234	0,086440678
RENAULT	-0,026322808	0,000000000013	-0,001986879	0,473317154
SAFRAN	-0,099713056	0,000000000042	0,001097139	0,308000675
SAINT GOBAIN	-0,020525869	0,000000000057	-0,043709358	1,911733107
SANOFI	-0,033116444	0,000000000010	0,005215762	0,217375462
SCHNEIDER	-0,012637554	0,000000000027	0,018768909	0,201906343
SOLVAY	-0,086810992	0,000000000054	0,021162879	0,794957620
TECHNIP	0,024919135	0,000000000079	0,099849260	0,336212040
TOTAL	-0,097908154	0,000000000006	0,052490451	1,063449325
VALEO	-0,086564472	0,000000000113	0,094905320	0,975766456
VEOLIA	-0,047448733	0,000000000028	-0,004474211	0,454684803
VINCI	-0,017708796	0,000000000016	-0,025397933	0,191689391
VIVENDI	0,029117527	0,000000000020	0,050467670	0,045424969

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

الملحق رقم **(10)**: معاملات نموذج الانحدار لسنة **2011**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,042	,033		-1,254	,220
	X1	-301516518,276	437342591,254	-,133	-,689	,496
	X2	,147	,330	,096	,444	,660
	X3	,009	,045	,043	,201	,842

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم **(11)**: معاملات نموذج الانحدار لسنة **2012**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,017	,007		-2,389	,024
	X1	-121726907,427	113149536,745	-,144	-1,076	,292
	X2	,225	,071	,430	3,178	,004
	X3	-,056	,010	-,728	-5,858	,000

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم **(12)**: معاملات نموذج الانحدار لسنة **2013**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,016	,009		-1,850	,075
	X1	60326142,338	130201160,667	,073	,463	,647
	X2	-,011	,056	-,031	-,200	,843
	X3	-,046	,012	-,603	-3,858	,001

الملحق رقم **(13)**: معاملات نموذج الانحدار لسنة **2014**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,008	,012		-,697	,491
	X1	-15694246,156	180545115,521	-,015	-,087	,931
	X2	,023	,171	,024	,135	,893
	X3	-,044	,015	-,515	-2,974	,006

الملحق رقم (14): المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، المحاسبة الابداعية

المؤسسة	السنة	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	المحاسبة الابداعية
ACCOR	2011	-0,076750463	0,008531980	0,008531980	0,015050623	0
	2012	-0,066501988	-0,022248012	0,022248012		1
	2013	-0,038160850	-0,012352278	0,012352278		0
	2014	-0,047045159	-0,017070220	0,017070220		1
AIR LIUIDE	2011	-0,039282475	0,002406322	0,002406322	0,020240940	0
	2012	-0,079395944	0,037370359	0,037370359		1
	2013	-0,065824670	0,021916516	0,021916516		1
	2014	-0,063295970	0,019270562	0,019270562		0
AIRBUS	2011	-0,036175070	-0,003554696	0,003554696	0,016012827	0
	2012	-0,018840871	-0,011018310	0,011018310		0
	2013	-0,031783435	0,027805460	0,027805460		1
	2014	-0,023999094	0,021672843	0,021672843		1
ALCATEL LUCENT	2011	-0,052806454	0,052440552	0,052440552	0,032232818	1
	2012	-0,042680770	0,040002641	0,040002641		1
	2013	-0,023099413	0,027389007	0,027389007		0
	2014	-0,018689863	0,009099070	0,009099070		0
ALSTOM	2011	-0,053554602	0,071372575	0,071372575	0,023839531	1
	2012	-0,026289945	0,016466129	0,016466129		0
	2013	-0,017926514	0,006638690	0,006638690		0
	2014	-0,008374550	-0,000880731	0,000880731		0
BOUYGUES	2011	-0,042606686	-0,003282147	0,003282147	0,015700069	0
	2012	-0,038553603	-0,010498571	0,010498571		0
	2013	-0,034967700	-0,043799237	0,043799237		1
	2014	-0,031027714	0,005220320	0,005220320		0
CAP GEMINI	2011	-0,060932235	0,063941866	0,063941866	0,026227771	1
	2012	-0,020626681	-0,012576621	0,012576621		0
	2013	-0,015765659	0,019988632	0,019988632		0
	2014	-0,015377481	-0,008403966	0,008403966		0
CARREFOUR	2011	-0,054552722	0,022604912	0,022604912	0,02412802	0
	2012	-0,052860235	0,029555901	0,029555901		1
	2013	-0,041652108	0,034892120	0,034892120		1
	2014	-0,038001683	0,009459145	0,009459145		0
DANONE	2011	-0,038240204	0,011473609	0,011473609	0,008021341	1
	2012	-0,026069194	0,011607581	0,011607581		1
	2013	-0,028932994	0,001645186	0,001645186		0
	2014	-0,022904851	-0,007358987	0,007358987		0
EDF	2011	-0,040234020	0,018991830	0,018991830	0,010165318	1
	2012	-0,038903057	0,011264909	0,011264909		1
	2013	-0,018603017	-0,009815435	0,009815435		0
	2014	-0,027896717	0,000589099	0,000589099		0
ESSILOR INTERNATIONAL	2011	-0,092913260	0,064212534	0,064212534	0,022634897	1
	2012	-0,033102068	-0,000998883	0,000998883		0
	2013	-0,032258268	0,003736479	0,003736479		0
	2014	-0,027662696	0,021591691	0,021591691		0
KERING	2011	-0,071382726	0,065964515	0,065964515	0,030443173	1
	2012	-0,011987425	0,000622423	0,000622423		0
	2013	-0,019344575	-0,039301714	0,039301714		1
	2014	-0,015329245	-0,015884040	0,015884040		0
LAFARGE	2011	-0,042121959	0,021342555	0,021342555	0,024687449	0
	2012	-0,047513542	0,029241973	0,029241973		1
	2013	-0,039741232	0,030477099	0,030477099		1
	2014	-0,036817962	0,017688169	0,017688169		0
L'OREAL	2011	-0,050987062	0,031718622	0,031718622	0,022812038	1
	2012	-0,013078333	-0,006587756	0,006587756		0
	2013	-0,015705192	-0,009228019	0,009228019		0
	2014	-0,009907498	0,043713754	0,043713754		1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XLو SPSS

تابع الملحق رقم (14): المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، المحاسبة الابداعية

المؤسسة	السنة	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	المحاسبة الابداعية
LVMH	2011	-0,034882669	0,022989439	0,022989439	0,024534788	0
	2012	-0,016897054	0,012524588	0,012524588		0
	2013	-0,029773598	0,014387439	0,014387439		0
	2014	-0,021571494	0,048237686	0,048237686		1
MICHELIN	2011	-0,029366184	0,042952169	0,042952169	0,021824200	1
	2012	-0,067958010	-0,000741722	0,000741722		0
	2013	-0,058877081	-0,032124775	0,032124775		1
	2014	-0,060613541	-0,011478133	0,011478133		0
ORANGE	2011	-0,036314030	-0,059691316	0,059691316	0,029188667	1
	2012	-0,072639425	-0,020113715	0,020113715		0
	2013	-0,059721659	0,002753444	0,002753444		0
	2014	-0,054079879	-0,034196192	0,034196192		1
PEUGEOT	2011	-0,036280132	0,025023178	0,025023178	0,023244333	1
	2012	-0,062288268	-0,029607776	0,029607776		1
	2013	-0,045405213	-0,000584553	0,000584553		0
	2014	-0,039525504	-0,037761826	0,037761826		1
PUBLICIS	2011	-0,062378456	-0,490797368	0,490797368	0,129994696	1
	2012	-0,023412152	0,006816408	0,006816408		0
	2013	-0,016207773	-0,018121305	0,018121305		1
	2014	-0,013231458	-0,004243703	0,004243703		1
RENAULT	2011	-0,034243935	-0,016927547	0,016927547	0,010303578	1
	2012	-0,049033810	-0,019678503	0,019678503		1
	2013	-0,036299279	-0,001850136	0,001850136		0
	2014	-0,029080932	-0,002758124	0,002758124		0
SAFRAN	2011	-0,056320234	-0,016025816	0,016025816	0,025520739	0
	2012	-0,019230311	-0,004207608	0,004207608		0
	2013	-0,026767348	-0,004325533	0,004325533		0
	2014	-0,022189056	-0,077524000	0,077524000		1
SAINT GOBAIN	2011	-0,025070733	-0,042972284	0,042972284	0,033722763	1
	2012	-0,120466950	-0,008038021	0,008038021		0
	2013	-0,096404094	-0,010397611	0,010397611		0
	2014	-0,094009005	-0,073483135	0,073483135		1
SANOFI	2011	-0,044498564	-0,004247109	0,004247109	0,008244811	0
	2012	-0,024169282	-0,006762855	0,006762855		0
	2013	-0,024216813	-0,006460783	0,006460783		0
	2014	-0,017607946	-0,015508498	0,015508498		1
SCHNEIDER ELECTRIC	2011	-0,041231475	-0,029154569	0,029154569	0,009884126	1
	2012	-0,020334066	-0,004813863	0,004813863		0
	2013	-0,023037451	-0,001333227	0,001333227		0
	2014	-0,016872399	-0,004234846	0,004234846		0
SOLVAY	2011	-0,043036764	-0,022341581	0,022341581	0,023122513	0
	2012	-0,024732345	-0,020329827	0,020329827		0
	2013	-0,047336162	-0,006346325	0,006346325		0
	2014	-0,043338673	-0,043472318	0,043472318		1
TECHNIP	2011	-0,057516740	-0,042930554	0,042930554	0,046311794	0
	2012	-0,019879669	-0,028532977	0,028532977		0
	2013	-0,026888011	-0,067135553	0,067135553		1
	2014	-0,021728955	-0,046648090	0,046648090		1
TOTAL	2011	-0,010811997	-0,037581385	0,037581385	0,029675167	1
	2012	-0,048994513	-0,021844078	0,021844078		0
	2013	-0,059523834	-0,015038667	0,015038667		0
	2014	-0,053671618	-0,044236536	0,044236536		1
VALEO	2011	-0,053654236	-0,006560817	0,006560817	0,025024260	0
	2012	-0,053071918	-0,010216265	0,010216265		0
	2013	-0,049025096	-0,047275352	0,047275352		1
	2014	-0,050519865	-0,036044607	0,036044607		1
VEOLIA ENVIRONNEMENT	2011	-0,056489014	-0,011512640	0,011512640	0,017037486	0
	2012	-0,018694935	-0,018756059	0,018756059		1
	2013	-0,028040098	-0,018975002	0,018975002		1
	2014	-0,028542491	-0,018906242	0,018906242		1
VINCI	2011	-0,039875705	-0,005458228	0,005458228	0,002752163	1
	2012	-0,026856565	-0,003502394	0,003502394		1
	2013	-0,024423200	-0,001606534	0,001606534		0
	2014	-0,017267300	-0,000441495	0,000441495		0
VIVENDI	2011	-0,044091732	-0,009050167	0,009050167	0,026552708	0
	2012	-0,066794579	-0,043415361	0,043415361		1
	2013	-0,025867701	-0,015470716	0,015470716		0
	2014	-0,009157061	-0,038274588	0,038274588		1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XLو SPSS

الملحق رقم (15): عقودالدين

	N	Aijt	مجموع الديون	LEV
ACCOR	2011	8 000 000 000	1 717 000 000	0.21463
	2012	7 503 000 000	2 381 000 000	0.31734
	2013	7 003 000 000	2 232 000 000	0.31872
	2014	8 755 000 000	2 866 000 000	0.32736
AIR LIUIDE	2011	24 123 400 000	7 036 000 000	0.29167
	2012	25 011 300 000	7 273 700 000	0.29082
	2013	25 094 600 000	7 006 300 000	0.27920
	2014	26 724 900 000	7 216 400 000	0.27003
AIRBUS	2011	88 482 000 000	5 104 000 000	0.05768
	2012	88 990 000 000	4 779 000 000	0.05370
	2013	90 274 000 000	14 226 000 000	0.15759
	2014	96 102 000 000	7 351 000 000	0.07649
ALCATEL	2011	24 196 000 000	4 619 000 000	0.19090
	2012	21 354 000 000	4 811 000 000	0.22530
	2013	21 896 000 000	6 162 000 000	0.28142
	2014	21 460 000 000	5 277 000 000	0.24590
ALSTOM	2011	31 047 000 000	5 022 000 000	0.16175
	2012	31 627 000 000	4 955 000 000	0.15667
	2013	30 253 000 000	5 721 000 000	0.18911
	2014	33 233 000 000	5 186 000 000	0.15605
BOUYGUES	2011	34 922 000 000	7 262 000 000	0.20795
	2012	36 754 000 000	8 642 000 000	0.23513
	2013	34 215 000 000	7 984 000 000	0.23335
	2014	34 868 000 000	7 351 000 000	0.21082
CAP GEMINI	2011	11 023 000 000	1 822 000 000	0.16529
	2012	10 656 000 000	1 336 000 000	0.12538
	2013	10 176 000 000	1 039 000 000	0.10210
	2014	11 459 000 000	1 016 000 000	0.08866
CARREFOUR	2011	47 931 000 000	11 672 000 000	0.24352
	2012	46 006 000 000	11 246 000 000	0.24445
	2013	43 514 000 000	9 233 000 000	0.21218
	2014	45 789 000 000	8 572 000 000	0.18721
DANONE	2011	28 426 000 000	8 918 000 000	0.31373
	2012	29 537 000 000	9 499 000 000	0.32160
	2013	30 928 000 000	8 671 000 000	0.28036
	2014	31 747 000 000	8 570 000 000	0.26995
EDF	2011	231 962 000 000	97 246 000 000	0.41923
	2012	250 084 000 000	64 501 000 000	0.25792
	2013	250 919 000 000	57 789 000 000	0.23031
	2014	267 989 000 000	61 458 000 000	0.22933
ESSILOR	2011	6 158 186 000	915 733 000	0.14870
	2012	6 907 000 000	916 249 000	0.13266
	2013	7 577 000 000	1 174 000 000	0.15494
	2014	10 789 000 000	2 447 000 000	0.22681

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

تابع الملحق رقم (15): عقودالدين

	N	Aijt	مجموع الديون	LEV
KERING	2011	24 953 800 000	4 677 600 000	0.18745
	2012	25 256 500 000	4 584 000 000	0.18150
	2013	22 810 800 000	4 869 800 000	0.21349
	2014	23 253 900 000	5 480 600 000	0.23569
LAFARGE	2011	40 719 000 000	15 206 000 000	0.37344
	2012	37 996 000 000	14 084 000 000	0.37067
	2013	35 233 000 000	13 696 000 000	0.38873
	2014	34 804 000 000	11 416 000 000	0.32801
L'OREAL	2011	26 863 500 000	1 148 000 000	0.04273
	2012	29 234 100 000	248 000 000	0.00848
	2013	30 878 900 000	392 600 000	0.01271
	2014	32 063 000 000	2 588 300 000	0.08073
LVMH	2011	47 113 000 000	7 266 000 000	0.15422
	2012	49 850 000 000	6 812 000 000	0.13665
	2013	56 176 000 000	8 847 000 000	0.15749
	2014	53 362 000 000	9 243 000 000	0.17321
MICHELIN	2011	20 888 000 000	3 759 000 000	0.17996
	2012	21 560 000 000	3 244 000 000	0.15046
	2013	20 682 000 000	2 279 000 000	0.11019
	2014	22 423 000 000	2 227 000 000	0.09932
ORANGE	2011	96 083 000 000	39 373 000 000	0.40978
	2012	89 980 000 000	39 214 000 000	0.43581
	2013	85 833 000 000	37 395 000 000	0.43567
	2014	88 404 000 000	34 373 000 000	0.38882
PEUGEOT	2011	68 991 000 000	29 919 000 000	0.43367
	2012	64 884 000 000	29 662 000 000	0.45715
	2013	59 764 000 000	31 300 000 000	0.52373
	2014	61 212 000 000	21 917 000 000	0.35805
PUBLICIS	2011	16 450 000 000	2 298 000 000	0.13970
	2012	16 604 000 000	1 109 000 000	0.06679
	2013	17 110 000 000	860 000 000	0.05026
	2014	20 626 000 000	2 160 000 000	0.10472
RENAULT	2011	72 934 000 000	31 462 000 000	0.43138
	2012	75 414 000 000	32 917 000 000	0.43648
	2013	74 992 000 000	33 351 000 000	0.44473
	2014	81 551 000 000	36 581 000 000	0.44857
SAFRAN	2011	20 702 000 000	3 127 000 000	0.15105
	2012	22 674 000 000	3 175 000 000	0.14003
	2013	23 698 000 000	3 400 000 000	0.14347
	2014	26 133 000 000	3 878 000 000	0.14839

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علىالقوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

تابع الملحق رقم (15): عقودالدين

	N	Aijt	مجموع الديون	LEV
SAINT G	2011	16 357 000 000	11 042 000 000	0.67506
	2012	17 894 000 000	12 105 000 000	0.67648
	2013	17 685 000 000	11 912 000 000	0.67357
	2014	16 220 000 000	11 083 000 000	0.68329
SANOFI	2011	100 672 000 000	15 439 000 000	0.15336
	2012	100 399 000 000	14 531 000 000	0.14473
	2013	96 055 000 000	14 596 000 000	0.15195
	2014	97 392 000 000	14 814 000 000	0.15211
SCHNEIDER	2011	35 828 000 000	8 037 000 000	0.22432
	2012	36 150 000 000	8 132 000 000	0.22495
	2013	37 349 000 000	8 859 000 000	0.23720
	2014	41 158 000 000	7 672 000 000	0.18640
SOLVAY	2011	19 462 000 000	4 168 000 000	0.21416
	2012	18 330 000 000	3 652 000 000	0.19924
	2013	18 523 000 000	3 584 000 000	0.19349
	2014	17 894 000 000	2 338 000 000	0.13066
TECHNIP	2011	11 787 400 000	2 087 900 000	0.17713
	2012	11 327 400 000	2 106 100 000	0.18593
	2013	12 737 200 000	2 577 900 000	0.20239
	2014	13 419 800 000	2 613 000 000	0.19471
TOTAL	2011	164 049 000 000	32 232 000 000	0.19648
	2012	171 829 000 000	33 290 000 000	0.19374
	2013	180 128 000 000	33 185 000 000	0.18423
	2014	210 333 000 000	63 733 134 000	0.30301
VALEO	2011	8 564 000 000	1 896 000 000	0.22139
	2012	8 920 000 000	2 077 000 000	0.23285
	2013	8 872 000 000	1 876 000 000	0.21145
	2014	10 019 000 000	1 935 000 000	0.19313
VEOLIA	2011	41 067 000 000	21 089 200 000	0.51353
	2012	38 477 000 000	17 001 600 000	0.44186
	2013	36 207 500 000	12 625 700 000	0.34870
	2014	34 724 500 000	11 544 000 000	0.33245
VINCI	2011	60 575 200 000	20 415 000 000	0.33702
	2012	61 545 000 000	19 604 000 000	0.31853
	2013	63 076 000 000	20 798 000 000	0.32973
	2014	63 030 000 000	21 195 000 000	0.33627
VIVENDI	2011	55 730 000 000	15 710 000 000	0.28189
	2012	59 533 000 000	17 721 000 000	0.29767
	2013	49 180 000 000	12 210 000 000	0.24827
	2014	35 738 000 000	2 314 000 000	0.06475

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

الملحق رقم (16): توزيعاتالإرباح

	N	DPS
ACCOR	2011	0.62
	2012	0.65
	2013	0.76
	2014	0.80
AIR LIUIDE	2011	1.93
	2012	2.06
	2013	2.27
	2014	2.31
AIRBUS	2011	0.22
	2012	0.45
	2013	0.60
	2014	0.75
ALCATEL	2011	0.00
	2012	0.00
	2013	0.00
	2014	0.00
ALSTOM	2011	0.62
	2012	0.80
	2013	0.84
	2014	0.00
BOUYGUES	2011	1.60
	2012	1.60
	2013	1.60
	2014	1.60
CAP GEMINI	2011	1.00
	2012	1.00
	2013	1.00
	2014	1.10
CARREFOUR	2011	1.08
	2012	0.52
	2013	0.58
	2014	0.62
DANONE	2011	1.30
	2012	1.39
	2013	1.45
	2014	1.45
EDF	2011	0.57
	2012	0.57
	2013	0.57
	2014	0.57
ESSILOR	2011	0.83
	2012	0.85
	2013	0.88
	2014	0.94

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات

تابع الملحق رقم (16): توزيعات الإرباح

	N	DPS
KERING	2011	3.50
	2012	3.50
	2013	3.75
	2014	3.75
LAFARGE	2011	1.10
	2012	0.50
	2013	1.00
	2014	1.00
L'OREAL	2011	1.80
	2012	2.00
	2013	2.30
	2014	2.50
LVMH	2011	2.10
	2012	2.60
	2013	2.90
	2014	3.10
MICHELIN	2011	1.78
	2012	2.10
	2013	2.40
	2014	2.50
ORANGE	2011	1.40
	2012	1.40
	2013	0.78
	2014	0.80
PEUGEOT	2011	1.07
	2012	0.00
	2013	0.00
	2014	0.00
PUBLICIS	2011	0.70
	2012	0.90
	2013	0.90
	2014	1.10
RENAULT	2011	0.30
	2012	1.16
	2013	1.72
	2014	1.72
SAFRAN	2011	0.50
	2012	0.62
	2013	0.96
	2014	1.12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات

تابع الملحق رقم (16): توزيعات الإرباح

	N	DPS
SAINT G	2011	1.15
	2012	1.24
	2013	1.24
	2014	1.24
SANOFI	2011	2.50
	2012	2.65
	2013	2.77
	2014	2.80
SCHNEIDER	2011	1.60
	2012	1.70
	2013	1.87
	2014	1.87
SOLVAY	2011	3.07
	2012	3.07
	2013	3.20
	2014	3.20
TECHNIP	2011	1.45
	2012	1.58
	2013	1.68
	2014	1.85
TOTAL	2011	2.28
	2012	2.28
	2013	2.34
	2014	2.38
VALEO	2011	1.20
	2012	1.40
	2013	1.50
	2014	1.70
VEOLIA	2011	1.21
	2012	0.70
	2013	0.70
	2014	0.70
VINCI	2011	1.67
	2012	1.77
	2013	1.77
	2014	1.77
VIVENDI	2011	1.40
	2012	1.00
	2013	1.00
	2014	1.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات

الملحق رقم (17): حجم المؤسسة

	N	Aijt	SIZE
ACCOR	2011	8 000 000 000	22.80271
	2012	7 503 000 000	22.73857
	2013	7 003 000 000	22.66960
	2014	8 755 000 000	22.89289
AIR LIUIDE	2011	24 123 400 000	23.90645
	2012	25 011 300 000	23.94259
	2013	25 094 600 000	23.94592
	2014	26 724 900 000	24.00886
AIRBUS	2011	88 482 000 000	25.20606
	2012	88 990 000 000	25.21179
	2013	90 274 000 000	25.22612
	2014	96 102 000 000	25.28868
ALCATEL	2011	24 196 000 000	23.90945
	2012	21 354 000 000	23.78450
	2013	21 896 000 000	23.80957
	2014	21 460 000 000	23.78946
ALSTOM	2011	31 047 000 000	24.15877
	2012	31 627 000 000	24.17728
	2013	30 253 000 000	24.13286
	2014	33 233 000 000	24.22681
BOUYGUES	2011	34 922 000 000	24.27638
	2012	36 754 000 000	24.32751
	2013	34 215 000 000	24.25593
	2014	34 868 000 000	24.27484
CAP GEMINI	2011	11 023 000 000	23.12325
	2012	10 656 000 000	23.08939
	2013	10 176 000 000	23.04330
	2014	11 459 000 000	23.16204
CARREFOUR	2011	47 931 000 000	24.59303
	2012	46 006 000 000	24.55204
	2013	43 514 000 000	24.49635
	2014	45 789 000 000	24.54731
DANONE	2011	28 426 000 000	24.07057
	2012	29 537 000 000	24.10891
	2013	30 928 000 000	24.15493
	2014	31 747 000 000	24.18106
EDF	2011	231 962 000 000	26.16984
	2012	250 084 000 000	26.24506
	2013	250 919 000 000	26.24840
	2014	267 989 000 000	26.31421
ESSILOR	2011	6 158 186 000	22.54105
	2012	6 907 000 000	22.65580
	2013	7 577 000 000	22.74838
	2014	10 789 000 000	23.10179

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

تابع الملحق رقم (17): حجم المؤسسة

	N	Aijt	SIZE
KERING	2011	24 953 800 000	23.94029
	2012	25 256 500 000	23.95235
	2013	22 810 800 000	23.85050
	2014	23 253 900 000	23.86974
LAFARGE	2011	40 719 000 000	24.42996
	2012	37 996 000 000	24.36075
	2013	35 233 000 000	24.28525
	2014	34 804 000 000	24.27300
L'OREAL	2011	26 863 500 000	24.01403
	2012	29 234 100 000	24.09860
	2013	30 878 900 000	24.15334
	2014	32 063 000 000	24.19097
LVMH	2011	47 113 000 000	24.57581
	2012	49 850 000 000	24.63228
	2013	56 176 000 000	24.75176
	2014	53 362 000 000	24.70036
MICHELIN	2011	20 888 000 000	23.76244
	2012	21 560 000 000	23.79411
	2013	20 682 000 000	23.75253
	2014	22 423 000 000	23.83335
ORANGE	2011	96 083 000 000	25.28848
	2012	89 980 000 000	25.22285
	2013	85 833 000 000	25.17567
	2014	88 404 000 000	25.20518
PEUGEOT	2011	68 991 000 000	24.95724
	2012	64 884 000 000	24.89587
	2013	59 764 000 000	24.81367
	2014	61 212 000 000	24.83761
PUBLICIS	2011	16 450 000 000	23.52359
	2012	16 604 000 000	23.53291
	2013	17 110 000 000	23.56293
	2014	20 626 000 000	23.74982
RENAULT	2011	72 934 000 000	25.01282
	2012	75 414 000 000	25.04626
	2013	74 992 000 000	25.04065
	2014	81 551 000 000	25.12449
SAFRAN	2011	20 702 000 000	23.75350
	2012	22 674 000 000	23.84448
	2013	23 698 000 000	23.88866
	2014	26 133 000 000	23.98646

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

تابع الملحق رقم (17): حجم المؤسسة

	N	Aijt	SIZE
SAINT G	2011	16 357 000 000	23.51792
	2012	17 894 000 000	23.60773
	2013	17 685 000 000	23.59598
	2014	16 220 000 000	23.50951
SANOFI	2011	100 672 000 000	25.33513
	2012	100 399 000 000	25.33242
	2013	96 055 000 000	25.28819
	2014	97 392 000 000	25.30201
SCHNEIDER	2011	35 828 000 000	24.30200
	2012	36 150 000 000	24.31094
	2013	37 349 000 000	24.34357
	2014	41 158 000 000	24.44068
SOLVAY	2011	19 462 000 000	23.69173
	2012	18 330 000 000	23.63180
	2013	18 523 000 000	23.64228
	2014	17 894 000 000	23.60773
TECHNIP	2011	11 787 400 000	23.19030
	2012	11 327 400 000	23.15049
	2013	12 737 200 000	23.26779
	2014	13 419 800 000	23.32000
TOTAL	2011	164 049 000 000	25.82343
	2012	171 829 000 000	25.86977
	2013	180 128 000 000	25.91693
	2014	210 333 000 000	26.07196
VALEO	2011	8 564 000 000	22.87083
	2012	8 920 000 000	22.91156
	2013	8 872 000 000	22.90617
	2014	10 019 000 000	23.02775
VEOLIA	2011	41 067 000 000	24.43847
	2012	38 477 000 000	24.37333
	2013	36 207 500 000	24.31253
	2014	34 724 500 000	24.27071
VINCI	2011	60 575 200 000	24.82715
	2012	61 545 000 000	24.84303
	2013	63 076 000 000	24.86761
	2014	63 030 000 000	24.86688
VIVENDI	2011	55 730 000 000	24.74378
	2012	59 533 000 000	24.80980
	2013	49 180 000 000	24.61875
	2014	35 738 000 000	24.29948

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

الملحق رقم (18): معدل العائد على الأصول

	N	Aijt-1	Resultat net	ROA
ACCOR	2011	8 678 000 000	50 000 000	0.00576
	2012	8 000 000 000	-584 000 000	-0.07300
	2013	7 503 000 000	137 000 000	0.01826
	2014	7 003 000 000	240 000 000	0.03427
AIR LIUIDE	2011	22 537 600 000	1 594 700 000	0.07076
	2012	24 123 400 000	1 694 700 000	0.07025
	2013	25 011 300 000	1 704 500 000	0.06815
	2014	25 094 600 000	1 724 800 000	0.06873
AIRBUS	2011	83 187 000 000	984 000 000	0.01183
	2012	88 482 000 000	1 198 000 000	0.01354
	2013	88 990 000 000	1 475 000 000	0.01657
	2014	90 274 000 000	2 350 000 000	0.02603
ALCATEL	2011	24 870 000 000	70 900 000	0.00285
	2012	24 196 000 000	-208 800 000	-0.00863
	2013	21 354 000 000	-129 400 000	-0.00606
	2014	21 896 000 000	-83 000 000	-0.00379
ALSTOM	2011	29 633 000 000	744 000 000	0.02511
	2012	31 047 000 000	784 000 000	0.02525
	2013	31 627 000 000	566 000 000	0.01790
	2014	30 253 000 000	-701 000 000	-0.02317
BOUYGUES	2011	35 586 000 000	1 237 000 000	0.03476
	2012	34 922 000 000	728 000 000	0.02085
	2013	36 754 000 000	-649 000 000	-0.01766
	2014	34 215 000 000	1 064 000 000	0.03110
CAP GEMINI	2011	9 968 000 000	379 000 000	0.03802
	2012	11 023 000 000	343 000 000	0.03112
	2013	10 656 000 000	435 000 000	0.04082
	2014	10 176 000 000	573 000 000	0.05631
CARREFOUR	2011	53 650 000 000	404 000 000	0.00753
	2012	47 931 000 000	1 342 000 000	0.02800
	2013	46 006 000 000	1 364 000 000	0.02965
	2014	43 514 000 000	1 367 000 000	0.03142
DANONE	2011	28 020 000 000	1 855 000 000	0.06620
	2012	28 426 000 000	1 787 000 000	0.06286
	2013	29 537 000 000	1 550 000 000	0.05248
	2014	30 928 000 000	1 253 000 000	0.04051
EDF	2011	240 559 000 000	3 387 000 000	0.01408
	2012	231 962 000 000	3 513 000 000	0.01514
	2013	250 084 000 000	3 758 000 000	0.01503
	2014	250 919 000 000	3 773 000 000	0.01504
ESSILOR	2011	5 213 039 000	518 180 000	0.09940
	2012	6 158 186 000	630 000 000	0.10230
	2013	6 907 000 000	646 000 000	0.09353
	2014	7 577 000 000	986 000 000	0.13013

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

تابع الملحق رقم (18): معدل العائد على الأصول

	N	Aijt-1	Resultat net	ROA
KERING	2011	24 694 500 000	1 045 500 000	0.04234
	2012	24 953 800 000	1 082 400 000	0.04338
	2013	25 256 500 000	40 000 000	0.00158
	2014	22 810 800 000	549 300 000	0.02408
LAFARGE	2011	42 494 000 000	736 000 000	0.01732
	2012	40 719 000 000	554 000 000	0.01361
	2013	37 996 000 000	753 000 000	0.01982
	2014	35 233 000 000	274 000 000	0.00778
L'OREAL	2011	24 044 500 000	2 440 900 000	0.10152
	2012	26 863 500 000	2 870 400 000	0.10685
	2013	29 234 100 000	2 961 400 000	0.10130
	2014	30 878 900 000	4 908 000 000	0.15894
LVMH	2011	37 164 000 000	3 465 000 000	0.09324
	2012	47 113 000 000	3 909 000 000	0.08297
	2013	49 850 000 000	3 947 000 000	0.07918
	2014	56 176 000 000	6 105 000 000	0.10868
MICHELIN	2011	19 579 000 000	1 462 000 000	0.07467
	2012	20 888 000 000	1 491 000 000	0.07138
	2013	21 560 000 000	1 127 000 000	0.05227
	2014	20 682 000 000	1 031 000 000	0.04985
ORANGE	2011	94 276 000 000	3 828 000 000	0.04060
	2012	96 083 000 000	1 104 000 000	0.01149
	2013	89 980 000 000	2 133 000 000	0.02371
	2014	85 833 000 000	1 225 000 000	0.01427
PEUGEOT	2011	68 491 000 000	784 000 000	0.01145
	2012	68 991 000 000	-4 923 000 000	-0.07136
	2013	64 884 000 000	-2 227 000 000	-0.03432
	2014	59 764 000 000	-555 000 000	-0.00929
PUBLICIS	2011	14 941 000 000	625 000 000	0.04183
	2012	16 450 000 000	759 000 000	0.04614
	2013	16 604 000 000	809 000 000	0.04872
	2014	17 110 000 000	734 000 000	0.04290
RENAULT	2011	70 107 000 000	2 139 000 000	0.03051
	2012	72 934 000 000	1 735 000 000	0.02379
	2013	75 414 000 000	695 000 000	0.00922
	2014	74 992 000 000	1 998 000 000	0.02664
SAFRAN	2011	18 613 000 000	497 000 000	0.02670
	2012	20 702 000 000	1 306 000 000	0.06309
	2013	22 674 000 000	1 415 000 000	0.06241
	2014	23 698 000 000	-6 000 000	-0.00025

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

تابع الملحق رقم (18): معدل العائد على الأصول

	N	Aijt-1	Resultat net	ROA
SAINT G	2011	15 064 000 000	1 360 000 000	0.09028
	2012	16 357 000 000	723 000 000	0.04420
	2013	17 894 000 000	632 000 000	0.03532
	2014	17 685 000 000	1 000 000 000	0.05655
SANOFI	2011	85 264 000 000	5 887 000 000	0.06904
	2012	100 672 000 000	5 057 000 000	0.05023
	2013	100 399 000 000	3 874 000 000	0.03859
	2014	96 055 000 000	4 509 000 000	0.04694
SCHNEIDER	2011	31 051 000 000	1 877 000 000	0.06045
	2012	35 828 000 000	1 900 000 000	0.05303
	2013	36 150 000 000	1 985 000 000	0.05491
	2014	37 349 000 000	2 061 000 000	0.05518
SOLVAY	2011	13 723 000 000	296 000 000	0.02157
	2012	19 462 000 000	580 000 000	0.02980
	2013	18 330 000 000	315 000 000	0.01718
	2014	18 523 000 000	13 000 000	0.00070
TECHNIP	2011	10 222 000 000	502 500 000	0.04916
	2012	11 787 400 000	546 700 000	0.04638
	2013	11 327 400 000	570 000 000	0.05032
	2014	12 737 200 000	442 400 000	0.03473
TOTAL	2011	143 718 000 000	12 581 000 000	0.08754
	2012	164 049 000 000	10 841 000 000	0.06608
	2013	171 829 000 000	8 661 000 000	0.05040
	2014	180 128 000 000	3 510 000 000	0.01949
VALEO	2011	7 440 000 000	451 000 000	0.06062
	2012	8 564 000 000	396 000 000	0.04624
	2013	8 920 000 000	468 000 000	0.05247
	2014	8 872 000 000	539 000 000	0.06075
VEOLIA	2011	51 427 000 000	-430 000 000	-0.00836
	2012	41 067 000 000	440 000 000	0.01071
	2013	38 477 000 000	-46 000 000	-0.00120
	2014	36 207 500 000	331 000 000	0.00914
VINCI	2011	56 413 200 000	1 996 000 000	0.03538
	2012	60 575 200 000	2 026 000 000	0.03345
	2013	61 545 000 000	2 046 000 000	0.03324
	2014	63 076 000 000	2 516 000 000	0.03989
VIVENDI	2011	58 993 000 000	3 727 000 000	0.06318
	2012	55 730 000 000	964 000 000	0.01730
	2013	59 533 000 000	2 779 000 000	0.04668
	2014	49 180 000 000	5 025 000 000	0.10218

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وبرنامجXL

الملحق رقم (19): التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية CFO

	N	Aijt-1	flux de tresoreied'exploitation	CFO
ACCOR	2011	8 678 000 000	642 000 000	0.07398018
	2012	8 000 000 000	126 000 000	0.01575000
	2013	7 503 000 000	516 000 000	0.06877249
	2014	7 003 000 000	689 000 000	0.09838641
AIR LIUIDE	2011	22 537 600 000	2 425 800 000	0.10763347
	2012	24 123 400 000	2 708 500 000	0.11227688
	2013	25 011 300 000	2 802 700 000	0.11205735
	2014	25 094 600 000	2 829 600 000	0.11275733
AIRBUS	2011	83 187 000 000	4 289 000 000	0.05155854
	2012	88 482 000 000	3 840 000 000	0.04339866
	2013	88 990 000 000	1 829 000 000	0.02055287
	2014	90 274 000 000	2 560 000 000	0.02835811
ALCATEL	2011	24 870 000 000	80 000 000	0.00321673
	2012	24 196 000 000	-144 000 000	-0.00595140
	2013	21 354 000 000	-221 000 000	-0.01034935
	2014	21 896 000 000	127 000 000	0.00580015
ALSTOM	2011	29 633 000 000	216 000 000	0.00728917
	2012	31 047 000 000	1 089 000 000	0.03507585
	2013	31 627 000 000	923 000 000	0.02918393
	2014	30 253 000 000	-421 000 000	-0.01391598
BOUYGUES	2011	35 586 000 000	2 870 000 000	0.08064969
	2012	34 922 000 000	2 441 000 000	0.06989863
	2013	36 754 000 000	2 246 000 000	0.06110899
	2014	34 215 000 000	1 947 000 000	0.05690487
CAP GEMINI	2011	9 968 000 000	349 000 000	0.03501204
	2012	11 023 000 000	709 000 000	0.06432006
	2013	10 656 000 000	390 000 000	0.03659910
	2014	10 176 000 000	815 000 000	0.08009041
CARREFOUR	2011	53 650 000 000	2 118 000 000	0.03947810
	2012	47 931 000 000	2 459 000 000	0.05130291
	2013	46 006 000 000	1 675 000 000	0.03640829
	2014	43 514 000 000	2 609 000 000	0.05995771
DANONE	2011	28 020 000 000	2 605 000 000	0.09296931
	2012	28 426 000 000	2 858 000 000	0.10054176
	2013	29 537 000 000	2 356 000 000	0.07976436
	2014	30 928 000 000	2 189 000 000	0.07077729
EDF	2011	240 559 000 000	8 497 000 000	0.03532190
	2012	231 962 000 000	9 924 000 000	0.04278287
	2013	250 084 000 000	10 865 000 000	0.04344540
	2014	250 919 000 000	10 625 000 000	0.04234434
ESSILOR	2011	5 213 039 000	667 798 000	0.12810148
	2012	6 158 186 000	840 000 000	0.13640380
	2013	6 907 000 000	843 000 000	0.12205009
	2014	7 577 000 000	1 032 000 000	0.13620166

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وعلى برنامج XL

تابع الملحق رقم (19): التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية CFO

	N	Aijt-1	flux de tresoreied'exploitation	CFO
KERING	2011	24 694 500 000	1 179 300 000	0.04775557
	2012	24 953 800 000	1 366 000 000	0.05474116
	2013	25 256 500 000	1 521 200 000	0.06023004
	2014	22 810 800 000	1 261 300 000	0.05529398
LAFARGE	2011	42 494 000 000	1 619 000 000	0.03809950
	2012	40 719 000 000	1 298 000 000	0.03187701
	2013	37 996 000 000	1 105 000 000	0.02908201
	2014	35 233 000 000	948 000 000	0.02690659
L'OREAL	2011	24 044 500 000	2 904 200 000	0.12078438
	2012	26 863 500 000	3 398 700 000	0.12651739
	2013	29 234 100 000	3 690 300 000	0.12623272
	2014	30 878 900 000	3 864 100 000	0.12513723
LVMH	2011	37 164 000 000	3 907 000 000	0.10512862
	2012	47 113 000 000	4 115 000 000	0.08734320
	2013	49 850 000 000	4 714 000 000	0.09456369
	2014	56 176 000 000	4 607 000 000	0.08201011
MICHELIN	2011	19 579 000 000	1 196 000 000	0.06108586
	2012	20 888 000 000	2 926 000 000	0.14008043
	2013	21 560 000 000	3 089 000 000	0.14327458
	2014	20 682 000 000	2 522 000 000	0.12194179
ORANGE	2011	94 276 000 000	12 879 000 000	0.13660953
	2012	96 083 000 000	10 016 000 000	0.10424321
	2013	89 980 000 000	7 259 000 000	0.08067348
	2014	85 833 000 000	8 802 000 000	0.10254797
PEUGEOT	2011	68 491 000 000	1 555 000 000	0.02270371
	2012	68 991 000 000	1 417 000 000	0.02053891
	2013	64 884 000 000	757 000 000	0.01166697
	2014	59 764 000 000	4 064 000 000	0.06800080
PUBLICIS	2011	14 941 000 000	8 890 000 000	0.59500703
	2012	16 450 000 000	1 032 000 000	0.06273556
	2013	16 604 000 000	1 379 000 000	0.08305228
	2014	17 110 000 000	1 033 000 000	0.06037405
RENAULT	2011	70 107 000 000	3 353 000 000	0.04782689
	2012	72 934 000 000	3 876 000 000	0.05314394
	2013	75 414 000 000	3 572 000 000	0.04736521
	2014	74 992 000 000	3 972 000 000	0.05296565
SAFRAN	2011	18 613 000 000	1 247 000 000	0.06699619
	2012	20 702 000 000	1 617 000 000	0.07810840
	2013	22 674 000 000	2 120 000 000	0.09349916
	2014	23 698 000 000	2 357 000 000	0.09945987

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وعلى برنامج XL

تابع الملحق رقم (19): التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية CFO

	N	Aijt-1	flux de tresoreied'exploitation	CFO
SAINT G	2011	15 064 000 000	2 385 000 000	0.15832448
	2012	16 357 000 000	2 562 000 000	0.15663019
	2013	17 894 000 000	2 171 000 000	0.12132558
	2014	17 685 000 000	1 363 000 000	0.07707096
SANOFI	2011	85 264 000 000	9 319 000 000	0.10929583
	2012	100 672 000 000	8 171 000 000	0.08116457
	2013	100 399 000 000	6 954 000 000	0.06926364
	2014	96 055 000 000	7 690 000 000	0.08005830
SCHNEIDER	2011	31 051 000 000	2 252 000 000	0.07252584
	2012	35 828 000 000	2 801 000 000	0.07817908
	2013	36 150 000 000	2 866 000 000	0.07928077
	2014	37 349 000 000	2 533 000 000	0.06781975
SOLVAY	2011	13 723 000 000	580 000 000	0.04226481
	2012	19 462 000 000	1 457 000 000	0.07486384
	2013	18 330 000 000	1 299 000 000	0.07086743
	2014	18 523 000 000	1 621 000 000	0.08751282
TECHNIP	2011	10 222 000 000	651 600 000	0.06374486
	2012	11 787 400 000	444 700 000	0.03772673
	2013	11 327 400 000	114 100 000	0.01007292
	2014	12 737 200 000	125 000 000	0.00981377
TOTAL	2011	143 718 000 000	19 536 000 000	0.13593287
	2012	164 049 000 000	22 462 000 000	0.13692250
	2013	171 829 000 000	21 473 000 000	0.12496726
	2014	180 128 000 000	21 146 000 000	0.11739430
VALEO	2011	7 440 000 000	899 000 000	0.12083333
	2012	8 564 000 000	938 000 000	0.10952826
	2013	8 920 000 000	1 327 000 000	0.14876682
	2014	8 872 000 000	1 307 000 000	0.14731740
VEOLIA	2011	51 427 000 000	1 883 000 000	0.03661501
	2012	41 067 000 000	1 978 000 000	0.04816519
	2013	38 477 000 000	1 763 000 000	0.04581958
	2014	36 207 500 000	2 049 000 000	0.05659049
VINCI	2011	56 413 200 000	3 937 600 000	0.06979927
	2012	60 575 200 000	3 865 000 000	0.06380499
	2013	61 545 000 000	3 648 000 000	0.05927370
	2014	63 076 000 000	3 633 000 000	0.05759718
VIVENDI	2011	58 993 000 000	6 862 000 000	0.11631889
	2012	55 730 000 000	7 106 000 000	0.12750763
	2013	59 533 000 000	5 240 000 000	0.08801841
	2014	49 180 000 000	3 593 000 000	0.07305815

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوائم المالية للمؤسسات وعلى برنامج XL

الملحق رقم (20): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

		DACC	LEV	EXP_DIV	SIZE	ROA	CFO
N	Valid	124	124	124	124	124	124
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		,02513331	,24606790	1,41274194	24,23238266	,03861274	,07738629
Median		,01700000	,21439500	1,24000000	24,18601500	,03535000	,06985000
Std. Deviation		,045951416	,135367991	,881799102	,852022309	,035477606	,061507770
Minimum		,000440	,008480	,000000	22,541050	-,073000	-,013920
Maximum		,490800	,683290	3,750000	26,314210	,158940	,595010
Percentiles	25	,00667000	,15440000	,76500000	23,70625250	,01549750	,04341250
	50	,01700000	,21439500	1,24000000	24,18601500	,03535000	,06985000
	75	,03202000	,31867250	1,87000000	24,82378000	,05947500	,10700500

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الملحق رقم (21): مصفوفة الارتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة

		DACC	LEV	EXP_DIVID	SIZE	ROA	CFO
DACC	Pearson Correlation	1	-,056	-,056	-,133	,017	,695**
	Sig. (2-tailed)		,536	,538	,140	,854	,000
	N	124	124	124	124	124	124
LEV	Pearson Correlation	-,056	1	-,214*	,149	-,336**	-,076
	Sig. (2-tailed)	,536		,017	,098	,000	,398
	N	124	124	124	124	124	124
EXP_DIVID	Pearson Correlation	-,056	-,214*	1	,022	,392**	,193*
	Sig. (2-tailed)	,538	,017		,807	,000	,032
	N	124	124	124	124	124	124
SIZE	Pearson Correlation	-,133	,149	,022	1	-,176	-,135
	Sig. (2-tailed)	,140	,098	,807		,051	,136
	N	124	124	124	124	124	124
ROA	Pearson Correlation	,017	-,336**	,392**	-,176	1	,434**
	Sig. (2-tailed)	,854	,000	,000	,051		,000
	N	124	124	124	124	124	124
CFO	Pearson Correlation	,695**	-,076	,193*	-,135	,434**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,398	,032	,136	,000	
	N	124	124	124	124	124	124

**. Correlationissignificantat the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlationissignificantat the 0.05 level (2-tailed).

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الملحق رقم (22): نتائج اختبار التعدد الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	CollinearityStatistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	,093	,077		1,199	,233		
	LEV	-,043	,021	-,127	-2,052	,042	,861	1,161
	EXP_DIV	-,005	,003	-,102	-1,616	,109	,827	1,209
	SIZE	-,003	,003	-,062	-1,042	,299	,942	1,061
	ROA	-,478	,093	-,369	-5,143	,000	,643	1,554
	CFO	,640	,048	,856	13,323	,000	,800	1,250

a. Dependent Variable: DACC

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الملحق رقم (23): نموذج الانحدار التجميعي PooledLeast Squares

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 10/19/16 Time: 20:16
Sample: 2011- 2014
Periods included: 4
Cross-sections included: 31
Total panel (balanced) observations: 124

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA	-0.477533	0.092843	-5.143465	0.0000
SIZE	-0.003329	0.003195	-1.042096	0.2995
EXP_DIVI	-0.005325	0.003294	-1.616271	0.1087
CFO	0.639809	0.048022	13.32331	0.0000
LEV	-0.043162	0.021030	-2.052419	0.0423
C	0.092872	0.077479	1.198680	0.2331
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.609894	Mean dependent var		0.025133
Adjusted R-squared	0.593364	S.D. dependent var		0.045951
S.E. of regression	0.029302	Akaike info criterion		-4.175125
Sum squared resid	0.101318	Schwarz criterion		-4.038659
Log likelihood	264.8577	Hannan-Quinn criter.		-4.119689
F-statistic	36.89641	Durbin-Watson stat		1.290369
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصـدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews

الملحق رقم (24): نموذج التأثيرات الفردية الثابتة

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 10/24/16 Time: 14:32
Sample: 2011 2014
Periods included: 4
Cross-sections included: 31
Total panel (balanced) observations: 124

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEV	0.116936	0.065459	1.786398	0.0775
DIV	0.003071	0.010867	0.282572	0.7782
SIZE	-0.061303	0.033935	-1.806501	0.0743
ROA	-0.177907	0.137501	-1.293861	0.1991
CFO	0.781857	0.050744	15.40783	0
C	1.423913	0.812739	1.751993	0.0833
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.796157	Mean dependent var		0.025133
Adjusted R-squared	0.715083	S.D. dependent var		0.045951
S.E. of regression	0.024528	Akaike info criterion		-4.34032
Sum squared resid	0.052942	Schwarz criterion		-3.521528
Log likelihood	305.0998	Hannan-Quinn criter.		-4.007707
F-statistic	9.820114	Durbin-Watson stat		2.055262
Prob(F-statistic)	0			

المصـــدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews

الملحق رقم (25): نموذج الآثار الفردية العشوائية:

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/19/16 Time: 20:22
Sample: 2011 2014
Periods included: 4
Cross-sections included: 31
Total panel (balanced) observations: 124
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA	-0.445935	0.092095	-4.842110	0.0000
SIZE	-0.003075	0.003606	-0.852829	0.3955
EXP_DIVI	-0.005845	0.003589	-1.628538	0.1061
CFO	0.684594	0.043773	15.63980	0.0000
LEV	-0.033551	0.023003	-1.458570	0.1473
C	0.080408	0.087312	0.920922	0.3590
Effects Specification				
Cross-section random			0.011230	0.1733
Idiosyncratic random			0.024528	0.8267
Weighted Statistics				
R-squared	0.641457	Mean dependent var		0.018536
Adjusted R-squared	0.626265	S.D. dependent var		0.043669
S.E. of regression	0.026697	Sum squared resid		0.084100
F-statistic	42.22201	Durbin-Watson stat		1.473754
Unweighted Statistics				
R-squared	0.604615	Mean dependent var		0.025133
Sum squared resid	0.102689	Durbin-Watson stat		1.206980

المصـدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews

الملحق رقم (26): نموذج التأثيرات الفردية الثابتة المصحح باختبار (White).

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 01/09/17 Time: 23:42
Sample: 2011 2014
Periodsincluded: 4
Cross-sections included: 31
Total panel (balanced) observations: 124
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors& covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reducedrank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.387392	0.011696	0.074708	LEV
0.6854	-0.406464	0.004027	-0.001637	DIV
0.0236	-2.303737	0.013998	-0.032248	SIZE
0.0005	-3.609290	0.066966	-0.241698	ROOA
0.0000	17.72585	0.044213	0.783722	CFO
0.0294	2.214885	0.333741	0.739198	C
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
WeightedStatistics				
R-squared	0.811554	Meandependent var		0.033945
Adjusted R-squared	0.736604	S.D. dependent var		0.044687
S.E. of regression	0.023728	Sumsquaredresid		0.049545
F-statistic	10.82792	Durbin-Watson stat		2.042608
Prob(F-statistic)	0.000000			
UnweightedStatistics				
0.025133	Meandependent var		0.793490	R-squared
2.042004	Durbin-Watson stat		0.053635	Sumsquaredresid

المصـــدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews